قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

السياحة والتنمية الإقتصادية المحلية:
دراسة حالة ولاية الطارف

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

إعداد الطالبة:
نجوعة سندس أمينة

إشراف:
قرفي عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
بولالوة ياسين، أستاذ التعليم العالي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قرفي عبد الحميد،أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
خننو فاتح، أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ذو القعدة 1444 / جوان2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد مبتغاه على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع.

وإتباعا لقوله صلى الله عليه وسلم: "... من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدو ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه". رواه أبو داوود رقم 1672، وصححه الألباني في صحيح أبي داوود.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والإعتراف بالجميل إلى الموجه على درب الإشراف الأستاذ الدكتور "قرفي عبد الحميد" نموذج الخير والتواضع، على قبوله الإشراف على العمل وعلى كل مجهوداته ونصائحه القيِّمة لإخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية، جزاه الله كل الخير جعلها الله في ميزان حسناته إلى يوم الدين.

كما أتوجه بالشكر إلى موظفي وزارة السياحة والصناعة التقليدية والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار على منحهم كل المعلومات التي تحتاجها الدراسة.

الشكر الكبير لموظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف وعلى رأسهم السيدة آمال عن التوجيهات والمعلومات التي أسدتها بخصوص موضوع المذكرة وإلتزامها بتقديم كل المساعدة الضرورية وموظفي بلدية القالة على حسن الإستقبال وتوجيهاتهم ومنحهم كل ما أحتاج لإعداد هذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر إلى إدارة وعمال المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى

عنوان الصبر والتضحية، إلى من جعل الجنة تحت أقدامها، إلى منبع الحنان وسندي الوحيد الذي لا يميل في هذه الحياة، إلى التي لن توفيها الكلمات والعبارات حقها، إليك يا أسمى ما في الوجود أمي الحنون أدامك الله نعمة لي مدى الحياة.

إلى روح فارقتنا في الدنيا ولم تفارقنا قلبا وتفكيرا، إلى الراحل الباقي في قلبي،إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وحب العلم والتعلم، إلى جدي الغالي رحمه الله وجعل قبرة روضة من رياض الجنة.

إلى أعز ما أملك وتقاسمت معها لحظات الحياة حلوها ومرها أختي الوحيدة.

إلى كل عائلة "جندلي" صغيرها وكبيرها التي تفضلت علينا بعطاءها وكرمها ومشاركتها معي هذه الرحلة بحلوها ومرها خاصة "خالي حكيم" و "خالي نور الدين" شكر الله سعيهما وحفظهما ورعاهما وأدامهما لعائلتهما.

الملخص

تعد هذه الدراسة محاولة لإبراز العلاقة بين السياحة كقطاع حيوي وبديل إستراتيجي للموارد الناضبة في تحقيق التنمية الإقتصادية والمحلية، وذلك في سياق جعل من التنمية تأخذ بمعيار الإستدامة لتحقيقها.

حيث تعد هذه الدراسة تشخيص لواقع القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على أبرز المقومات والمؤهلات التي تسمح للجزائر ببناء إقتصاد سياحي له القدرة على المنافسة الإقليمية والدولية. ولبلوغ هذا الهدف تبنت الجزائر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي يعطي دور تنموي إقليمي وذلك من خلال إنجاز مخططات التهيئة السياحية الخاصة بكل ولاية، وقد إعتمد هذا البحث ولاية الطارف نموذجا لدراسة هذا المخطط وقياس مدى نجاعته في بناء سياحة للولاية لإعتبار الولاية ذات طابع سياحي، وإمكانية هذه الموارد السياحية التي تزخر بها لتكون مورد لتحقيق تنمية إقتصادية ومحلية للولاية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية الإقتصادية المحلية، الإستدامة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، المخططات التوجيهية للولايات، الجزائر، الطارف.

Abstract :

This study is an attempt to highlight the relationship between tourism as a vital sector and a strategic alternative to depleted resources in achieving economic and local development, in the context of making development take into account the criterion of sustainability to achieve it.

This study is a diagnosis of the reality of the tourism sector in Algeria, by identifying the most important elements and qualifications that allow Algeria to build a global tourism economy with the ability to compete regionally and internationally. To achieve This goal, Almería has adopted the tourism development guideline horizon 2025, which gives a regional development role through the completion of tourism development plans for each state, and this research has adopted the state of Tarif as a model to study this scheme and measure its effectiveness in building tourism to the state to consider the state of a tourist character, and the potential of these tourism resources, which abound in it to be a resource to achieve economic and local development of the state.

مقدمة

مـــقدمة

مقدمة

يعد قطاع السياحة من القطاعات الإقتصادية الأساسية المساهمة في التنمية الشاملة للدول، وذلك لما لها من تأثير كبير في تدعيم مختلف الجوانب سواء الإقتصادية كالمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير العملة الصعبة، وجوانب إجتماعية كإمتصاص البطالة والفقر...إلخ. ونتيجة لهذه الأّهمية أصبحت السياحة أحد القطاعات الإستراتيجية للدّفع بعجلة التنمية، حيث جعلت مختلف الدول تسعى إلى العمل على إيجاد الآليات والميكانيزمات التي تنظم عمل القطاع السياحي وتعمل على عصرنته، وذلك بمشاركة مختلف الفاعلين ذوي العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالسياحة، فهي قطاع متشابك يستوجب تفاعل جميع القطاعات فيه، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية المتبادلة بين هذه القطاعات.

وعليه أصبحت السياحة موردا لا يستهان به في تحقيق التنمية، فهناك من الدول التي تبني إقتصاداتها على عائدات القطاع السياحي خاصة في ظل تنامي مفهوم الإستدامة الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا بين الدول للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل القطاعات التي تساهم في تحقيق هذا المبتغى، ما يؤدي إلى تغيير مسار الإقتصاد الدولي إلى الإعتماد على القطاعات الخدماتية والتكنولوجية خاصة مع تغلغل العولمة لجميع الأنساق والأنظمة العالمية.

ولعل القطاع السياحي من أبرز القطاعات التي تساهم في تحقيق تنمية محلية لدولة ما، حيث أصبحت نشاطاته مصدرا مهما لتوفير العملة الصعبة، ومناصب العمل، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات، وتحقيق التوازن الجهوي وغيرها من المظاهر التنموية المصاحبة.

والجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى بناء إقتصاد يعتمد على الصناعة الإستخراجية (الإعتماد على إيرادات البترول والغاز) وذلك لسرعة تحقيقها لعائدات مالية ضخمة لإعادة بعث وبناء الدولة الجزائرية بعد الإستقلال. ولأن السوق البترولية سوق غير مستقرة تعرضت الجزائر للعديد من الأزمات الإقتصادية الناتجة عن إنهيار أسعار النفط عالميا، ممّا دفعها إلى تبني إستراتيجية التنويع الإقتصادي وذلك من خلال إشراك مختلف القطاعات في عملية التنمية الإقتصادية. وكان لقطاع السياحة مشاركة معتبرة في هذه العملية، حيث ظهرت في مواثيق وبرامج الدعم الإقتصادي التي تبنتها الجزائر غداة

مـــقدمة

الإستقلال، إلّا أن قطاع السياحة ظل رهن لسياسات التنمية التي وجدت في قطاع المحروقات الخيار الشبه الوحيد في تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع المحلي وتدعيم الخزينة العمومية.

ومع تزايد التحديات الراهنة وعلى رأسها نضوب الموارد البترولية، كان لزاما على الدولة إيجاد البدائل والإعتماد على جميع القطاعات لتمويل مشاريع التنمية بنفس وتيرة المحروقات، ومن هنا جاء الإهتمام بقطاع السياحة كمصدر للدفع بعجلة التنمية والتنمية المحلية إلى جانب الثروات الطبيعية، فبدأت الجزائر بوضع الإستراتيجيات الوطنية والمخططات لإستغلال إمكانيات القطاع السياحي وفق معايير الإستدامة وبما يضمن تحقيق تنمية محلية مستدامة، فكان المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في آفاق 2025 الوثيقة المرجعية الأولى للسياسة السياحية الجزائرية، والذي إنبثقت عنه مخططات توجيهية للتنمية السياحية لكل ولاية من خلال فتح مجال أوسع للإستثمار السياحي بشكل يعمل على تحقيق التنمية المحلية.

- **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: أطروحة ماجستير تحت عنوان "دور السياحة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، - جامعة وهران - أشارت الباحثة فيها إلى تاريخ السياحة، مفهومها وأهميتها بشكل عام، كما ركزت على واقع السياحة في الجزائر من جرد للمؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، وأنواع السياحة في الجزائر، ومقوماتها ومراحل تطوّرها التاريخية. كما بينت الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للسياحة في الجزائر من خلال الوقوف على إفرازاتها الإقتصادية والإجتماعية على الجزائر والمعوّقات التي تقف عائقا أمام آفاق تطوّرها. تطرقت الدراسة إلى برامج ترقية السياحة في الجزائر من خلال عرض المخطط الوطني للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه، ويتجلى ذلك في ضعف أداء هذا القطاع.

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير بعنوان "إستراتيجية ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة حالة ولاية جيجل - كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عبّاس، سطيف. حيث قسّم الطالب الدراسة إلى أربعة فصول عالج

مـــقدمة

فيها مختلف الجوانب النظرية للسياحة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وتناول واقع السياحة الدولية من خلال التطرق إلى الطلب والعرض السياحي العالمي والحركات السياحية الدولية. وقد تطرق الباحث أيضا إلى العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة، ثم تناول واقع القطاع السياحي الجزائري وإستراتيجية

ترقيته S.D.A.T 2025، ثم في الفصل الأخير إعتمد ولاية جيجل كنموذج لقياس مدى نجاح إستراتيجية الدولة السياحية حيث نتج في الأخير إلى أن صناعة السياحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، أما بالنسبة لقطاع السياحة في الجزائر فهو لا يزال يسجل مؤشرات ضعيفة جدا ولا يزال بعيدا عن لعب دور كبير في التنمية الإقتصادية.

الدراسة الثالثة: رسالة ماستر بعنوان "تحديات التنمية السياحية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر - دراسة حالة ولاية قالمة - كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل. حيث قسم الباحث دراسته إلى أربعة فصول تتعلق بالجوانب النظرية للتنمية السياحية وواقع التنمية السياحية في الجزائر من مقومات وعراقيل وتحديات مستقبلية للتنمية السياحية. ثم تطرق إلى آليات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر من خلال إقتراح السبل والتدابير اللازمة لتحقيقها، ثم تناول عرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كإستراتيجية متبناة لبلوغ التنمية في القطاع السياحي الجزائري، كذلك تطرق إلى واقع التنمية السياحية في ولاية قالمة من خلال تحليل القطاع السياحي وإقتراح الإستراتيجية التي يمكن إنتهاجها للتنمية السياحية في الولاية. وقد خلص الباحث إلى ان تدهور القطاع السياحي في الجزائر راجع أساسا إلى:

*صعوبة التحكم في المنتوج السياحي نظرا لتعدده وتنوعه.

*غياب إستراتيجية تسويقية لوجهة الجزائر.

*ضعف البنى التحتية والخدمات المتعلقة بالسياحة.

*غياب الثقافة السياحية.

*الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر.

*نقص التشاور بين الوزارات بخصوص تطوير السياحة مما أدى إلى حدوث تداخلات متناقضة ما بين الوزارات أدى إلى عدم إستقرار القطاع وإنعكس سلبا على تطويره.

*عدم الإهتمام الإعلامي بتقديم الصورة الإيجابية للجزائر.

مـــقدمة

إشكالية البحث

تأتي إشكالية هذه الدراسة في محاولة لوصف السياحة لولاية الطارف وما تزخر به من مؤهلات تُخولها لأن تصبح قبلة سياحية بإمتياز وإبراز دور السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية في الولاية والوقوف أمام مختلف العقبات التي تقف حاجزا أمام تنميتها. وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤل التالي:**كيف تساهم السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية لولاية الطارف؟**

- **أسباب إختيار الموضوع**

أ.الأسباب الموضوعية

من بين الأسباب التي دفعت بنا إلى إختيار موضوع البحث هي:

_الأهمية البالغة لقطاع السياحة في الدفع بعجلة التنمية المحلية لولاية الطارف خاصة وأنها ولاية نائية تستوجب إستغلال مواردها المتاحة للدفع بعجلة نمو إقتصادياتها.

_قلة البحوث والدراسات التي تأخذ ولاية الطارف كدراسة حالة للبحث.

_التعريف بوجهة ولاية الطارف كولاية سياحية على مدار السنة وليس فقط كمقصد ترفيهي في موسم الإصطياف.

ب.الأسباب الذاتية

أما الأسباب الذاتية لإختيار هذا الموضوع هو الاهتمام الشخصي لهذه المسألة، وإمكانية ربما من خلال هذه الدراسة الأخذ بإستراتيجية منطقية للنهوض بالقطاع السياحي في ولاية الطارف وتفعيل جميع الشرائح المرتبطة بهذا المجال في سبيل تحقيق التنمية المحلية للولاية والتحسين من الظروف المعيشية لأفرادها خاصة ما كشفته حرائق السنة الماضية.

- **أهمية الموضوع**

تكمن أهمية الموضوع في كون القطاع السياحي يمثل بديلا لقطاع المحروقات الذي تعتمد عليه الجزائر بشكل شبه كلي، إضافة إلى أن مداخيل القطاع السياحي ليست بالقليلة خاصة إذا ما تم تدعيمها بترسانة قانونية وإستراتيجية تنموية دقيقة. من جهة أخرى فإن السياحة توظف

جميع القطاعات الممكنة والفاعلة فيها مما يؤدي إلى خلق مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة الذي سيؤدي

بدوره إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومن جهة ثانية كذلك فإن قطاع السياحة يعمل على تسويق وترويج وجهة الجزائر، والطارف خاصة، كون أن هذه الأخيرة غير معروفة حتى على المستوى المحلي.

- **الفرضيات**

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، إرتأينا إقتراح ثلاث فرضيات للإنطلاق في هذه الدراسة وهي كالآتي:

الفرضية الأولى: فشل السياسة السياحية في الجزائر لأنها ليست من أولويات الحكومات المتعاقبة رغم أهميتها.

الفرضية الثانية: على الرغم من تنوع مقومات العرض السياحي لولاية الطارف فإن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية محدودة جدا.

الفرضية الثالثة: القطاع السياحي في ولاية الطارف يحتاج إلى تشابك جميع القطاعات لتوفير الشروط اللازمة للنهوض.

إقترابات البحث

للتعرف على الموضوع قيد الدراسة تم الإعتماد على عدة إقترابات تساهم في تحديد الملامح الأساسية للسياحة والتنمية المحلية. وتمثلت الإقترابات المستخدمة في :

الإقتراب المؤسسي: يعتبر هذا الإقتراب مهما في دراسة الظاهرة السياحية كونه يحدد لنا أهم الفاعلين في القطاع السياحي، وخاصة المؤسسات المتمثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديريات السياحة والصناعة التقليدية، دواوين ومكاتب السياحة وغيرها.

الإقتراب الإقتصادي-المجتمعي: يؤكد هذا المقترب على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للسياحة وإرتباطها المباشر بمختلف المتغيرات الإقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، العرض والطلب، وأهمية السياحة في التعريف بأهم ومختلف أنماط العادات والتقاليد

والأعراف لمجتمع ما بإختبار الطبقات الإحتماعية من خلال دراسة السلوك السياحي للأفراد والجماعات، وعليه فإن هذا الإقتراب يساهم في التأثير على هذه المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

الإقتراب الجغرافي: نظرا للإرتباط الوثيق بين المواقع الجغرافية والسياحة، فإن هذا الإقتراب يبحث في تحديد المواقع الجغرافية وإستغلالها وما تحويه من موارد لكي تكون قبلة سياحية، كما يدرس كذلك تموقع السياح في مختلف المناطق.

- **الإطار المنهجي**

للإجابة على الإشكالية الجوهرية للسياحة وتأكيد الفرضيات أو نفيها إتبعنا المناهج الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يعمل على دراسة وتشخيص متغيرات الدراسة، فقد إتبعت المنهج الوصفي في دراسة وتشخيص متغيرات الدراسة إضافة إلى وصف واقع السياحة في الجزائر بشكل عام وولاية الطارف بشكل خاص، كذلك قمت بتوظيف المنهج التحليلي في تحليل السوق السياحي الجزائري من خلال تحليل الطلب والعرض السياحي ودراسة أهم المؤشرات المتحكمة في السوق الوطنية.

المنهج الكمي: من خلال جمع الإحصائيات السياحية في كل من الجزائر وولاية الطارف.

المنهج الكيفي: تحليل الإحصائيات من خلال إبراز الإختلال بين السياسة السياحة والواقع السياحي.

منهج دراسة الحالة: من خلال إعتماد ولاية الطارف نموذجا للدراسة.

- **هيكلة البحث**

في إطار الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

تطرقنا في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث حاولنا في المبحث الأول توضيح ماهية السياحة من خلال عرض تطورها التاريخي وأهم التعاريف التي تطرقت إلى هذا المفهوم إلى جانب المصطلحات ذات الصلة به، إضافة إلى حصر أنواع السياحة وخصائص كل نوع، زيادة إلى ذلك تطرقنا من خلال هذا المبحث إلى المقومات والأسس التي تبنى عليها السياحة وخصائصها، وكذلك تناولنا الأهمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والإنسانية والسياسية للسياحة وكذا آثارها المترتبة. أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا إلى مفهوم التنمية الإقتصادية والمحلية بتفكيك مصطلحات هذا المفهوم، وأهداف

كل منهما للنهوض بالمجتمعات، أما المبحث الثالث فقد التمسنا فيه طبيعة العلاقة بين السياحة والتنمية الإقتصادية المحلية.

وإستعرضنا في الفصل الثاني واقع السياحة في الجزائر من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث في المبحث الأول حاولنا الإقتراب من الواقع السياحي في الجزائر من خلال الإلمام بالمؤهلات الطبيعية والحضارية، أما المبحث الثاني فقد حاولنا فيه إبراز الإستراتيجية السياحية المتبناة للنهوض بهذا القطاع من خلال التعرف على مضمونها وأهدافها المسطرة ضمن التخطيط الإستراتيجي.

أما الفصل الثالث من هذا البحث فقد إستعرضنا خلاله المقومات الطبيعية والسياحية التي تتمتع بها ولاية الطارف، كما تطرقنا فيه إلى البنية التحتية للولاية كونها واحدة من أساسيات تحقيق تنمية سياحية من خلال تسهيل الوصول إلى المناطق السياحية بالولاية. كما تطرقنا لتحليل السوق السياحي للولاية محل الدراسة حيث تناولنا العرض والطلب السياحي المحلي، إضافة لذلك فقد قمنا بعرض لإستراتيجية التنمية السياحية في الولاية، المشتقة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025 تتضمن تبني السياحة الشاطئية والسياحة البيئية والتي تقدم فرص للإستثمار من خلال توفير مناطق للتوسع السياحي (ZET). تطرقنا فيه كذلك إلى دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية للولاية من خلال العلاقة مع القطاعات الإستراتيجية في الولاية. أما المبحث الثالث فقد حاولنا من خلاله تتبع مسار القطاع السياحي فيها مستقبلا وذلك من خلال تبني تقنية السيناريوهات لبناء الدراسة الإستشرافية، فإنتهت إلى إقتراح سيناريوهين في تحديد ملامح السياحة في الولاية.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي إلى السياحة والتنمية الاقتصادية المحلية

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى السياحة والتنمية الإقتصادية المحلية

تمهيد:

لقد أصبحت السياحة اليوم مفهوما متداولا بصفة واسعة على المستوى العالمي، حيث أنها فرضت نفسها في الساحة الاقتصادية على وجه الخصوص، بالموازاة مع تراجع الإعتماد على الإحتياط العالمي للبترول والغاز وفي ظل التغيرات المناخية الحاصلة، كان لها النصيب الأوفر لتكون البديل الاقتصادي عن هذه الموارد الناضبة.

ومن جهة أخرى فالسياحة تعتبر العمود الفقري لإقتصاد بعض الدول التي تتخذها موردا أساسيا لزيادة دخلها القومي، فهي تعد أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم، بحيث أنها قادرة على إمتصاص البطالة ورفع المستوى المعيشي لسكان البلد المعني، وترقية مناطق بأكملها، وهي بذلك تساهم في تحقيق تنمية تلك المناطق وفك العزلة عنها إضافة إلى إرتباطها بقطاعات أخرى متعددة ومتنوعة التي من شأنها فتح المجال لإستثمارات عديدة وتوفير مناصب الشغل.

وتمثل السياحة، من جهة أخرى، جسرا للمرور عبر الثقافات والحضارات المختلفة لدول العالم، فهي تسمح بالتعرف عليها وبناء علاقات إنسانية إذ أنه يجب على سكان البلد المستقبل التحلي بالثقافة والوعي السياحيين، فهما معياران أساسيان لتحقيق تنمية سياحية في ذلك البلد، فالثقافة هي جملة العادات و التقاليد التي تحدد سلوك أفراد المجتمع مع غيرهم و الوعي السياحي هو إدراك هؤلاء الأفراد للأهمية الاقتصادية للسياحة وما لها من منفعة وعائدات على مجتمعه.

ونظرا لمكانة السياحة عموما وأهميتها بمختلف أبعادها ودورها في تحقيق تنمية شاملة، فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: السياحة، دراسة في المفهوم و الآثار.

المبحث الثاني: التنمية الإقتصادية المحلية.

المبحث الثالث: السياحة كمورد أساسي للنهوض بالتنمية الإقتصادية المحلية.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى السياحة والتنمية الإقتصادية المحلية

المبحث الأول : السياحة دراسة في المفهوم

المطلب الأول : تطور السياحة في العالم

يمكن أن نميّز مرحلتين مهمتين في تاريخ السياحة هما :

المرحلة الأولى (1840-1914):

عرفت هذه المرحلة زيادة إنتقال البشر من مكان لآخر، وهذا مرده إلى الإختراعات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في هذه الفترة، وذلك بإختراع القطار، السيارة، السفن المريحة و السريعة في نفس الوقت، كل هذا جعل الإنسان يهتم إهتماما بالغا بالسياحة والتنقل.

وتعد هذه المرحلة، عموما، البداية الفعلية للنشاط السياحي عبر العالم، وقد ظفر "توماكسيد"، وهو بريطاني الأصل، بتنظيم أول رحلة سياحية جماعية عن طريق القطار داخل إنجلترا، ثم قادها إلى دول أوروبا، ثم أمريكا، من أهم وأطول هذه الرحلات التي سميت « Grand Tour » حيث تم فيها إختيار وسائل النقل وأماكن الإقامة وكذا الأماكن التي يتم زيارتها، فكانت لبنة لظهور النشاط السياحي.[1]

المرحلة الثانية (بعد 1914):

تميزت هذه المرحلة بأعظم إختراع عرفته البشرية وهو الطائرة الحربية والذي تزامن مع الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك دخلت الطائرة مجال الطيران المدني وتميزت بإدخال وسائل الأمان وسرعة الانتقال، حيث طغت هذه الأخيرة على الوسائل الأخرى، كما ظهرت السياحة البحرية والتي تعد أقل تكلفة[2].

إن التكامل في وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وزيادة تنقل الأفواج البشرية من مكان لآخر، كل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث والتي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية. وحديثا ظهر الإسم الجديد

---

[1] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015)، ص ص 51،52.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 52-54.

« Tourisme » و هو وليد القرن العشرين و بدأ الإهتمام بالسياحة من طرف المنظمات العالمية خاصة الأمم المتحدة[1].

وعليه فقد أولى الباحثون إهتماما بليغا بهذا النشاط وأنشأوا أولى المعاهد المتخصصة، ووضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة والنقل والأنشطة الأخرى، وصارت السياحة نشاطا وعلما مستقلا.

وعموما تعد فترة ما بعد الخمسينات إنطلاق الشرارة الحقيقية للنشاط السياحي والذي تزامن مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عمد الأوربيون إلى الإشتراك في السياحة الدولية وهذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحربين العالميتين، حيث قامت في هذه الفترة شركات سياحية بتنظيم رحلات سياحية أوربيا ودوليا. وتعد إسبانيا أولى الدول الأوربية التي حظيت بإستقبال السياح الوافدين إلى أوروبا مقارنة بجيرانها، وهذا يرجع لإعتدال مناخها من جهة و لإنخفاض الأسعار فيها من جهة أخرى.

كما شهدت إيطاليا زيادة في عدد السياح الوافدين إليها بفضل تنوع منتوجها السياحي من جزر وجبال و سياحة ثقافية وعلاجية، دون أن ننسى فرنسا و سويسرا اللتان كانتا من أهم الدول المستقبلة للسياحة الثقافية والصحية. أما الدول النامية فلم تعرف نشاطا سياحيا بالمعنى المعروف، سوى السياحة الدينية، والسبب تاريخي يرجع إلى فترات الإستعمار التي عرفتها هذه الدول.

وقد أصبحت السياحة خلال الستينات ظاهرة عالمية وبدأت الدول الأوربية تخطط لها من خلال المخطط الإسباني لتنمية السياحة وهذا بتطوير شواطئها، كما عرفت هذه الفترة دخول الدول النامية للمنافسة الدولية لجذب السياح، بعدما عرفت نوعا من الإستقرار، كمصر، الجزائر، المغرب، تونس، تايلندا، إندونيسيا و كوبا، حيث تعتبر هذه الدول محورا للتنمية السياحية في العالم النامي و الإنفتاح على الدول الغربية، و هذا فيما يخص الدول المستقبلة للسياحة.

أما على مستوى الدول المصدرة للسياحة، فقد ظهرت شركات كبرى لتنظيم البرامج السياحية، وقد سميت عشرية الستينات بعصر السياحة الإجتماعية، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة على الأغنياء

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 52-54.

فقط، بل توسعت لتشمل الطبقات الاجتماعية الأخرى وأصبحت في متناول الجميع، مع ظهور السياحة بالتقسيط وتخفيض قيم العملات للدول المستوردة للسياحة كإسبانيا، إيطاليا و فرنسا[1].

ويمكن القول أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري السياحي تميّزت بسمات خاصة بها، فقد عرفت المرحلة الأولى تطورا ملحوظا في وسائل النقل البري والبحري كالسيارات والقطارات والسفن الكبيرة، ودخول متوسطي الدخل في النادي السياحي الذي صاحب ظهور شركات سياحية لتنظيم عملية التنقل. أما المرحلة الثانية فحدثت فيها طفرة هائلة في وسائل النقل المختلفة، مما أدى إلى زيادة النشاط السياحي و دفع عجلة التنمية به.[2]

المطلب الثاني : تعريف السياحة

تعددت وتنوعت مفاهيم السياحة، ذلك أنها مصطلح واسع ذو دلالات مختلفة وأشكال وأغراض متنوعة. ويمكن تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي أعطيت للسياحة و هي كالآتي:

حسب المنظمة العالمية للسياحة : فهي بمثابة السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الإكتشاف، وتشمل توفير الخدمات المتعلقة بالسفر. والسائح هو الشخص الذي يقوم بالإنتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله. بمعنى أنها أنشطة تخص الفرد المسافر إلى مكان خارج محل بيئته لفترة معينة من الزمن لا تزيد عن سنة بغير إنقطاع للراحة أو لغيرها[3].

أما **المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة** فيعتبر السياحة أنها : "تشمل جميع الأنشطة الإنتاجية والإستهلاكية الناتجة عن التنقل خارج مكان الإقامة ليلة واحدة على الأقل، و ذلك بغرض الترويح عن النفس، والأعمال، و العلاج والمشاركة في أنشطة مهنية، و رياضية أو دينية[4].

أما الألماني "جوبيير فولر"« Joubert Fuller » فإنه يعرفها بأنها : " ظاهرة عصرية مبعثها الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والإستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الإتصالات على الأخص

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 52،53.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 52، 54.

[3] عماد الدين رحماوي، لطفي خياري، "الاقتصاد التونسي في ظل جائحة كوفيد 19-دراسة في التأثيرات و التحديات-"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 9، ع 1، 6 جوان 2022، ص 407

[4] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 54.

بين شعوب مختلفة عن الجماعة الإنسانية وهي الإتصالات التي كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة والصناعة، وكذلك فهي نتاج لما توصل إليه تطور وسائل النقل" [1].

كما نشر "إدموند بكارد" « Edmond Pacard » وهو أستاذ بجامعة بروكسل سنة 1910 مقالا تحت عنوان "صناعة المسافر"، وصف فيه مهمة السياحة ودورها كصناعة بقوله : أن المهمة التي تقوم بها السياحة والمدى الواسع الذي تعمل فيه كل فروعها لا يتضح فقط من وجهة نظر أولئك السائحين ولكن من الوجه المالي، أي من جهة الأموال الوفيرة التي ينفقها السائح و ينتفع بها أولئك الذين ينتقل إليهم السائح ويتجول في بلدانهم. وتكون الفائدة المباشرة لصناعة الفنادق وغير مباشرة عن طريق المصاريف التي ينفقها السائح لإشباع رغباته سواء من أجل التعلم أو المتعة[2].

يعرف بعض الباحثين العرب السياحة بأنها : "مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة، بعيدا عن مقر إقامته المعتاد، بغرض إشباع حاجاته أو تحقيقها لمصلحة، طالما كانت هذه الإقامة لا تحقق له ربحا ماديا. هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح[3].

كما تعرّف السياحة من حيث كونها ظاهرة بأنها: عملية إنتقال وقتية يقوم بها عدد كبير من سكان الدول المختلفة، فيتركون محل إقامتهم الدائمة منطلقين إلى أماكن أخرى داخل حدود بلدهم (سياحة داخلية محلية) أو إلى بلدان أخرى (سياحة خارجية دولية)[4].

من التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف إجرائي للسياحة حيث يتضح أنها نشاط متعدد الأهداف سواء للترفيه أو العلاج أو الإكتشاف والتعرف في بيئة جديدة داخل حدود الدولة أو خارجها التي من شأنها خلق علاقات إنسانية ناتجة عن الإقامة المؤقتة في هاته البيئة. وهنا يتضح البعد الإنساني والثقافي للسياحة، فهي بمثابة الجسر الذي يربط بين ثقافات الأفراد وسلوكاتهم ومجتمعاتهم

---

[1] فريد منير عبوي، **مبادئ السياحة الحديثة**، (الأردن: دار المعتز للنشر و التوزيع، ط 1، 2016)، ص 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص 15.

[3] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 34.

[4] **المرجع نفسه**، ص 35.

وحضارتهم، أي أنها رسالة للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب. ومن منظور إقتصادي وإجتماعي فهي صناعة ومورد لخلق الثروة واليد العاملة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي من خلال تدفق العملات الأجنبية وتوفير مناصب شغل وموارد للعيش للبلاد التي تستقبل السياح.

المطلب الثالث: تعريف السائح

السائح، هو ذلك الشخص الذي يقيم إراديا خارج مكان سكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات إقتصادية، و يصرف أموالا وفّرها في مكان آخر.

كما جاء تعريف السائح الدولي على أنه كل شخص يكون موجودا بشكل مؤقت في دولة أجنبية، ويعيش خارج مكان سكنه الأصلي خلال أربع وعشرين ساعة أو أكثر، و يستدل من هذا التعريف على أن السائح هو:

- الشخص الذاهب للترفيه أو العلاج أو لأسباب أخرى.
- الشخص الذاهب لاجتماعات دولية أو لحضور مباريات رياضية دولية أو المشاركة فيها.
- الشخص الذاهب للدراسة أو التخصص في مجال معين.

إن الهيئات الدولية قامت هي أيضا بتعريف السياحة، كمفهوم وظاهرة من خلال تعريف السائح، وهو الشخص المعني الرئيسي بالسياحة، و هذا لأسباب إحصائية شاملة. والصعوبات في تنوع التعاريف العديدة للاصطلاحات الهامة، فعرّفت لجنة خبراء الإحصائيات التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1937 أن السائح هو أي شخص يزور بلدا ما غير ذلك الذي يقيم فيه عادة لفترة لا تقل عن أربعة و عشرين ساعة.

و ينقسم السياح إلى :

- الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة، لأسباب عائلية، أو صحية...إلخ.

- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الإجتماعات الدولية، لتمثيل بلادهم سواء علميا أو إداريا أو دبلوماسيا أو رياضيا.

- أرباب الأعمال الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.

- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية، و لو كانت مدة إقامتهم أقل من أربعة و عشرين ساعة[1].

و من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم السياحة نجد أيضا مفهوم التنمية السياحية، والسياحة البيئية والتنمية السياحية المستدامة. و فيما يلي تفصيل ذلك :

يشير مفهوم التنمية السياحية إلى الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة و متوازنة في الموارد السياحية[2]. أما مفهوم السياحة البيئية فظهر في أوائل الثمانينات من القرن العشرين écotourisme نتيجة للإهتمام العالمي بالتنوع الحيوي في مختلف البيئات من تنوع حيواني، أو نباتي، ومشاهدة الطيور، وتكوينات صخرية، أو رملية، أو حفريات ...إلخ. فالسياحة البيئية هي ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للزائر أو السائح، وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه المحيط البيئي من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر (مادية، حيوانية، نباتية) وثقافية، وبغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب تلك، بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير العناصر تلك، أو تحول دون بقائها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة إشتراك المجتمع المحلي في الإنتفاع و المسؤولية[3].

في حين فإن مفهوم التنمية السياحية المستدامة، أو إستدامة السياحة يقصد بها استمرار السياحة في المنطقة السياحية إلى مدة طويلة جدا ولأجيال عديدة دون أن تتسبب في تدمير البيئة. ودون شك فإن التنمية السياحية أحد الأساليب لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدولة، فالعمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته، و في ذات الوقت هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة[4]، و في هذا الإطار يمكن الحديث عن تأثير متغيري الثقافة و الوعي في تحقيق الوعي السياحي وصولا إلى التنمية السياحية بالنسبة للدولة، فالوعي الثقافي ليس نتاجا لنشاط تعليمي فحسب، بل هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة

---

[1] زيد منير عبوي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] علي فلاق، "التنمية السياحية و أثرها على التنمية الإقتصادية المتكاملة في الوطن العربي"، **مجلة البحوث و الدراسات العلمية**، 2006، ص 62.

[3] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 68.

[4] نشوى فؤاد، **التنمية المحلية**، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة و النشر، 2008)، ص 09.

على نحو ينشئ أفرادا ذوي مستويات فكرية عالية مدركة تماما لتاريخ المجتمع وقوانينه وأهدافه والمشاركة في تشكيل مصيره[1].

فثقافة المجتمع، كما ذهب إليه "رالف لينتو" « R.Linton » تعبر عن طريقة أعضائه في الحياة و تتكون من مجموعة الأفكار و العادات و التقاليد التي تعلّموها في حياتهم الإجتماعية و هذه الثقافة تحتوي على المعايير، و بالتالي يكون المعيار هو المرشد أو موجه خاص للفعل، و من ثم فهو الذي يحدد السلوك المقبول، أو المسموح به في مختلف مواقف الحياة الإجتماعية[2] أما الوعي السياحي فإنه يعد شكلا جديدا من أشكال الوعي الإجتماعي، ظهر نتيجة توسع نشاط الإنسان وحاجاته ومتطلباته، وهو إدراك الفرد وفهمه للسياحة وأهميتها الإقتصادية. وهو جملة من آداب السلوك و التعامل مع السائح واحترامه وعدم استغلاله والتضييق عليه، أو النظر إليه على أنه مصدر للربح، إنما هو ضيف كريم يختلف عنه في السلوك والثقافة. لذلك يجب الترحيب به، وتقديره كضيف يحقق لبلده قيمة مضافة وفائدة إقتصادية[3].

وعليه فإن تنمية الحركة السياحية مرتبطة بمستوى ودرجة الوعي الثقافي والسياحي لدى الجماهير داخل الدولة. وقد ترجع أسباب انخفاض الوعي السياحي إلى عدم إهتمام وسائل الإعلام المختلفة بالتنمية الثقافية والسياحية داخل الدولة، ففيما يتعلق مثلا بتوضيح أهمية دور السياحة بالنسبة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتعريف الجماهير بفرص ومناطق الجذب السياحي وكيفية الإستفادة منها وطرق التعامل مع السائحين الأجانب وغيرها[4]، وتوجد الكثير من الأمثلة التطبيقية التي توحي بانخفاض الوعي والثقافة السياحية في دولة ما كإنخفاض عدد الزائرين للمتاحف، وانخفاض عدد مراكز الإرشاد السياحي واندثار الحدائق أو قلة عددها[5].

---

[1] داليا محمد تيمور، **الوعي السياحي و التنمية السياحية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص 108.

[2] إسماعيل علي سعد، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص ص 106،105.

[3] داليا محمد تيمور زكي، **مرجع سابق**، ص 109.

[4] نزيه الدباس، **إدارة القرى السياحية**، (الجبيهة: الحامد للنشر و التوزيع، 2007)، ص 34.

[5] أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، **المنشآت السياحية و الفندقية**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999)، ص 50.

المطلب الرابع : أشكال السياحة

تعددت أشكال السياحة كنتيجة لتعدد و تنوع الرغبات والإحتياجات الناجمة عن التقدم الحضاري والإجتماعي والتكنولوجي، ولهذا يمكن تصنيف السياحة وفقا لما يلي [1]:

1/ السياحة الدينية : وهي النشاط السياحي الذي يقوم على تنقل السياح من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى داخل الدولة أو من دولة إلى أخرى، بهدف القيام بزيارات ورحلات دينية لفترة زمنية معينة لزيارة الأماكن المقدسة والمساجد والأديرة والكنائس، ومقابر القديسين وأولياء الله الصالحين. فهي سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان وتعد مزيجا من التأمل الديني والثقافي. وهذا النوع من السياحة قديم جدا تشتهر به العديد من الدول التي يقصدها الحجاج بالملايين من أنحاء العالم في مواسم معينة. وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة هذه الدول حيث يفد إليها سنويا الملايين من المسلمين لأداء فريضتي الحج والعمرة.

وتعد السياحة الدينية في المملكة العربية السعودية من أهم مصادر الدخل وأحد أكبر الدعائم للإقتصاد السعودي نظرا لما تتميز به من خصوصية و تنفرد به عن سائر بلدان العالم بوجود المسجد الحرام والمسجد النبوي والمشاعر المقدسة التي يقصدها الملايين من المسلمين من أنحاء العالم لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة. ومن جهة أخرى يعتبر الفاتيكان والأديرة المختلفة مزارات دينية مهمة بالنسبة للمسيحيين، مثال ذلك دير "سانت كاترين" بجنوب سيناء في مصر وكذلك كنيسة المهد، وكنيسة القيامة في فلسطين. وتحمل زيارة المعتزلات الدينية في الجبال نفس الأهمية بالنسبة للهندوس والبوذيين، وتأتي أهمية طبيعة متعة الإستطلاع لتؤدي دورا مهما ذا بعد إنساني (فطري) لتقارب وجهات النظر بين الأديان والقوميات المختلفة والذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز حركة الفكر الإنساني المعاصر، فضلا عن البعد الإقتصادي الذي بات يهيمن على قطاعات السياحة الدولية بأشكالها المتنوعة[2].

2/ **السياحة العلاجية :** وهي سياحة العلاج من الأمراض مع الترويح عن النفس و تنقسم إلى قسمين:

---

[1] شوقي السيد محمد دابي، **المدخل إلى جغرافية السياحة**، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، 2019)، ص ص 88-95، بتصرف.

[2] المرجع نفسه ص 89-90.

أ/ السياحة العلاجية : تعتمد السياحة العلاجية على إستخدام المراكز والمستشفيات الحديثة، بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم به في علاج الأفراد الذين يلجأون إلى هذه المراكز.

ب/ السياحة الإستشفائية : تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم، مثل الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض الجلدية والروماتيزمية، وتطلق السياحة العلاجية على كل من النوعين. وتتضمن عناصر السياحة العلاجية حمامات المياه المعدنية ومياه البحر والمصحات العلاجية، ومن أبرز معالم هذه السياحة مواقع العلاج الطبيعي في البحر الميت بالأردن، وفي الجزائر كذلك هناك العديد من الأماكن التي يتجه إليها المواطنون للعلاج الطبيعي مثل حمام المسخوطين بقالمة وحمام بوحجر بالغرب الجزائري.

3/ السياحة الثقافية : تشمل السياحة الثقافية كافة المواقع التاريخية والأثرية، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة، ويلاحظ أنها تتمثل في الإستمتاع بالحضارات القديمة وأشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة والحضارات الإغريقية والرومانية والهندية والحضارات الإسلامية والمسيحية. وهذا النوع من السياحة تهتم به فئات معينة من السياح على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم. و تشكل السياحة الثقافية (11%) من حركة السياحة العالمية، كما جاء في إحصاء منظمة السياحة العالمية لعام 2007. وفي الجزائر تعد تيبازة وجميلة بولاية سطيف وتيمقاد بولاية باتنة من أهم الوجهات في هذا المجال.

4/ السياحة الإجتماعية : يطلق عليها أحيانا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، وسبب وجودها أنها كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط، إلا أن التطورات العالمية قد مست جميع الميادين فكان لا بد لهذه التغيرات أن تطرأ على المجال السياحي ليواكب التطورات والمستحدثات العالمية لكي تشرك السياحة فيها باقي الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمعات ذوي الإمكانيات المحدودة. وكان أول ظهور للسياحة الاجتماعية في دول الكتلة الشرقية، حيث أعدت للعاملين معسكرات في مختلف المناطق السياحية لتجديد نشاطهم وقدراتهم النفسية والبدنية على العمل، وأصبحت السياحة الإجتماعية الآن نشطة في كثير من دول العالم، حيث يتم تنظيم الرحلات السياحية الجماعية بأسعار منخفضة وتسهيلات متعددة، مثل توفير أماكن الإقامة الرخيصة كبيوت الشباب والفنادق المتواضعة (ثلاثة نجوم أو أقل)، أو ما يسمى بنظام السياحة بالتقسيط الذي يتيح الفرصة لأي فرد بالسفر في أي وقت على أن يتم تسديد نفقات رحلته على عدة أقساط، وهذا متبع في

الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هناك كذلك نظام الإدخار السياحي حيث يتمكن المدخرون من تخصيص نسبة معينة من مداخيلهم وإيداعها في صندوق للإدخار من أجل السياحة. وتعتبر سويسرا رائدة في هذا المجال.

5/ سياحة المؤتمرات والمعارض : إرتبط هذا النوع بالتطورات الكبيرة في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين معظم دول العالم، وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية وتكون بالعواصم المختلفة حول العالم. وتشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة و الهدف منها زيارة المعارض التجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتاب. فمن خلال ذلك يستطيع الزائرون التعرف على آخر الإنجازات التكنلوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه، وقد إرتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف بلدان العالم.

ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عدة عوامل منها إعتدال المناخ، توافر المرافق ووسائل الإتصالات، وجود الفنادق، والقاعات المجهزة لعقد الإجتماعات، المطارات الدولية، ومواقع التجمعات السياحية بالمدن.

6/ **سياحة السباقات والمهرجانات :** وتنطبق على سباقات السيارات والدراجات والمهرجانات السينمائية، بالإضافة إلى سباقات الهجن، حيث تعتبر رياضة بدوية خالصة تشهد إقبالا هائلا من المشاركين و السياح، كما يرتبط بها كرنفالات واسعة للأزياء والفنون الشعبية.

7/ سياحة السفاري والمغامرات : هي تلك السياحة التي تتم عبر الصحاري وتختلف أنواعها وأهدافها، فبعضها يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، وآخرها تلك التي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها.

8/ السياحة الرياضية : وتتمثل في السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبطولات أو من أجل الممارسة أو الإستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة، والمتمثلة في ممارسة رياضة الغوص والإنزلاق على الماء والصيد. ويشترط في ممارستها توافر المقومات الخاصة بها من الشواطئ الساحرة بالإضافة إلى الملاعب والصالات وحمامات السباحة، إذ أن الغرض هو إقامة الدورات والمسابقات الدولية.

9/ سياحة التجوال : سياحة مستحدثة تتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام إلى المناطق النائية تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية، وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة.

10/ سياحة التسوق : سياحة حديثة أيضا تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما، تسري عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي، كما هو الحال في مهرجان السياحة والتسوق بدبي من كل عام.

11/ السياحة الترفيهية والشاطئية : أقدم الأنماط السياحية وأكثرها إنتشارا، حيث وصلت نسبة السياحة الدولية إلى (80%) وتعتبر دول حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق إجتذابا لحركة السياحة الترفيهية، لما تتمتع به من مقومات مناخية معتدلة وشواطئ خلابة وتفرعت منها الأنواع الأخرى كالسياحة الرياضية والعلاجية وغيرها، وتكون السياحة الترفيهية بغرض الإستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر، ويتم ممارسة الأنواع الأخرى من السياحة معها ويطلق عليها هنا الهوايات مثل صيد السمك والغوص تحت الماء والإنزلاق والذهاب الى المناطق الصحراوية والجبلية والزراعية.

12/ سياحة الغوص : و لها علاقة مباشرة بالسياحة الشاطئية في المناطق الساحلية، ويشترط لقيام هذا النوع من السياحة توافر كنوز رائعة بالمناطق الساحلية، وتوافر مقومات الغوص بها مثل : الشعب المرجانية، الأسماك الملونة.

المطلب الخامس: أسس ومقومات السياحة

السياحة كغيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى تبنى على مجموعة من الأسس التي يجب توفرها لتحقيق تنمية سياحية، التي بدورها تؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية :

1/ الطلب السياحي : يعرّف الطلب السياحي على أنه :" تعبير ورغبة عن إتجاهات السائحين لشراء منتج سياحي معين، أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها، قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والقدرات والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيون من حيث إتجاهات الطلب على منطقة معينة".

ويعرف الطلب السياحي على أنه المجموع الإجمالي للسياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواء منهم المواطنون أو الأجانب.

وعليه فإن الطلب السياحي هو نتاج رغبات ودوافع نفسية للإنسان في السفر والانتقال من مكان إقامته المعتاد والرغبة لاكتشاف مجتمعات مختلفة عن مجتمعه الأصلي.

وللطلب السياحي أهمية بالغة في تطوير السياحة في الدول. إذ أن تقدير نسبة الطلب على منتج سياحي معين أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها، يسمح برسم ووضع خطة سليمة للتنمية السياحية من وضع سياسات للإستثمار السياحي، وللطاقة الإيوائية للفنادق وغيرها، تنمية المرافق والخدمات السياحية وما إلى ذلك من حاجيات لتحقيق تنمية سياحية[1].

للطلب السياحي مجموعة من الخصائص التي تتحكم في مستويات إرتفاعه و إنخفاضه وهي كالآتي:

الحساسية (Sensitivity) : ويقصد بها أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة. فالدول التي تحدث بها ثورات سياسية أو ظواهر إجتماعية أو مشكلات إقتصادية خطيرة يصبح مناخها السياحي غير ملائم للحركة السياحية فيقل الطلب السياحي عليها مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية عديدة. إذا هناك إرتباط قوي بين أمن و إستقرار المنطقة المستقبلة للسياح و بين زيادة حجم الطلب السياحي عليها.[2]

المرونة (Flexibility) : تعني مرونة الطلب بشكل عام ودرجة إستجابة الطلب للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية، و يعتبر الطلب السياحي عالي المرونة إتجاه التغير في الأسعار، أي كلما إنخفضت الأسعار في البلد المعني كلما زاد تدفق السياح إليه والعكس صحيح.

ومن جهة أخرى يؤثر مستوى دخل السائحين في الطلب السياحي، حيث أنه كلما إرتفعت الدخول كلما كان هذا حافزا لزيادة الطلب على السياحة والعكس صحيح، فالدخول الضعيفة لا تسمح بسهولة القيام برحلات سياحية وخاصة الدولية منها.

---

[1] منال الزين عبد الوهاب إدريس، قسم التسويق، كلية إدارة الأعمال، جامعة تبوك، 2014-2015، بتصرف.

[2] **المرجع نفسه**. ص 02.

فالعلاقة واضحة بين مستوى الدخل و الإتجاه نحو الطلب على السياحة فزيادة الدخل يرتبط بزيادة الطلب السياحي وإنخفاض في معامل مرونة الدخول، أما إنخفاض الدخل فيرتبط بانخفاض في الطلب. تنطبق هذه العلاقة على الأفراد ذوي الدخول المتوسطة والمحدودة، أما بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة فإن زيادة الميل للسياحة لا يرتبط كثيرا بالدخل[1].

التوسع (Expansion) : يميل الطلب السياحي عادة إلى التوسع والزيادة سنويا، عاما بعد عام ولكن بمعدلات متفاوتة ومتغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة المتولدة في الدول المصدرة للسائحين والدول الأخرى المستقبلة لهم، وهذا يعني أن الظاهرة السياحية أصبحت من الظواهر الإجتماعية والإنسانية السائدة في هذا العالم الذي مر بمراحل كثيرة من التطور فبعد أن كانت مجرد ظاهرة أصبحت حركة ثقافية وإجتماعية وعلم له قواعده وأسسه ونظرياته وصناعة مركبة من الصناعات الهامة غير التقليدية مما جعلها تغزو عددا كبيرا من دول العالم. والمتتبع للحركة السياحية في العالم يجد أن هذه الحركة في إزدياد مستمر سنويا رغم التذبذب الواضح في معدل الزيادة سنة بعد أخرى، ولكن على الرغم من ذلك إلا أنه يمكن القول أن السياحة في العالم تسير في إتجاه صاعد إلى أعلى مهما واجهتها من مشكلات ومعوقات دولية.[2]

ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع المستمر للسياحة إلى مجموعة العوامل التالية :

- التقدم العلمي والتكنولوجي العالمي الذي أدى إلى تطور كبير في وسائل النقل بكل أنواعها.
- إرتفاع مستويات المعيشة، وزيادة الدخول الفردية في الكثير من دول العالم المصدرة للسياح مما أدى إلى الإهتمام بالسياحة كنشاط إنساني في تلك المجتمعات.
- التقدم الكبير في مجال المعلومات والإتصالات الذي أدى إلى توفير المعلومات والبيانات، وتحقيق الإتصال الجيد بين الدول المصدرة للسائحين والدول المستقبلة لهم.
- الإهتمام الكبير من الدول بمقوماتها السياحية بشكل ملحوظ مما أدى إلى إقبال الكثير من السياح على زيارتها، و الإستمتاع بما تزخر به من مغريات سياحية.

---

[1] وليد معافة، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية : دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب (2010_2015)**،أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019/2018)، ص 36.

[2] الزين، **مرجع سابق**، ص ص 05-06.

- ظهور الرحلات السياحية الجماعية التي تنظمها وكالات سياحية عالمية في معظم دول العالم بأسعار منخفضة، مما ساعد كثيرا على إتساع الطلب السياحي في مختلف الدول السياحية[1].

عدم التكرارية : لا يلتمس الطلب السياحي عادة تزايدا بسبب التكرار، أي أن تحقيق درجة عالية من الإشباع والرضى لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار الرحلة إلى نفس المنطقة، حيث أنه في الرحلة التالية سوف يتم إختيار مناطق أو مواقع أخرى، كما أن إشباع رغبات السياح لا تكون بنفس المستويات السابقة، فقد تكون أكثر أو أقل تبعا للوضعية الإقتصادية والإجتماعية والنفسية للسائح وبلد المقصد[2].

الموسمية : يقصد بموسمية الطلب السياحي إتجاه الطلب إلى الإرتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة ببعض الأعياد والمواسم، حيث يصل إلى أعلى مستوياته خلال العام، والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة في الدول المصدرة للسائحين، ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة لهم أيضا، ففي الدول المصدرة توجد مواسم خاصة بها تزداد فيها الحركة السياحية القادمة منها، فالدول الأوربية وأمريكا مثلا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء، أما المنطقة العربية فتزداد حركتها السياحية في فصل الصيف، كما تزداد بصفة عامة في فترات الأعياد الدينية والإجازات المدرسية والجامعية، مثل مواسم الحج والعمرة، بهدف السياحة الدينية، لذلك فإنه من الواجب على الأجهزة والهيئات والشركات السياحية أن تقوم بدراسة وافية لهذه المواسم في كل سوق سياحي، حتى تتمكن الدول المستقبلة للسائحين من وضع الخطط السياحية المناسبة لمواجهة الطلب السياحي المتزايد في هاته الفترات الزمنية[3].

2/ العرض السياحي : يقصد بالعرض بشكل عام بأنه عرض سلعة معينة، وهو كمية السلع التي يعرضها المنتجون أو التجار ويكونوا على استعداد لبيعها بثمن معين في وحدة زمنية معينة[4].

وهذا المفهوم ينطبق أيضا على مفهوم العرض السياحي، إذ يعتبر هذا الأخير عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية أو ما يعرف بالطلب السياحي. و يمكن تعريف العرض السياحي على أنه :

---

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص ص 37-38.

[2] معافة، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] معافة، **مرجع سابق**، ص 38.

[4] https://www.almaerifaa.com/2021/05/Definition-display.html , 1 juin 2023.

" كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسيّاحها الحقيقيين أو المحتملين، وكل الخدمات والبضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين".

ويمثل العرض السياحي سلسلة متكاملة من المغريات والجوانب الطبيعية والبشرية ومن التسهيلات والخدمات والمنشآت التي من الممكن لها مجتمعة أن تؤثر - أو أن تترك الأثر - في نفوس قاصديها لزيارتها وللمكوث فيها مدة من الزمن دون غيرها. وللتبسيط، فالعرض السياحي هو مجموعة المقومات (المغريات والجواذب) القادرة على جلب السياح إلى منطقة ما وإبقائهم فيها مدة من الزمن.[1] ومن ثم تنمية الحركة السياحية للمنطقة. وفي هذا السياق صنف« Robert Hanquar » المنتج السياحي إلى ثلاثة عناصر أساسية هي [2]:

- مجموعة التراث المتكونة من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجذب السائح للإستمتاع بها والإستفادة منها.
- مجموعة التجهيزات التي تعتبر العامل الأساسي في جذب السياح .
- مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العلاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المقصد السياحي المرغوب فيه.

وللعرض السياحي جملة من الخصائص التي تحدد ملامحه الرئيسية وهي كالاتي :

عدم المرونة (الجمود) : يقصد بعدم مرونة العرض السياحي عدم قابليته للتغير طبقا لأذواق ورغبات السائحين بعكس السلع المادية، حيث أن العرض السياحي يصعب تغيير مكوناته الرئيسية وخاصة المقومات الطبيعية، أما الخدمات فإنها يمكن تطويرها وتعديلها إلى الحد الذي يلائم رغبات وميولات شرائح سوقية معينة في حدود القوانين والتقاليد والعادات السائدة في كل دولة[3].

إستقلال العناصر المكونة له : من الملاحظ أن العناصر المكونة للعرض السياحي تستقل عن بعضها البعض، حيث يتضح أن المقومات الطبيعية مستقلة عن المقومات البشرية ومستقلة عن

---

[1] إلهام شبر، محاضرة بعنوان العرض السياحي وعناصره، أول فنادق –كلية العلوم السياحية- جامعة المستنصرية، دار المتنبي، بغداد، 2014.

[2] محسن أحمد الخضيري، **التسويق السياحي مدخل إقتصادي متكامل**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص 51.

[3] حيزية حاج الله، **الإستثمارات السياحية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2006، ص 92.

التسهيلات السياحية، حيث يمكن التمييز بين كل عنصر وآخر ، وتحديد معالمه الرئيسية دون تداخل بينهم، عكس السلع المادية التي تتصف بالإندماج الكامل للعناصر المكونة لها.

إستخدامه في أماكن تواجده : وهذا يعني أن السائحين ينتقلون إلى الدول أو المناطق التي يوجد بها المنتوج السياحي الملائم لهم، أي ينتقل مشتري الخدمة السياحية إلى مكان إنتاجها لإستخدامها مقابل ما يدفعه من مبالغ نقدية، وهذا عكس السلع المادية التي تنتقل هي إلى المستهلك في مكان تواجده[1].

وللعرض السياحي هو الآخر دور جد أساسي في التنمية الإقتصادية، من ناحية تشجيع الإستثمارات. حيث هناك علاقة طردية بين متغير العرض السياحي ومتغير الإستثمار، فإرتفاع سعر السلعة السياحية يقابله إرتفاع في العرض السياحي نتيجة إقبال المستثمرين للإستثمار في القطاع السياحي نظرا لمدى المداخيل والأرباح المحققة من خلاله مما بدوره سيخلق التنافس بين المتعاملين الإقتصاديين (المستثمرين) والذي بدوره سيؤدي إلى توفير خدمات سياحية بالغة الجودة وعليه سيرتفع الطلب السياحي نتيجة الميزة التنافسية التي يخلقها العرض السياحي في تحقيق خدمات ممتازة ذات جودة عالية.

ومن ناحية أخرى يؤثر العرض السياحي تأثيرا كبيرا في حجم الإيرادات المحققة، ذلك أنه كلما زادت نوعية العرض السياحي والخدمات المقدمة كلما إزداد الطلب السياحي عليها وإرتفعت معه الإيرادات السياحية.

3/ التسويق السياحي : يعرف التسويق السياحي بأنه " ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المؤسسات السياحية داخل الدولة وخارجها لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة والتعرف عليها والتأثير فيها بهدف تنمية وزيادة الحركة السياحية القادمة منها وتحقيق التوافق بين المنتج السياحي وبين الرغبات والدوافع للشرائح السوقية المختلفة "[2].

وعرفه « Bartels » المختص في مجال التسويق السياحي بأنه: " عملية موجهة نحو السائحين تهدف إلى تأمين وتلبية إحتياجاتهم الإستهلاكية من خلال القنوات التوزيعية المختلفة، والتي

---

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] منال الزين عبد الوهاب إدريس، محاصرة بعنوان مفاهيم علمية في التسويق السياحي، _قسم التسويق_، كلية إدارة الأعمال، جامعة تبوك، 2015/2014، ص 02.

تتفاعل مع السائحين تحت ضغوط البيئة الخارجية التي تتم فيها مثل : القيود الإقتصادية، التكنولوجية، الأخلاقية والإجتماعية، والتي تهدف إلى تسهيل تدفق المبادلات إلى السوق المستهدفة بما ينعكس على تحسين عملية التبادل والإستهلاك [1]".

وعليه فإن التسويق السياحي هو فن إدارة السوق السياحية. أي هو عملية تنظيمية لتحقيق التوازن بين العرض السياحي والطلب السياحي لزيادة التدفقات السياحية سواء من خارج إقليم الدولة أو داخلها عبر وسائط وقنوات توزيعية مختلفة. ومن بين الأهداف التي يحققها التسويق السياحي ما يلي:

- الأهداف القريبة : هي تلك الأهداف التي تعمل على تحقيقها الشركات والوكالات، وتتمثل في تحقيق نسبة معينة من التدفق السياحي سواء بالنسبة لعدد السائحين، أو الليالي السياحية ، أو الإيرادات السياحية، خلال فترة زمنية قصيرة تتراوح بين سنة أو سنتين.
- الأهداف المتنوعة : يقصد بهذا النوع من الأهداف التسويقية التي تسعى للوصول إليها المنشآت السياحية المختلفة مثل تحقيق الرضا وإشباع الحاجات المختلفة لدى السائحين من خلال تحسين مستوى الخدمات السياحية، والإرتقاء بها، بالإضافة إلى الأهداف التسويقية المعروفة مثل زيادة الدخل السياحي والحركة السياحية كذلك يمكن أن يدخل ضمن الأهداف التسويقية التوسع وفتح أسواق سياحية جديدة.
- الأهداف المشتركة : وهي الأهداف التسويقية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الأجهزة والمنظمات والشركات السياحية مثل تحقيق سمعة سياحية طيبة أو توفير خدمات سياحية على درجة عالية من التقدم والتطور وهذه الأهداف تشترك فيها جميع المنشآت السياحية.
- الأهداف الخاصة : يرتبط هذا النوع من الأهداف بتحقيق أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها إحدى المنشآت السياحية بشكل خاص، مثل إحتكار سوق سياحي معين أو تقديم خدمات سياحية متميزة بأسعار معتدلة، وغير ذلك من الأهداف الخاصة التي تسعى إليها المنشأة السياحية[2].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص03.

[2] **معافة، مرجع سابق**، ص ص 42-43.

بيّن باركر « Barker » في هذا الإطار أن الهدف النهائي لعملية للتسويق هو تلبية الحاجات البشرية، وهذا يوضح أن الهدف الأساسي للتسويق السياحي هو إرضاء السياح وإذا نجحنا في إرضاء السياح، فإن توسع وامتداد السوق يصبح أمرا طبيعيا[1].

4/ الإنفاق السياحي : لا شك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية، زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، وبالتالي إرتفاع في معدلات الإدخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، والإدخار هو ما يمكن للدولة أن تدخره من الناتج المحلي الإجمالي، هذه النسبة من الإدخار توجه لإقامة مشاريع إستثمارية وهذا ما يمكن أن تحققه السياحة خاصة في الدول التي لا تجعل منها قطاعا إستراتيجيا وإنما تضاف كقطاع إقتصادي إلى جانب عدة قطاعات أخرى تساهم في الدخل القومي لتلك الدولة، الأمر الذي ينشأ عنه مداخيل جديدة.

وتختلف النظرة إلى الإنفاق السياحي بإختلاف وضعية الدولة المعنية بهذا الإنفاق، أي إذا كانت الدولة المستقبلة للسياح، فإن إنفاق هؤلاء يعد بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة، ويدون في جانب المتحصلات بميزان مدفوعاتها وهنا تعد صفقات دائنة، وفي الحالة العكسية، فإن إنفاق السياح يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفات تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني.

وهكذا تتوقف أهمية وحجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة وذلك تبعا لعدة متغيرات منها : الفئة السياحية، الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها[2].

5/ الإيرادات السياحية : تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية للكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية بأنها : كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط إقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الأفراد والشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة، في حقل السياحة والفنادق والطيران والملاحة نظير ما يؤدونه من الخدمات السياحية المختلفة.

---

[1] علاء حسين السرابي وآخرون، **التسويق والمبيعات السياحية والفندقية**، (عمان: دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011)، ص 43.

[2] **معافة، مرجع سابق**، ص 43.

وعليه فإن إرتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية يعود أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لإرتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن ظروف معيشتهم، وظروف العمل وتطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي، كمشروعات البنى التحتية ومؤسسات الإقامة ومشاريع النقل، وفي حقيقة الأمر فإن تحقيق هذه الإيرادات يتوقف على حجم وأهمية الإستثمارات المخصصة للقطاع السياحي ضمن الإستثمارات الإجمالية في المناطق السياحية[1].

6/ الإستثمار السياحي : يعد الإستثمار السياحي من بين أهم القطاعات التي تركز عليها الدول في التنمية لما يفرزه من تطور وتنمية للبلدان التي تهتم به، ويعد أيضا من أكثر الإستثمارات جلبا لرؤوس الأموال سواء بالنسبة للمستثمرين الأجانب أو المحليين ، وزيادة الناتج المحلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للإدخار الوطني وللموارد القابلة للإستثمار داخل كل بلد.

يعرف الإستثمار السياحي بأنه :" توظيف رؤوس الأموال من أجل خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة، كبناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة[2]".

الإستثمار السياحي هو إستخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد من رؤوس الأموال المستغلة[3].

وعليه فإن الإستثمارات السياحية هي توظيف وتوجيه رؤوس الأموال المدخرة من أجل تحسين جودة ونوعية الخدمات السياحية المتوفرة أو خلق خدمات سياحية جديدة من أجل تحسين القطاع السياحي. ويبقى توسع الإستثمار السياحي ومجالاته متوقفا على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية

---

[1] صليحة عشي، **الأداء و الأثر الإقتصادي و الإجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية،2011/2010)، ص ص 59-61.

[2] تريكي العربي، **واقع الإستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013) ص 38.

[3] رندة شريك، دمدوم سعاد، **الإستثمار السياحي في الجزائر**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019-2020)، ص 07.

والأجنبية للإستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، ومدى ملاءمة منافع الإستثمار لها وأيضا الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال من قبل الدول المضيفة.

وعليه فإن توافر هاته الأسس لا شك يؤدي إلى صناعة سياحية متطورة، هاته الأخيرة تعكس الصورة العامة للبلد المراد زيارته، والذي يؤثر بدوره على حركة السوق العالمية، وكم العمليات التي من شأنها أن تدفع نحو التنمية والتقدم.

المطلب السادس: أهمية السياحة

تحظى السياحة، كقطاع خدماتي، إنتاجي وإستهلاكي، بأهمية كبيرة في عديد من الأصعدة كونها صناعة متشابكة مع باقي الصناعات.

<u>من الناحية الاقتصادية</u>

- رفع مستوى المعيشة من خلال الإنتعاش الإقتصادي الذي يرافقها، المتمثل في جلب العملات الصعبة التي تحتاجها الدول في عمليات التنمية.

- المساهمة في بناء البنية التحتية مثل شبكات النقل والمواصلات وشبكات المياه ونظام الصرف الصحي وتسهيلات الضيافة وتشييد الحدائق وغيرها لقيام هذه الصناعة وتطورها.

- تلعب دورا بارزا وأساسيا في التنمية الإقتصادية، حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على إقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بها يؤدي إلى إنتقال أموال من جيوب السائحين إلى أصحاب هذه الخدمات والسلع، ويتفرع هذا الإنتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق على الخدمات الفندقية من مبيت، وإطعام، وإتصالات[1]... إلخ.

- خلق مناصب عمل، حيث أن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على خلق فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 37-40

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من أربعة مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات بالنسبة لقطاع البناء[1].

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي :

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات دخول البلاد.

- فروق تحويل العملة.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات إقتصادية أخرى.

- - تحسين ميزان المدفوعات، حيث تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق إستخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات إقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[2].

<u>من الناحية الإجتماعية</u>

- السياحة مطلب إجتماعي ونفسي هام من أجل إستعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

---

[1] سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، أطروحة ماجستير (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير و العلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للتجارة و إدارة الأعمال، 2014/2013)، ص 25.

[2] **المرجع نفسه**، ص 25.

من الناحية الثقافية

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما أنها تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم والمعارف).

- تعمل السياحة على إنتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم[1].

- تساهم السياحة في حماية جوانب مهمة من التراث الثقافي والتاريخي للدول المختلفة، كحماية المعالم الأثرية والأماكن التاريخية والطراز المعماري المميز، وأيضا حماية وإنعاش الفنون الشعبية المتمثلة في الموسيقى، المسرح والتقاليد وغيرها[2].

من الناحية السياسية

- تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

- إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية[3].

[1] **المرجع نفسه**،ص 27.

[2] شوقي محمد دابي، **مرجع سابق**، ص 41

[3] سماعيني نسيبة، **مرجع سابق**، ص 27

من الناحية الإنسانية

الشكل رقم 1 : أهمية السياحة من المنظور الإنساني

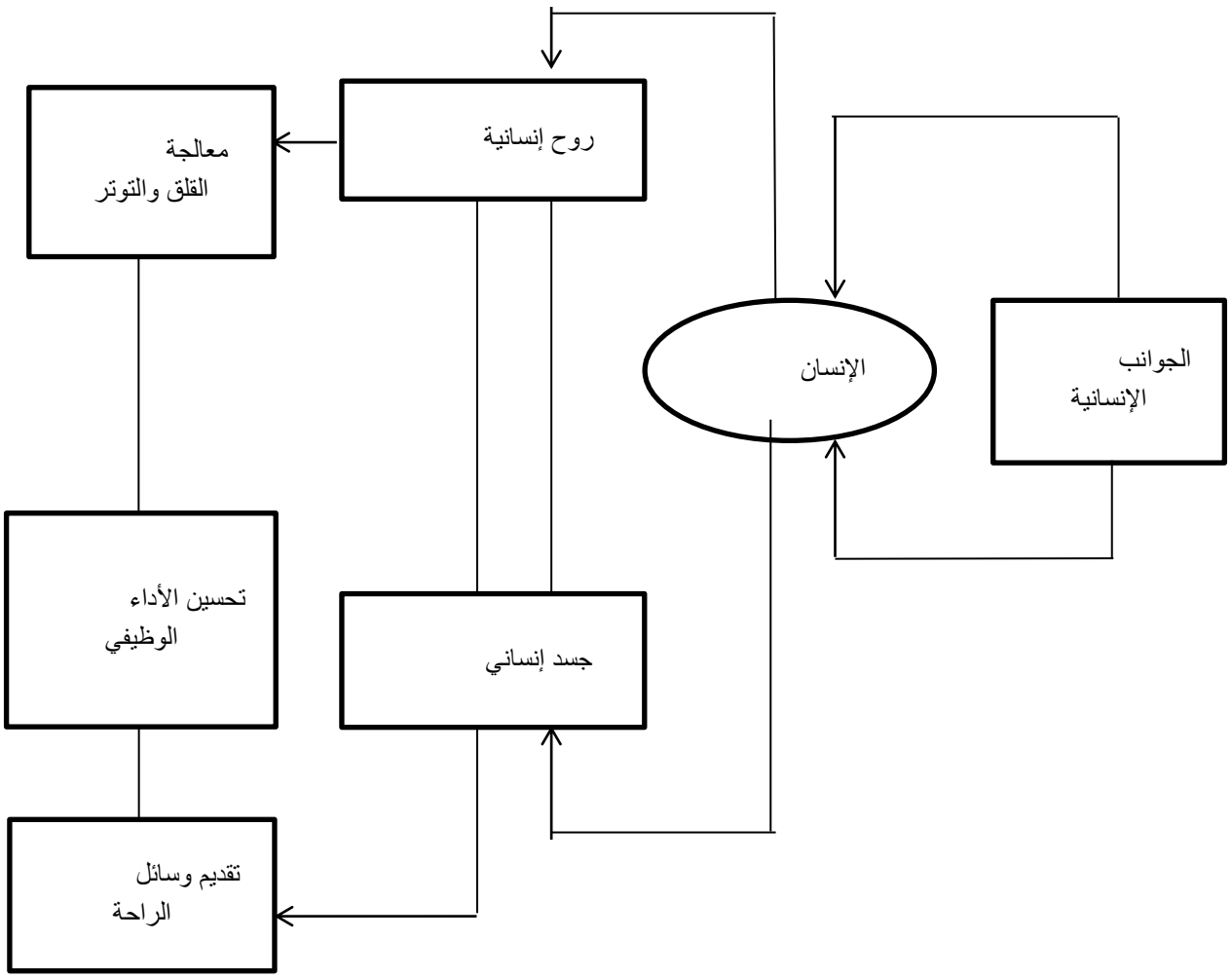

المصدر: مصطفى يوسف كافي صناعة السياحة و الأمن السياحي، دمشق : دار رسلان للنشر و التوزيع، 2009، ص 44.

فتعمل السياحة على توفير الحياة الجميلة للإنسان، حيث تقدم له :

- العلاج من القلق والتوتر وتوفير الراحة والإستجمام، والإبتعاد عن ضغوط الحياة السلبية وعصبيتها، ليحقق الشعور بالراحة.

- إستعادة الحيوية والدافعية والتوازن العقلي والعاطفي الذي يحتاج إليه الإنسان لمواصلة الحياة.

- إمتلاك القدرة على صفاء النفس، وسلامة الوجدان، وصحوة الحواس، وسلامة الضمير، والحس الأخلاقي، وإعلاء شأن المبادئ الحميدة.

كذلك فالسياحة قد وجدت لإشباع الحاجات الإنسانية المتعارف عليها والتي صنفها "ماسلو" إلى ما يلي :

الشكل رقم 02: هرم ماسلو للإحتياجات

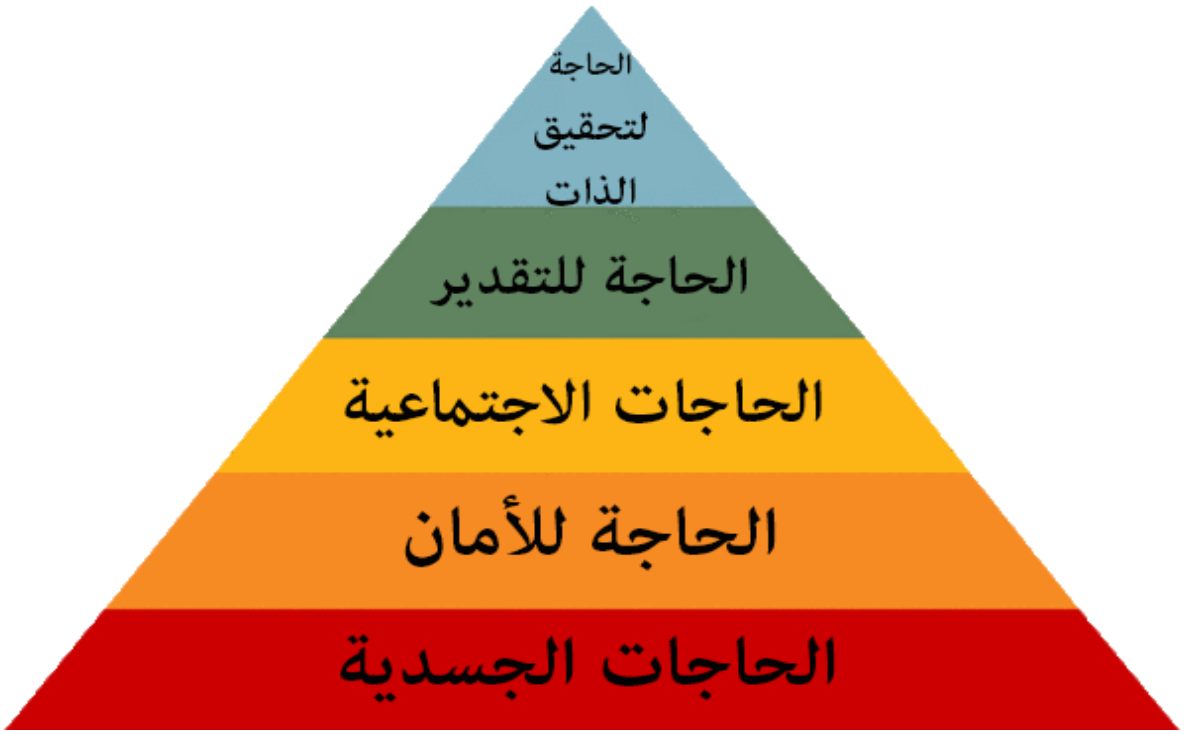

المرجع: https://www.waqi3.com/2016/12/blog-post.html

إضافة إلى هذه الإحتياجات الأساسية، فالتطور الفكري والذهني الذي وصل إليه الأفراد في الوقت المعاصر والتطور الهائل في المستويات الثقافية لدى الملايين العديدة من البشر، قد ولد حاجات إضافية بالنسبة لما تقدم به ماسلو وقد إعترف بها كذلك وهي الحاجات الفكرية والذهنية (Intellectual Needs)، هذه الحاجات التي تظهر وتتجسد في المعرفة والفهم.

إن ظهور هاتين الحاجتين الجديدتين ضمن صنف الحاجات الذهنية، أبرز إلى حد كبير أهمية السفر والسياحة والترحال في إشباع حاجات دافعة نحو هذا السلوك بحكم كونها أساسية. فالرغبة بالمعرفة من خلال التجربة الشخصية والممارسة الفعلية، بحيث أصبحنا نقبل المقولة: سافر تتعلم، وإن من يسافر أكثر يعرف أكثر. إن هذه الرغبة تنمو وتتطور من خلال التعليم والتعلم والثقافة بحيث يصبح التعلم دافعا لمزيد من التعليم، وما من دليل أصدق من عشرات الدراسات والبحوث الميدانية-التجريبية التي أثبتت أن زيادة المستوى التعليمي لدى الفرد عامل مؤثر جدا في زيادة طلبه على

السياحة، ما يجعل التوجه نحو السفر كوسيلة للحصول على المعرفة والفهم والإدراك ولإشباعها للحاجات الإنسانية[1].

وحينما نضيف سهولة السفر وإنخفاض كلفة السياحة الذي ظهر في العقود الأخيرة من القرن الماضي من خلال السفر المنظم والرحلات الجماعية السياحية ذات التكاليف الواطئة والأمينة والمغرية وإلى كافة بقاع العالم وما تحققه للمشاركين فيها من سبل ليس فقط لتحقيق الذات وإغنائها وإدراكها (والتي هي حاجات تقع عالية على هرم ماسلو بشكله الأصلي) بل لتحقيق الحاجة للتعلم والمعرفة والإطلاع على الجمال الطبيعي والتعايش مع الموارد الطبيعية- الحاجة الذهنية الجديدة التي جعلتها ظروف الحياة المعاصرة مهمة وفاعلة ومؤثرة في سلوكنا وتتطلب الإشباع قبل غيرها من الحاجات، والتي يمكن أن تكون في مواقع أوطأ على سفح تفاضلية ماسلو[2].

هذا بالإضافة إلى أن السفر والسياحة يستطيعان أن يشبعا وبشكل لا تستطيع غيرهما من النشاطات والفعاليات الإنسانية أن تصل إلى ما يحققانه بمستوى الإشباع أو صيغته أو حتى كلفته.

المطلب السابع: آثار السياحة

لم تعد السياحة تلك الرحلة المرتبطة بإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية من ترفيه، والتخلص من التوتر وغيره في مدة زمنية معينة، بل تجاوزت ذلك لتصبح صناعة خدمات ضخمة نمت على مستوى العالم ومن المحتمل فإن إقتصاد العالم في القرن المقبل سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية هي :

- صناعة الإتصالات.
- تكنولوجيا المعلومات.
- صناعة خدمات السياحة.

هذه التغيرات تحتم على صانعي القرار في دول العالم التكيف مع الواقع الجديد، وإعطاء الإهتمام المطلوب لمثل هذه الصناعات وخاصة صناعة السفر والسياحة.

---

[1] . مصطفى كافي وآخرون، **مبادئ السياحة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013)، ص 360.

[2] **المرجع نفسه**، ص 360.

1/ الآثار الإقتصادية : أصبحت السياحة تمثل جسرا عابرا وناقلا يتم من خلاله عبور الإقتصاد الوطني بل والعالمي من وضع معين إلى أوضاع أفضل، و تأثير ذلك من خلال[1] :

- أنها مصدر دخل جديد يضاف إلى الناتج المحلي.
- تدفع بالإنتاج في باقي قطاعات الإقتصاد الوطني.
- التوظيف للعاطلين على العمل في الدولة.
- العائد والمردود الصافي المتولد عن ممارسة الأنشطة السياحية سواء للمشروعات أو للحكومة، أو حتى للفقراء العاملين في المشروعات.

والبطالة على سبيل المثال التحدي الإقتصادي والإجتماعي الرئيسي الذي يواجه الحكومات، وتحاول هذه الأخيرة بشتى الطرق إيجاد فرص عمل، ومع ندرة الفرص في القطاعات التقليدية ومحدوديتها، تظهر صناعة الخدمات مخرجا رئيسيا. إلا أن السياحة ليست سياحة فقط بل هي سياسة، إدارة وإقتصاد، بل إنها قاطرة تقود النشاط الإقتصادي خلال السنوات المقبلة، بإعتبار أن السياحة مصدر مهم من مصادر الدخل القومي يساهم في حل بعض المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها[2].

السياحة وعاء ضريبي جيد، حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة عن طريق السياحة من خلال تحصيل أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية[3].

تحقق السياحة كذلك التوازن في ميزان المدفوعات وتنشط النشاط الإستثماري السياحي وحركة المبيعات في السلع السياحية وتحقيق النمو المتوازن اللازم لإحداث التنمية بمكوناتها العديدة، ومن الآثار الإقتصادية السلبية للسياحة : التضخم، البطالة، الموسمية ومشاكل إستخدام الأرض[4].

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مبادئ السياحة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013)، ص ص 37، 38.

[2] **معافة، مرجع سابق**، ص 56.

[3] **المرجع نفسه**، ص 56، بتصرف.

[4] **المرجع نفسه**، ص 56.

2/ الآثار الإجتماعية : الإزدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة، الركود الإقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة، فالسياحة أداة لتعميق الإنتماء وتنمية الوعي القومي والإعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي، كما تساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف. فالسياحة نشاط إنساني بالدرجة الأولى وظاهرة إجتماعية تسود المجتمعات فتؤثر بها سلبا أو إيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح والبيئة الإجتماعية، وأفراد المجتمع المضيف، ومن الآثار الإجتماعية السلبية للسياحة ما يلي [1]:

- تسرب بعض المقتنيات الأثرية والتاريخية المهمة.
- خلل في التركيب الديمغرافي.
- زيادة نسبة الإجرام والمشاكل الأخلاقية.

3/ الآثار السياسية للسياحة : عند القول أن السياحة مفهوم متشابك ومتصل بعدة قطاعات أخرى لا نقصد بذلك الجانب الإقتصادي فقط، وإنما من الناحية السياسية كذلك، فالسياحة تلعب دورا مهما في توطيد العلاقات الدولية التي لم تستطع المنظمات والهيئات الدولية إقرارها، بحيث أن المجتمع الدولي يضم مجموعة من الدول المختلفة الأنظمة والتيارات والمذاهب التي تثير التوتر، وتجعل من الصعب تحقيق التقارب بينها.

والسياحة في تعاريفها - كما أشرنا آنفا - مجال للربط والتواصل والتعارف على مختلف هذه المذاهب والتيارات، فهي الوسيلة التي تمكن من قبول الآخر وإحترامه كما هو، وبالتالي قبول وإحترام مختلف المذاهب والتيارات والأنظمة للدولة التي ينتمي إليها. ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية السياحة وتأثيرها السياسي الكبير في تحقيق التفاهم بين الشعوب. فكما قال الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي": لم تعد السياحة من الرفاهية بل يجب إعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع الدولي، وتضامن الأسرة الدولية"[2].

---

[1] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، (عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط2، 2007)، ص 79.

[2] **معافة، مرجع سابق**، ص 57.

أما التأثير الخطر الذي تحدثه السياحة في قرار البلد السياسي فيأتي من مستوى السياحة وأهميتها في ذلك البلد، فعندما يكون ذلك البلد متطورا سياحيا ولديه منشآت سياحية وخدمات وأنشطة ومئات ألوف المواطنين العاملين فيها، ويوظف مليارات الدولارات في القطاع السياحي، فإن أي قرار سياسي يؤثر سلبا على السياحة سيؤدي إلى توقف الحركة السياحية في هذا البلد أو في مجموعة بلدان، وسيؤدي ذلك إلى تعطيل تلك المنشآت وحرمان البلد من العوائد وحدوث البطالة وهذا ما يحدث غالبا في البلدان المستوردة للسياح وهي البلدان النامية وخاصة التي لها قضايا وطنية ترتبط بمواقف الدول المصدرة للسياح وهي البلدان الإستعمارية، وقد يدفع هذا الخوف من أثر القرار السياسي للتخفيف والتلطيف في المواقف السياسية حفاظا على إستمرار قدوم السياح من تلك البلدان، وأحيانا تتراجع بعض الحكومات عن قضاياها الوطنية ومبادئها وعقائدها كلها مما يجعلها تنقاد للدول الثرية وتواليها وتسايرها سياسيا في سبيل السياحة على حساب كل القيم ومصلحة الشعب. لكن التجربة دلت على أن بيع المواقف السياسية لقاء الأمل بإزدهار السياحة ليس مضمون النتيجة... فالسياحة لا تعوض ما يخسره المجتمع في مجال شخصيته القومية والتاريخية ومواقفه العادلة، والتنازلات والإستسلام السياسي للدول الثرية أو القوية مغامرة خاسرة لا يربح فيها المتقلب سياسيا سياحة ناجحة[1].

4/ الآثار البيئية للسياحة : السياحة كغيرها من الصناعات لها آثار سلبية وإيجابية على البيئة، فالآثار السلبية تمثلت في :

- التلوث الهوائي.
- الإزعاج.
- تلوث المواقع السياحية.
- إفساد العنصر الجمالي للمواقع السياحية.
- التأثير على الكائنات النباتية والحيوانية.

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص 319.

أما الآثار الإيجابية للسياحة تلك المنتزهات التي يقوم بها الإنسان بإنشائها ورعايتها، بغرض إستقطاب الناس إليها ذات الشيء في حمامات السياحة، والفنادق، وملاعب الكرة بشتى أنواعها، وما يتبع ذلك من حركة وإستثمارات في مجالات متعددة[1].

المبحث الثاني : التنمية الإقتصادية والمحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

هناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتداخل مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم "التقدم" و"التطور" و "التحديث" وربما "التصنيع" ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطور صناعيا[2].

وهناك من العلماء من ربط بين التنمية وإستيراد التكنولوجيا كما دعا آخرون إلى أن المحاكاة والإعتماد على ما يقدمه الغرب هو أساس التنمية مهملين في ذلك الأساس الثقافي والإجتماعي لعملية التغير وغير مدركين أن التنمية التكنولوجية لا تخلق الحضارة وإنما هي تعبير عن مستوى حضاري ونتاج بكل عناصره كما أنها ثمرة جهد إجتماعي وبطبيعة الحال لابد أن ندرك أن هناك علاقة جدلية بين التغير الإجتماعي والثقافي والإقتصادي من ناحية وبين الإبتكارات من ناحية أخرى[3].

ولقد كان للفكر الإقتصادي الغربي بالذات سبق الصدارة في وضع مؤشرات التنمية وذلك من خلال منظور إقتصادي وهكذا عرفت التنمية بأنها : "عملية تنشيط للإقتصاد القومي، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الإقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي، يحدث معه تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله وفي مستوى العمالة وتزايد في الإعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله إنخفاض في الأنشطة الإقتصادية التقليدية مما يعني تغير البنية الإقتصادية والتحول إلى إقتصاديات الصناعية والتصنيع،

---

[1] حسن أحمد شحاتة، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، (القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، 2006)، ص 83.

[2] أ. د رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2011) ص 07.

[3] **المرجع نفسه**، ص 08.

وهكذا أعتبرت الزيادة الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي من المؤشرات الأساسية للتنمية، وقد أدى ذلك للخلط بين التنمية والتنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي[1].

ثم برزت على الساحة بعد ذلك، محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور إجتماعي إنساني، حيث عرفت بأنها عملية توفير الإحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء، الصحة، السكن، التعليم والعمل والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة لتحقيق الذات self fullfilment بالإنتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير والأمن والشعور بالكرامة والإعتزاز بروح المواطنة.[2]

في إطار ما تقدم يرى « Eugen Pusic » أن التنمية عملية متكاملة لا تنقسم، يمكن النظر إليها بإعتبارها التفاعل الديناميكي بين مجتمع معين ومستوى الإنتاجية التي بلغها هذا المجتمع، والإنتاجية هنا تعني الطاقات الكلية لجميع أفراد المجتمع لإشباع أو تحقيق المصالح الممكنة في كافة ميادين النشاطات المجتمعية، كما يشير البناء المجتمعي إلى مجمل العلاقات الكلية المستقرة القائمة بين الناس أعضاء المجتمع في إطار وجودهم الإجتماعي[3].

وهكذا نرى أن التنمية مفهوم ذو مدلول ثقافي، إجتماعي، إقتصادي، سياسي وإداري، وهو لا يرتبط بقطاع من المجتمع دون الآخر، كما أنه يشير إلى عملية مجتمعية متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من العوامل السابقة والتنمية، وبهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيرات الثقافية والإجتماعية والسياسية والإدارية، بل هي محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل المتكاملة[4].

ويلخص لنا "جوا فرانك داكوست" « Frank.D » مفهوم التنمية في مجموعة من المؤشرات هي[5] :

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 08.

[2] **المرجع نفسه**، ص 08،09.

[3] **المرجع نفسه**، ص 09.

[4] **المرجع نفسه**، ص 09.

[5] **المرجع نفسه**، ص ص 10-12.

1/ ضرورة أن تكون التنمية شاملة تأخذ في إعتبارها الجوانب الإقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الإجتماعية التي تتمثل في التغذية، الصحة، الظروف المعيشية والخدمات. كما تعرف التنمية الإجتماعية بأنها : العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تغييرات في البناء الإجتماعي-الإقتصادي، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد،-على المدى المنظور - وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات إجتماعية-سياسية، تكفل زيادة الإرتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتحقيق متطلبات أمنه وإستقراره في المدى الطويل.

والتعريف السابق للتنمية، يتفق مع الرؤية التي يتضمنها التعريف التالي لعملية التنمية والتي تهدف إليها بلاد العالم الثالث : هو إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وبمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.

2/ التنمية عملية أصلية بمعنى ألا تكون محاكاة غير ملائمة لظروف وأوضاع المجتمع وأن من الضروري أن تتوافق مع الأهداف الخاصة بكل بلد والكيفية التي يتصور بها كل إنسان مستقبله.

3/ التنمية تتناسب مع كل مجتمع، ويفترض ذلك ليس فقط القدرة على إختيار نمط معين من التنمية ولكن أيضا ضمان هذا النمط - أو على الأقل إضعاف التبعية الإقتصادية والوهن الإقتصادي-وتنمية الأسواق الداخلية وزيادتها وكفالة إنتاج السلع الغذائية والمواد الأساسية المناسبة للمجتمع.

4/ التنمية عملية تعاونية وهذا لا يعني أن الجهد القومي يستطيع وحده أن يحقق إستقلالا كاملا ولكن تكون التنمية بالضرورة تعاونية التنسيق والتكامل بين البلد الواحد وبالتعاون بين مجموعة البلدان النامية وبمساهمة إضافية من البلدان المتقدمة.

5/ التنمية عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب.

6/ التنمية عملية أصيلة تحافظ على التراث القومي وكذا الهياكل التقليدية الضرورية لصيانة الترابط الإجتماعي في البلد وبالتالي الحفاظ على التراث القومي وحماية المجتمع.

7/ التنمية تقوم على أسلوب التخطيط الذي يأخذ في إعتباره كافة الجوانب والمصالح والنشاطات والخدمات والمؤسسات.

8/ التنمية تعتمد على المشاركة الواعية لكافة المواطنين سواء في تحديد أهدافها أو تنفيذ برامجها التي تضع أبناء المجتمع بالتعاون مع الجهات المختصة.

9/ التنمية تعتمد على الإبتكار والإبداع لمواجهة الإحتياجات الحقيقية لأبناء المجتمع فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة والعمل على تطويرها وتأصيلها لمصلحة المجتمع.

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الإقتصادية

حظيت التنمية الإقتصادية بإهتمام واسع النطاق من طرف عديد العلماء والمفكرين، ذلك أنها تمثل عصب التنمية الشاملة ومحركا أساسيا لتنمية المجتمعات. حيث ظهرت عدة مفاهيم للتنمية الإقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الضوء على بعض هذه التعاريف على النحو التالي :

يعرف معجم العلوم الإجتماعية التنمية الإقتصادية بأنها : عملية تستخدم بموجبها الدول مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الإقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات.[1]

يعرفها "ألبرت ماير" « Albert Mayer » : بأنها حجر الزاوية في التنمية وبدونها تصبح برامج التنمية لا جدوى منها لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الإقتصادية فإننا لا نستطيع تقديم الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى المعيشة للمواطنين.

ويرى بالدوين « R.E.Baldwin »التنمية الإقتصادية بأنها : زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد وأنه يمكن من خلالها إنجاز المشروعات الإقتصادية الأخرى وتحقيق الأهداف السياسية، كما

[1] **المرجع نفسه**، ص 30.

تعمل التنمية الإقتصادية من خلال الإحتياطي النقدي على تحقيق مستويات عالية في التعليم وزيادة القوة العسكرية وكذلك الصادرات والواردات بين الدو ل المتقدمة والنامية[1].

ويعرض موريس دوب « M.Dobb »التنمية الإقتصادية بأنها : العملية التي يتم من خلالها تطوير طرق و وسائل الإنتاج بل و فروع هذا الإنتاج الذي من شأنه زيادة الفائض المخصص للإستثمار وتحقيق الكفاية الإنتاجية للصناعات المنتجة للسلع الرأسمالية مثل العدد و الآلات و موارد البناء والتعمير[2].

و تعرف التنمية الإقتصادية كذلك على أنها : العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و ذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية، و بالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية، كما تعتبر عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع الموارد الأولية[3].

و يعرفها سعد الدين ابراهيم بأنها إنبثاق و نمو كل الإمكانات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا. أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي[4] :

- أنها عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها و مقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه و أن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.
- أنها عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.
- أنها عملية ليست ذات طريق واحد، و إنما تتعدد طرقها و إتجاهاتها باختلاف الكيانات و باختلاف و تنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 30.

[2] **المرجع نفسه**، ص 30.

[3] رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، **"التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"**، دراسات في التنمية و المجتمع مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع و مشاكل التنمية المحلية في الجزائر، ع 03، (ديسمبر 2015) ، ص 235.

[4] بوضياف ياسين، **"التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية مستقبلية"**، جامعة الشلف (الجزائر)، ص ص 183-197.

كما تعرف التنمية الإقتصادية بأنها العملية التي تهدف لتطوير نمو إقتصاد الدول المختلفة، ويتم ذلك من خلال تنفيذ مجموعة عديدة من الإستراتيجيات الإقتصادية الجيدة، التي بدورها ستؤدي إلى تقدم و تطور إقتصاد الدول و بالتالي سوف يؤثر ذلك بشكل إيجابي على المجتمع. كما يتم تعريفها أيضا بأنها سعي جميع المجتمعات للقيام بزيادة قدرتها الإقتصادية من خلال الإستفادة من جميع الثروات التي تكون متاحة بالبيئة، و على وجه التحديد بالمناطق التي لا يوجد بها تنوع إقتصادي[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي عماد التنمية الشاملة، فهي نتاج ثلاثية علاقة الثروات المتاحة بالبيئة و وسائل الإنتاج و التخطيط الجيد لكيفية إستغلال هذه الثروات و توزيعها بشكل عقلاتي. هذه الثلاثية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل القومي والفردي و زيادة فائض الإستثمار الذي يعد محرك عجلة الإقتصاد الوطني، زيادة على ذلك فإن تقديم الخدمات الإجتماعية و الصحية و التعليمية و زيادة القوة العسكرية يعتمد بصفة جوهرية على تحسين الأحوال الإقتصادية.

المطلب الثالث : أهداف التنمية الإقتصادية

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تختلف من دولة إلى أخرى خاصة بين الدول المتقدمة والنامية و ذلك لاختلاف الظروف الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية، و من الصعب الإلمام بكل هذه الأهداف إلا أنه يمكن النظر إلى الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية التي يجب أن تكون في الإستراتيجية العامة لتحقيق هذه الغاية. و من أهم هذه الأهداف ما يلي :

1/ زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم هدف للتنمية الإقتصادية خاصة في الدول النامية، ذلك أن الغرض الأساسي لاهتمام هذه الدول بهذه الغاية راجع إلى فقرها و انخفاض المستوى المعيشي لسكانها، تفاقم الهوة بين الزيادة الديمغرافية و الدخل الوطني و زيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه مجموعة من العوامل كمعدل الزيادة في السكان، و الإمكانيات المادية و الفنية و التكنولوجية المناسبة لتلك الدول: فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما إضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية و الفنية، فكلما كان هناك

[1] إنجي بلال، **التنمية الإقتصادية** ، في : https://www.almrsal.com/post/828049، (11 أغسطس 2022)، بتصرف.

توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، و لا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج و الإنتاجية لو وظفوا بشكل واع مع التدريب[1].

2/ رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى معيشي معتبر من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها التنمية الإقتصادية، بحيث لا يمكن توفير الحاجات الضرورية في الحياة من مأكل، مشرب، وملبس ومسكن و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان. و يرتبط هذا الإرتفاع بزيادة الدخل القومي بشرط أن تكون هذه الزيادة مرتفعة نسبة لزيادة السكان مما يؤدي إلى الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل[2].

3/ تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات : هذا الهدف من الأهداف الإجتماعية للتنمية الإقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة و رغم انخفاض الدخل القومي و انخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول و الثروات ، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة. و من هذا التفاوت في توزيع الثروات و الدخول، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر، هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى إضطرابات فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه[3].

4/ تعديل التركيب النسبي للإقتصاد القومي أو التوسع في الهيكل الإنتاجي : يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية[4]. فالإعتماد على قطاع واحد فقط يجعل الدولة تتعرض لكثير من التقلبات الإقتصادية التي تمس هذا القطاع مما يولد إنعكاسات سلبية على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي للدولة. و عليه يجب أن تعتمد هذه الأخيرة على التنويع الإقتصادي و إيلاء جميع القطاعات نفس الأهمية من أجل الوصول إلى تنمية إقتصادية شاملة كما هو الحال بالنسبة للدول الريعية النامية

---

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، (مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2014/01/01)، ص 26.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 26،27.

[3] بوضياف، **مرجع سابق**، ص 183-197.

[4] مصطيفى، **مرجع سابق** ، ص 27.

التي تعتمد بصفة شبه كلية على مداخيل البترول مما جعلها تتعرض للكثير من التقلبات الإقتصادية نتيجة لتقلبات أسعار السوق البترولية.

كذلك من الأهداف الأخرى التي تسعى التنمية إلى تجسيدها خاصة في الدول النامية مشكلة تخلف القاعدة الإنتاجية و تقادمها، مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات و التبعية للخارج.

و على الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الإقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي[1] :

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الإقتصادية و يشمل ذلك توفير درجة من الإستقرار.
- تحقيق قدرة من العدالة الإجتماعية و الحد من اللامساواة في توزيع الدخول.
- تنفيذ برامج إستشارية طموحة في مختلف مجالات الإقتصاد و توظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة و اتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الإقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الإقتصادية.

المطلب الرابع : التنمية المحلية

إن الحديث عن تنمية محلية يستوجب ضرورة التحدث عن المجتمع المحلي، ذلك أن هذا الأخير يمثل أساس التنمية المحلية، ذلك أن السياسات التنموية المركزية أو التخطيط المركزي قد أثبت عدم جدواه في بلوغ هذا المبتغى، في حين أن التصورات الفكرية الجديدة تؤكد أن عملية التنمية بمفهومها الواسع يجب أن تنطلق من القاعدة إلى القمة وبإشراك السكان المحليين، في إطار مقاربة تشاركية في سبيل تحقيق تنمية محلية تؤدي إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة. فالتنمية الشاملة هي تنمية متعددة الأبعاد و المستويات تتطلب تنسيقا دقيقا بين مختلف قطاعاتها وحسب مدخلات كل قطاع و مخرجاته بالنسبة لباقي القطاعات، ذلك لأن التنمية الإقتصادية لا تتحقق لوحدها و أي تنمية لا يمكن أن تتحقق بقطاع من القطاعات فهي عملية مجتمعية متكاملة، حيث يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها هي علاقة عضوية تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، بل أنه لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الجزء وحده، فهي تجري داخل مكونات الكل

[1] بوضياف، **مرجع سابق**، ص 183-197.

« Macro » بكافة جوانبه، و هنا يمكن القول أن التنمية المحلية عبارة عن مجموع العمليات و الأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الإجتماعي و الإقتصادي للمجموعة المحلية على الرغم من النتائج الإيجابية التي تنجم عن التنمية الوطنية الشاملة، مثل ارتفاع الدخل الوطني و الدخل الفردي، إرتفاع تقديم الخدمات، إلا أنها في الواقع لا تسمح بتوزيع عادل لثمار التنمية.

يمكن الوقوف على مفهومي المجتمع المحلي و التنمية المحلية في إطار تعدد الزوايا الفكرية والمنطلقات المعرفية لكل مفكر و باحث كما يلي :

يشير مصطلح المجتمع المحلي أو community في علم الإجتماع إلى بناء إجتماعي معين ذي علاقات خاصة متشابهة التكوين، تتميز بقوة النسيج العلائقي وسيادة طابع المواجهة والصبغة الشخصية، حيث تسيطر على سلوك أفراد هذا البناء الإجتماعي، التقاليد و القيم المحلية التي تولد درجة عالية من من الضبط الإجتماعي و ذلك عكس المجتمع أو المجتمع الكبير، الذي يقوم على التخصيص في العمل و على العلاقات مختلفة الأبعاد و الولاءات المتشعبة التي يضعف فيها الطابع الشخصي و يسودها قانون مبدأ الحق و الواجب[1].

و الجدير بالذكر أن أول من استخدم مصطلح المجتمع المحلي هو عالم الإجتماع "روبرت مكايفر" عندا نشر كتابه "المجتمع المحلي"، و يعرفه على أنه : تجمع من المواطنين يعيشون معا فوق منطقة من الأرض و يؤلفون جماعة إجتماعية، و يتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط و العلاقات و اشتراكهم في مصالح مشتركة و في لأنماط مقبولة من المعايير و القيم و في إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى التي يمكن تعريفها وفقا لهذا المبدأ[2].

و يعرف قاموس علم الإجتماع "المحتمع المحلي" بأنه مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة، و يشتركون معا في الانشطة السياسية و الإقتصادية، و يكوّنون فيما بينهم وحدة

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص 62.

[2] عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، **مجلة الباحث**، ع 13،(2013)، ص 117.

إجتماعية، ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة و يشعرون بالإنتماء نحوها و أمثلة المجتمع المحلي المدينة والمدينة الصغيرة و القرية.....[1]

يعرفه إسماعيل عبد الباري و هو أحد كتاب علم الإجتماع بأنه : بناء إجتماعي تسوده أشكال بسيطة من العلاقات الإجتماعية، أفراده محكومون بعادات و تقاليد و قيم محلية[2].

و عليه فالمجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة جغرافية واحدة، تسودها مجموعة من القيم ، التقاليد، السياسات و المبادئ التي توالت جيلا بعد جيل و التي تمثل الرابط بينهم وتولد درجة عالية من الضبط الإجتماعي ، على عكس المجتمع الكبير الذي يتسم بسيادة القانون كمبدأ للحق و الواجب، ذلك أن هذا المجتمع تسوده عدة طوائف و أنسجة إجتماعية متشعبة فهو يلجأ للقانون لبنائه و ضبطه.

أما مفهوم التنمية المحلية أو الإقليمية أو المجالية، يمكن تعريفها من خلال تفكيك هذا المصطلح إلى مفهومين التنمية و قد سبق الإشارة لها و المحلية و نعني بها : المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، و هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية، الدوائر، المقاطعات و البلديات) و يمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة و العشيرة[3]. فالمجال المحلي كفضاء جغرافي يرتكز على عدة عناصر أساسية هي[4] :

- العنصر الجغرافي : و يعني أي منطقة أو مدينة محددة جغرافيا بجبال، وديان و غيرها.
- عنصر الهوية أو الإنتماء identité : و الذي قد يتعارض مع الواقع الجغرافي.
- توفر مجال (فضاء) ملائم تتداخل فيه مجموعة من العوامل و العناصر المتكاملة.

---

[1] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة-** أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 2011/2010)، صر 99.

[2] عمار علوني، "التنمية المحلية الأهداف و السياسات، مقارنة نظرية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية و المالية**، م 02، ع 01، (جوان 2019) ص ص 61- 95.

[3] محمد مزاري، **إشكالية تمويل ميزانية البلدية و انعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة2011/2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2013)، ص 32.

[4] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011)، ص 19.

- العنصر الإداري: يعتمد عل تقسيم إداري تقرره الدول و الحكومات.

1/ تعريف التنمية المحلية :

من وجهة نظر علماء الإجتماع :

بالنسبة للأخصائيين الإجتماعيين تعتبر التنمية المحلية إستراتيجية تنمية المجتمع بطريقة تؤمن زيادة قدرات و إمكانيات أفراد المجتمع، من خلال عملية المشاركة داخل المجتمع نفسه في كافة مراحل العمل، كما يرى آخرون أن تنمية المجتمع محليا تعني التنمية البشرية من خلال تحسين البيئة الإجتماعية، التي يشاركون فيها، و يعرفها البعض الآخر على أنها عملية التوافق أو التداخل الإجتماعي، و أنها مستوى في المعيشة[1].

تركز هذه النظرة على إسهامات كل من المهنيين و المواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع، وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية، و تشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية و دعم المنظمات المحلية[2].

كما أنها إستراتيجية إنمائية موجهة نحو الفعل الذي يثمن القدرات المحلية، بالتركيز على الجهات الفاعلة المحلية و الديناميات التي تدفعها و تفسرها، و هي تستفيد من دعم السياسات الحكومية والمساعدات الخارجية، و تعرف أيضا بمسميات مختلفة منها "التنمية من القاعدة"، و هي عملية تستخدم المبادرات المحلية على مستوى المجتمعات الصغيرة كمحرك للتنمية الإقتصادية. و بالتالي، فإن التنمية المحلية هي إستراتيجية إنمائية تستخدم في عدة بلدان موجهة نحو الفعل الذي يعتمد على القدرات المحلية و الجهات الفاعلة المحلية، و غالبا ما ينجح في ظل فشل الدولة المركزية في كفاحها ضد الفقر[3].

من وجهة نظر علماء الإقتصاد :

---

[1] عبد العزيز عقاقبة، **دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 1990-2009**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017)، ص 99.

[2] د. مرزوقي عمر، ط. مخلوف أحمد، التنمية المحلية: مفاهيم، إستراتيجيات و تجارب دولية، **مجلة البحوث القانونية و السياسية**، ع 10، (جوان 2018)،

[3] د. ، ط.مخلوف، **المرجع نفسه**، ص ص 508-544 .

هي التنمية التي تجمع بين تعبئة الجهات الفاعلة المحلية المتأصلة في الواقع الإجتماعي المكاني نفسه، و تثمين الموارد المحلية التي تؤدي إلى بزوغ منتجات و حدوث تغير كبير في تنظيم الإنتاج المحلي.[1]

تعريف كامبردج : يعتبر هذا التعريف من اوائل تعريفات تنمية المجتمع المحلي و هو الذي تبنته الإدارة البريطانية للمستعمرات في مؤتمر "كامبردج" للإدارة الإفريقية عام 1948 : حيث اعتبرت تنمية المجتمع المحلي بأنها : حركة مصممة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب المجتمع المحلي، و يمكن إستخدام أساليب فنية لاستشارة الأهالي لضمان إستجابتهم بحماس للحركة، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة فيه، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية.[2]

تعريف الأمم المتحدة 1963: "تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود الناس مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و إدماج هذه المجتمعات في حياة الأمة و تمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي، وعليه فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين هما مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين أحوالهم المعيشية بأكبر قدر ممكن و الإعتماد على مبادرتهم الذاتية"[3].

تعريف أيروين ساندز 1958 : يرى أنه يمكن النظر إلى تنمية المجتمع المحلي كعملية، كغاية، كطريقة و كحركة إجتماعية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية عملية تغير إقتصادي، إجتماعي، ثقافي... تقوم به المجتمعات المحلية من خلال تظافر جهود جميع القطاعات و التشابك بين أفراد المجتمع المحلي و الحكومة المركزية، ذلك أن هذه الأخيرة قد أثبتت عدم قدرتها على تحقيق تنمية شاملة من خلال

التخطيط المركزي وحده، حيث أدركت ضرورة التشابك مع السلطات المحلية الإقليمية في سبيل تحسين الأحوال الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية.

---

[1] د.مرزوقي مرزوقي ، ط.مخلوف، **المرجع نفسه**، ص ص 508-544

[2] علوني، **مرجع سابق**، ص ص 61-95.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 61-95.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص 61-95.

المطلب الخامس : أهداف التنمية المحلية

تعددت أهداف التنمية المحلية و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر[1]:

_ وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة لتنمية المجتمع المحلي و النهوض به إقتصاديا و إجتماعيا.

_ الإرتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.

_ رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

_ وضع حلول ناجحة للمشكلات التي تواجه الأفراد على مستوى المجتمع المحلي.

_ إدخال مجموعة من التحسينات على البيئة المحلية.

_ الإهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع مثل الصحة و التعليم والترفيه.

_ العناية التي تؤدي إلى تكوين جماعات تناقش، و تدرس عملية تنمية المجتمع بل و تشارك فيها.

و للإشارة إن للتنمية المحلية شروط أساسية لقيامها نتطرق لها فيما يلي[2] :

_ إشتراك جميع الفاعلين في الإقليم في عملية التنمية المحلية، أو تطبيق المقاربة التشاركية.

_ ضرورة القيام بتشخيص جماعي تشاركي للحيز المكاني الإقليميّ، و تحليله، و تحديد نقاط القوة و الضعف فيه.

_ ضرورة أن يكون هناك مخطط تنموي تشاركي يحدد الأولويات المشتركة، و برنامج عمل يحدد المشاريع و يقترح الشراكات الممكنة لتنفيذها.

_ كما لا يمكن إغفال الدور التشاركي لأفراد المجتمع المحلي في صنع و اتخاذ القرار المحلي التنموي، فمشاركة الأفراد في رسم السياسات و صنع القرارات دلالة على مدى إدراكهم لحاجاتهم المحلية، أو أن تحقيقها مرهون بمدى مشاركتهم الفعالة.

---

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص 70.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 70،71.

المطلب السادس : عوامل ظهور التنمية المحلية

إن أسباب و عوامل الإهتمام بالتنمية المحلية لم تكن وليدة الإهتمام فقط بالتغيرات التنظيمية التي نتج عنها تبني النظام اللامركزي و التقسيم الجغرافي لأقاليم و حدود الدولة الواحدة، بل يرجع أساسا إلى ظهور النظريات و المفاهيم التي حاولت معالجة مشكلة التخلف خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أين تجلى الإهتمام بضرورة البحث و التفكير في معالجة الإختلالات التنموية بين الدول، و محاربة الفقر وإعمار الدول المتضررة جراء مخلفات الإستعمار في كثير من الدول و تقليص الفجوات بين الإقليم الريفي و الإقليم الحضري، و تتفرع هذه العوامل لعدة جوانب [1]:

_ عوامل فكرية و سياسية و ثقافية : تتمثل في زيادة الوعي العام للسكان نتيجة الإنفتاح والتفاعل مع وسائل الإعلام و الإتصال الجماهيري الواسع، الذي أدى إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة.

_ عوامل عملية : تشمل عدة جوانب إقتصادية و إدارية و اجتماعية و بيئية أهمها :

الهجرة الداخلية أو ما يعرف بالنزوح الريفي و ما رافقه من آثار سلبية كإزدحام المدن و البطالة وهجرة الأراضي الزراعية و تزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن.

_ ضرورة الإستفادة من المصادر و الثروات المحلية و توجيهها لخدمة التنمية الوطنية الشاملة.

_ لإعتماد على المشاركة الشعبية و تعزيزها خدمة للتنمية المحلية بتفعيل دور السكان المحليين في الجهود التنموية تخطيطا و تنفيذا.

_ التوجه نحو اللاتركيز و اللامركزية الإدارية كنظامين إداريين من شأنهما تقديم الخدمات العامة بسرعة و كفاءة.

_ ضرورة المحافظة على الأمن الداخلي الذي يضمن و يعزز الأمن الوطني الشامل.

و على ضوء هذه العوامل يمكن إستنتاج أهمية التنمية المحلية كالآتي :

_ تلعب دور القاعدة الأساس لأنواع أخرى من الإنتظام، و هي بحد ذاتها تصوب نحو مسائل مجتمعية تؤثر على الجميع : التنمية الإقتصادية و الصحة العامة ...إلخ. الغاية هي بناء قدرة المجتمع المحلي على التعاطي مع أي حاجات أو مسائل تنشأ، و هي تظهر في مشاريع مجتمعية أصغر كتنظيف

[1] د. مرزوقي، ط. مخلوف، **مرجع سابق**، ص ص 508-544.

الاحياء و بناء ملعب في المجتمع المحلي ...إلخ، أي توفير كافة الخدمات العامة خاصة في الأرياف و المناطق النائية لمواجهة ما يعرف بالنزوح الريفي[1].

_ تنظيم استغلال و توظيف المصادر و الثروات المحلية و توجيهها لتحقيق تنمية وطنية شاملة.

_ تفعيل دور السكان المحليين في الجهود التنموية تخطيطا و تنفيذا ضمن ما يعرف بالمشاركة الشعبية.

_ المحافظة على الأمن الداخلي الذي يقود للأمن الشامل للمجتمع.

_ وسيلة لتوعية الجماهير بحقوقها و مطالبها في إطار العدالة.

المبحث الثالث : مكانة السياحة كمورد أساسي للنهوض بالتنمية الإقتصادية المحلية.

إن التطور الكرونولوجي الذي عرفته السياحة لم يعد يقتصر فقط على حياة السفر ة الترحال لإشباع الحاجات البيولوجية للإنسان (البحث عن المأكل و المشرب) و إنما تعدى هذا المفهوم لتصبح السياحة قطاعا إقتصاديا و إجتماعيا تشكل في حد ذاتها قاعدة التنمية على المستوى المحلي.

هذا الدور اخذ عدة أشكال و انماط تتناسب مع تطور الدول، فثلا في الدول المتطورة تعرف بعض المناطق منها انخفاض في الحركية الإقتصادية سواء كان ذلك لغلق بعض المصانع أو تقلص النشاط الزراعي، مما يولد مظاهر سلبية للإقتصاد أولها على الإطلاق البطالة و خاصة في بعض الدول المنطورة كفرمسا أين تعاني بعض مقاطعاتها ركودا إقتصاديا، خافه الإتحاد الأوروبي و أهم صور ذلك الركود هو النزوح الريفي. و عند معالجتهم لهاته الوضعية توصل المختصون إلى أنه لا حل لهذا الوضع المتردي للإقتصاد في هذه المناطق سوى إعادة الإعتبار للقطاع السياحي من خلال تثمين المؤهلات الطبيعي لتلك المناطق (حيوانات، نباتات، مواقع تاريجية و أثرية ....)[2].

أما في الدول النامية، والتي تختلف طبيعة مشاكلها عن الدول المتطورة إذ تعاني مناطقها من العزلة الجغرافية و مركزية القرار، فإن مساهمة قطاع السياحة في تنمية المناطق النائية تبدو

[1] https://ctb.ku.edu/ar/content/assessment/promotion-strategies/community-development/main

[2] أ. عبد الكريم مسعودي،" الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر"، ص ص 132-149.

ذات أثر واضح و فعال من خلال عملية فك العزلة عن منطقة ما، إذ عندها يتقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق لا يتطلب الكثير من المواد الأولية الخاصة واليد العاملة الجد مؤهلة لاستغلاله، لتوفير الشرط الأساسي للجذب السياحي و لكن يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو وجود المنابع المعدنية ....إلخ[1].

لذا يجب التركيز على ضرورة إستغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية، قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية، و ذلك عن طريق فتح طرق و معابر و إيصال الماء، حفر الآبار، إيصال الكهرباء و الغاز. هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالحد من البطالة بإستعمال اليد العاملة المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء إستغلاله. أي أنه عند إستغلال القيمة المضافة التي يتمتع بها إقليم عن غيره سواء في الدول النامية أو المتقدمة و الإستثمار فيها سيؤدي إلى تحقيق تنمية محلية لذلك الإقليم من ناحية فك العزلة عنه أو إتخاذها كمورد للدخل القومي، أو توفير مناصب العمل.[2]

و في مقابل ذلك لا بد من تعاون ثنائي بين الوحدات المحلية و الإدارة المركزية على مستوى العاصمة، و ذلك من خلال لامركزية التسيير المحلي و إعطاء حرية أكبر للجماعات المحلية للمبادرة والإبتكار كونها على دراية أوسع و أشمل لما يحتاجه الإقليم و ما يتميز به من موارد طبيعية و بشرية واستغلالها الإستغلال الأمثل لتحقيق تنمية محلية فيه، فمرافقة الحكومة المركزية للوحدات المحلية في الإستثمارات و المشاريع السياحية يرسخ لتنمية السياحة المسؤولة من جهة، و السياحة الشعبية أو الجماهيرية أو الجماعية من جهة اخرى، حيث يقوم هذا النوع أو النشاط السياحي على الكم من خلال العمل على جلب أكبر عدد ممكن من السياحة إلى منطقة أو جهة معينة أو مواقع سياحية معينة و هذا النوع من النشاط السياحي يساعد على تحريك النشاط الإقتصادي[3].

كما تعد السياحة عاملا مهما في التنمية المحلية كونها تشكل محركا حقيقيا للنمو الإقتصادي من خلال التسيير العقلاني للإمكانيات، و الموارد الطبيعية و السوسيوثقافية (التراث

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 132-149.

[2] **المرجع نفسه**، ص 132-149 ، بتصرف.

[3] **معافة، مرجع سابق**، ص 74.

المادي و غير المادي)، هذا الأخير الذي يمثل قيمة مضافة حقيقية و عنصرا أساسيا لأي إقليم و يضمن نشاطا إقتصاديا حيويا على المدي البعيد[1].

إن جملة الآثار التي تم التطرق إليها سابقا و التي تخلفها السياحة سواء إقتصاديا أو إجتماعيا أو سياسيا و غيره. هي التي تكشف عن مدى ازدهار التنمية المحلية في مجتمع ما.

المطلب الأول : السياحة كأداة للزيادة في الدخل الوطني

تضيف الإيرادات السياحية نسبة جديدة إلى الدخل الوطني تتوزع على البنود إقتصادية عدة، أهمها الخدمات و النقل و التجارة، و هذا الدخل يمثل حصيلة ما ينفقه السياح القادمين إلى الدولة، وتختلف نسبة المساهمة من عام لآخر حسب حجم الدخل الوطني و الدخل السياحي نفسه اللذان يتأثران بعوامل اقتصادية متعددة. رغم أن السياحة لا تكون بندا مستقلا في حسابات الدخل الوطني، إلا أن جزءا منها و هي المطاعم و الفنادق، يدخل تحت بند تجارة الجملة و التجزئة، أما باقي الأنشطة السياحية فهي موزعة على باقي القطاعات الإقتصادية و الخدمية[2].

حيث تلعب صناعة السياحة دورا مهما في زيادة الدخل الوطني من خلال مساهمتها المباشرة فيه وهذا راجع لتدفق رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية، بالإضافة إلى ارتباطها بباقي القطاعات و إتساع السوق الإستهلاكي. فكلما ازداد عدد السياح، إتسع حجم السوق الإستهلاكي بجميع الأنشطة الإقتصادية[3].

إن تأثير قطاع السياحة في الدفع بعجلة التنمية المحلية يعتمد على مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، حيث يساهم بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ برامج التنمية الشاملة، فكلما ازدادت مداخيل السياحة من العملة الأجنبية كلما ازدادت أهميتها في تدعيم ميزان المدفوعات ومنه توفير رؤوس الأموال اللازمة لتوزيع المشاريع الإستثمارية في مختلف أقاليم الدولة[4].

---

[1] Lara Gilman, **le tourisme comme levier de développement local économique local dans les projets de coopération décentralisée**, p1.

[2] أمينة مغلاوي، فاطمة الزهراء سكر، "الأثر الإقتصادي للنشاط السياحي على النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (2000-2008): دراسة قياسية"، **مجلة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي**، م 17، ع 01، (جوان 2020)، ص ص 220-236.

[3] **المرجع نفسه، 220-236.**

[4] **المرجع نفسه**, 220-236.

المطلب الثاني : السياحة كأداة لتوفير فرص العمل

إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية و كذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها (مرفقية، خدمات تكميلية أو أساسية، و صناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الإثنين معا، يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة، و في هذا الخصوص فإنه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة (المرتبات المدفوعة مثلا) و غير المباشرة مثل (الأثر على المضاعف والآثار السياسية الأخرى) الناجمة عن زيادة فرص العمل و انخفاض البطالة في المجتمع الذي يتزايد فيه حجم السكان، كما يترتب على زيادة فرص العمل أيضا إرتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية و غير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى، فيمكن أن يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى تحقيق درجة عالية من السلم الإجتماعي و يزيد ثقة الجماهير في القيادة[1].

إن السياحة نشاط يعتمد على اليد العاملة بالدرجة الأولى لأن إقامة سياحة يتطلب إنشاء فنادق و مرافق عامة و توفير وسائل نقل، و هذا يحتاج إلى يد عاملة معتبرة و تشغيل نسبة كبيرة من الأفراد وخاصة الشباب منهم، مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي، على سبيل المثال في الفنادق من الدرجة الممتازة تتطلب عمالة بنسبة عاملين إثنين مقابل كل غرفة فندقية تنشأ في بلد ما، كذلك سيارة أو حافلة تستعمل في عملية النقل تتطلب على الأقل شخصين إضافة إلى المناصب التي تلحقها وكالات السفر[2].

ولا شك أن ازدياد حجم الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار الحرفيين و أصحاب الفنادق أو المطاعم لأن السائح أثناء إقامته يستهلك عدة مواد مثلا : الخضر والفواكه، المشروبات، الجرائد و المجلات و الكتب و التحف التذكارية، و الحلي التقليدية، مما يعود بالأرباح للتجار و المنتجين و يساهم في تحسين مستوى معيشتهم و زيادة تشغيل اليد العاملة المؤهلة مثل التي تقوم بعملية تكوين في المراكز المهنية[3].

---

[1] **مسعودي، مرجع سابق**، ص 132-149.

[2] **المرجع نفسه**، ص 132-149.

[3] **المرجع نفسه**، ص 132-149.

المطلب الثالث : المساهمة في تنمية و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي بين المناطق

في حالة قيام الدولة بتوزيع المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم، أي أنه يؤدي مثلا : إلى خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة، وإستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه المناطق، وتنمية و خلق مجتمعات حضارية جديدة، وإعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية...[1]

هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار و المنافع غير المباشرة،وفي هذا الخصوص قد يستلزم الأمر تشجيع الإستثمارات في المناطق الريفية أو النائية، أي قيام الدولة مثلا بمنح إمتيازات خاصة للمستثمرين أو إعطائهم مساعدات مالية و فنية[2].

لا شك أن تحقيق درجة معينة من التنمية الإقتصادية لأقاليم في الدولة، قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الإقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الإجتماعية فيها. كما لا يمكن تجاهل الآثار الإقتصادية والإجتماعية المتوقعة لتطوير النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الإقتصادية الأخرى، و ما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة أهمها [3]:

- خلق فرص عمل جديدة.
- إستغلال الموارد الطبيعية و خلق إستخدامات جديدة لها.
- إرتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات من ضرائب و غيرها...
- تشجيع و تنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي وغيرها.

إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه و بين القطاعات الإقتصادية و الخدمية الأخرى، يتوقف على مدى قدرة الأخيرة في تلبية الإحتياجات المختلفة للأولى من حيث الكمية و الجودة و التوقيت...

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 132-149.

[2] **المرجع نفسه، ص** 132-149.

[3] **المرجع نفسه**، ص 132-149، بتصرف.

المطلب الرابع : نقل التكنولوجيا

سوق التكنولوجيا سوق إحتكاري ليس من السهل شراء التقنية فيه و الشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية غير متاحة للآخرين لا توجد إلا لديها. حيث أنها تقوم بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الإستثمارات التي تقوم بها و تستعين في ذلك بمهندسين و فنيين و عمال من هذا البلد، و بذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها و بذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الإقتصاد النامي.

تعتبر عملية التكنلوجيا - خاصة عن طريق الشركات الأجنبية - من أحد الموضوعات المثيرة للجدل، ويدور هذا الجدل حول عدد من المحاور الرئيسية مثل :

- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل : مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات و الأنظمة المختلفة للإنتاج، طرق تقديم و تسويق المنتوج و مدى تلاؤمها مع المعتقدات و القيم الثقافية و الروحية، والخدمات المرفقية.

- تكلفة التكنولوجيا والآثار المرتقبة على العمالة و ميزان المدفوعات...

- الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

كما يمكن أن يدفع وجود الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية، أو في تطبيق نظم الإدارة الحديثة، الشركات الوطنية إلى تحديث و تطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الإستمرار في سوق الخدمة. و تبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا.

خلاصة الفصل

عالج هذا الفصل السياحة و التنمية الإقتصادية المحلية، و ذلك من خلال إبراز العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال التطرق إلى مفاهيم السياحة أسسها و مقوماتها المتمثلة في الطلب السياحي، العرض السياحي، التسويق السياحي، الإنفاق السياحي، الإيرادات السياحية و الإستثمار السياحي هذه المقومات التي من شأنها تحقيق تنمية إقليمية ووطنية نتيجة لما لها من آثار إقتصادية، إجتماعية، سياسية وبيئية هذه الأخيرة التي تبين لنا أهمية السياحة ودورها الإقتصادي، الإجتماعي، السياسي، الثقافي والإنساني.

ومن جهة أخرى فقد عالج هذا الفصل التنمية الإقتصادية المحلية من خلال تفكيك هذه المصطلحات وتبيان أهدافها وأهميتها للدولة وللأفراد.

حيث إستخلصنا من خلال بحثنا ودراستنا لهذا الفصل، أنه إذا ما تم الإعتماد على السياحة وإستغلال عناصر الجذب السياحي وتوجيهها بطريقة ذكية عن طريق تبني إستراتيجية محكمة ودقيقة ستؤدي إلى التنمية السياحية التي بدورها تؤدي إلى التنمية الإقتصادية التي تقود إلى تحقيق التنمية المحلية و التنمية الوطنية الشاملة. فالسياحة اليوم أدرجت كأحد القطاعات الصناعية الخدماتية، حيث أن هناك العديد من الدول التي تبني إقتصادها على الإقتصاد السياحي لما له من أهمية في توفير العملة الصعبة هذه الأخيرة التي تدفع بعجلة المشاريع الإستثمارية من خلال رفع نسبة الإدخار و ما يترتب عنها من توفير فرص العمل المباشرة و الغير مباشرة.

و مع إزدياد ثقافة الشعوب ووعيهم للأهمية الإقتصادية للسياحة وما تخلفه من عوائد جمة، تولد ما يعرف بالمشاركة السياسية للمواطنين إلى جانب حكوماتهم من أجل الإرتقاء بهذا القطاع كونه سبيل لتحقيق التنمية الشاملة التي من شأنها تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحسين نصيبهم من الدخل الفردي.

و من جهة أخرى فالسياحة تعد سبيل لبناء مجتمع دولي مسالم و بناء علاقات دولية ودية كونها تفرض إحترام ثقافة الغير وعاداتهم وتقاليدهم، إلا أنه وككل مجال بالرغم من الإيجابيات العديدة للسياحة وعائداتها بالنسبة للدول والأفراد لم تخلو من السلبيات المتمثلة في الإبتعاد عن القيم والمبادئ الشخصية للمجتمعات المستقبلة للسياح، خاصة تلك التي قاعدتها الإقتصادية تعتمد على القطاع السياحي، فإن أي قرار سياسي سيؤثر سلبا على السياحة فيها و يقود ذلك البلد إلى

الحرمان من العوائد و حدوث البطالة. كذلك فإن الإنتشار الواسع للسياح في بلد ما يقود للتقليد الأعمى لهم الذي يجرد أفراد المجتمع من عاداتهم و تقاليدهم و مبادئهم المتوارثة عبر الأجيال.

الفصل الثاني

واقع القطاع السياحي في الجزائر

الفصل الثاني: واقع القطاع السياحي في الجزائر

مقدمة الفصل

يتطرق هذا الفصل إلى وصف وتشخيص واقع السياحة في الجزائر، من خلال وصف المقومات التي تزخر بها من مؤهلات تاريخية، أثرية، حضارية وطبيعية وغيرها.

كما يتناول كذلك السياسة العامة للسياحة في الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025 الذي يحاول من خلاله تنويع الفقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، كذلك فإنه يعمل على حماية البيئة من خلال ترقية السياحة في إطار التنمية المستدامة.

وأخيرا يتناول هذا الفصل الآثار الإقتصادية للسياحة في الجزائر من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات وتوفير

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

المبحث الأول: السياحة في الجزائر (الإمكانيات، الأنواع، الإستراتيجيات)

المطلب الأول: تطور السياحة في الجزائر

باعتبار الظاهرة السياحية ظاهرة حديثة النشأة، فإن ظهورها في الجزائر يعود إلى الحقبة الإستعمارية .لذلك سنتطرق إلى تاريخ النشاط السياحي في الجزائر قبل الإستقلال باعتبارها فترة إنتقالية من إقتصاد إستعماري إلى اقتصاد قائم على خيارات إشتراكية.

1/ قبل الإستقلال 1962: يعود ظهور النشاط السياحي في الجزائر إلى بداية القرن التاسع عشر خلال الإحتلال الفرنسي، ففي سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، و بواسطة الدعاية والإشهار تمكنت من تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا إلى الجزائر.[1]

وخلال تلك المرحلة جلبت الجزائر العديد من السياح الأوروبيين لاكتشاف مناظرها الطبيعية، وهو ما دفع المستعمر الفرنسي إلى التفكير في إنشاء هياكل قاعدية لتلبية حاجيات الزبائن (السواح) الأوروبيين.

وفي سنة 1914م تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وتم، سنة 1916م، تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة، حيث تمثلت مهام هذه النقابات في التنسيق فيما بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر. وفي 1919م تشكلت فدرالية للسياحة جمعت 20 نقابة سياحية كانت متواجدة آنداك. وكانت هذه الفدرالية تستفيد من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية. وفي نفس السنة تم تشكيل فيدرالية خاصة بالفنادق بالإضافة إلى مصادقة الحكومة الفرنسية على تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية. في 1928م تم إنشاء القرض الفندقي المكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي، وهو بمثابة بنك أنشئ من أجل تشجيع، وتجديد وتوسيع الفنادق. وفي عام 1931م أنشئ الديوان الجزائري للنشاط الإقتصادي والسياحي (Ofalac) كان هدفه يتمثل في تنمية السياحة، أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، واستمر نشاطه حتى بعد الإستقلال. وقد بلغ عدد السواح الذين زاروا الجزائر في 1950، 150 ألف سائح، هذا العدد تقلص سنة 1954 نظرا لإندلاع الثورة التحريرية.[2]

---

[1] د. خالد كواش، "مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، ع 01، ص223.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

إن المستعمر كان يدرك أهمية الموراد السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وما البرنامج الموسع الذي تم وضعه والخاص بالتجهيزات السياحية في مخطط قسنطينة 1957 والخاص بإنجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17 % منها متمركزة في الجزائر العاصمة، إلا دليل على أهمية السياحة في الجزائر. وشمل هذا البرنامج إنجاز 1130 غرفة في المحطات المعدنية والمناخية[1].

عند الإستقلال مباشرة ورثت الجزائر طاقات إيواء تقدر ب: 5922 سرير موزعة حسب الجدول التالي :

جدول رقم 01: توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962

نوع السياحة	حضرية	صحراوية	شاطئية	مناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

Source : Heddar Belkacem. Rôle socio-économique du tourisme OPU.Alger. P48

من خلال هذا الجدول نلاحظ تمركز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية بنسبة 50%، والسياحة الحضرية بنسبة 40%، وهو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية على حساب الأنواع الأخرى[2] وذلك لتلبية إحتياجات الزبائن الأجانب، وكذلك تماشيا مع طبيعة المنتوجات الإستعمارية التي تجلب رجال الأعمال للحصول على صفقات، والقيام بالسياحة في نفس الوقت[3].

[1] **المرجع نفسه**، ص 213-237

[2] **المرجع نفسه**، ص 225.

[3] د.فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق**، (عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط01، 2015)، ص 248.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

2/ غداة الإستقلال: ورثت الجزائر بعد الإستقلال 5922 سرير، وتولت تسيير هذه الهياكل السياحية لجنة مختصة في تسيير الفنادق والمطاعم(Cogehore)، تأسست في سنة 1965م وكانت خاضعة لنظام التسيير الذاتي[1].

في سنة 1966 تخلت الدولة عن لجنة تسيير الفنادق والمطاعم وأسندت مهامها إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) الذي أنشئ سنة 1962، وكان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة إلى غاية 1964، تاريخ إعادة هيكلة الوزارات، وبواسطة قرار رئاسي تم إحداث وزارة السياحة، في حين أصبحت مهمة ديوان تسيير أملاك الدولة والتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق الدولي للسياحة وذلك بواسطة وسطائه الثلاثة في الخارج (ستوكهولم، باريس، فرانكفورت)[2].

خلال الفترة 1962-1966 لم يستفيد القطاع السياحي الجزائري من أية تنمية محددة المعالم، فتميزت السياحة خلال هذه المرحلة بضعف وتردي الهياكل السياحية، ونقص في اليد العاملة المؤهلة، وإنعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية والإشهار، وإنعدام أي تنظيم للهياكل والثروات السياحية. عموما إتصف القطاع السياحي عشية الإستقلال بجملة من النقائص تتمثل في :

_ تخلف هيكلي، ضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي.

_ الظروف الإجتماعية (التخلف والفقر) السائدة بعد الإستقلال جعلت الأغلبية الكبيرة من الشعب الجزائري لا تهتم بالسياحة وتجهل معنى العطل المدفوعة الأجر.

_ إنعدام وجود عادات وتقاليد فندقية وسياحية.

_ إنعدام العمال المؤهلين والأكفاء في المجال السياحي. هذه الظروف دفعت الدولة إبتداء من سنة 1963 إلى محاولة استغلال الثروات السياحية، وتجلى ذلك بالقيام بعملية إحصاء شامل للمشاكل

---

[1] د. كواش، **مرجع سابق**، ص ص 213-237.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

التي تعاني منها السياحة، غير أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي سادت غداة الإستقلال أدت إلى تأخير عملية استغلال الثروات السياحية إلى غاية سنة 1966 عند صدور الميثاق السياحي[1].

ومن أجل خلق الظروف والشروط الموضوعية للشروع في التنمية السياحية فقد شرح هذا الميثاق الطرق والوسائل التي تكون قاعدة للتنمية السياحية.

تعتبر سنة 1966م بداية الإهتمام الحقيقي بالقطاع السياحي، من خلال أول عمل حكومي على المستوى الوطني، فبعد تقييم شامل قدمته وزارة السياحة حول مجمل الثروات السياحية الواجب إحداثها تم تحديد توجهات الميثاق السياحي والمتمثلة أساسا في[2] :

تحسين الشروط السياحية الطبيعية والثقافية : لتهيئة الظروف الملائمة لانطلاق التنمية السياحية، حيث تم كمرحلة أولى، تحسين الشروط الطبيعية والثقافية من خلال جرد وإحصاء المناظر السياحية وتصنيفها وإدخال إصلاحات عليها قصد جعلها ملائمة لاستقبال السواح في المراكز السياحية التي ستقام، ومن أجل ذلك تقرر :

_ القيام بعملية جرد شامل لكل الثروات السياحية قصد تصنيفها وتهيئتها.

_ القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لحمايتها.

_ وضع نصوص قانونية وتنظيمية جديدة.

إختيار مناطق التوسع السياحي : إن التنمية السياحية تتطلب إجراء عملية تخطيط شاملة لكل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الدولة، لكن الجزائر غداة الإستقلال لم تكن تتوفر على مناطق سياحية محددة ومهيئة وقادرة على جلب السياح، فقد كانت تتوفر على مجموعة من الفنادق الموروثة عن المستعمر الموزعة توزيعا عشوائيا، لذلك قررت الدولة تحديد مناطق للتهيئة السياحية والتي يمكن إنجاز كل التجهيزات المستقبلية فيها. وبعد دراسة مدققة قامت بها الوزارة الوصية تم اختيار عدد من المناطق التي تتوفر على شروط ملائمة لإقامة المشاريع السياحية لكل نوع من أنواع السياحة حسب طبيعة ومميزات كل منطقة[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

إنشاء وتطوير الصناعة الفندقية : إن توجهات الميثاق السياحي تركزت حول الإسراع في إصلاح وتوسيع الفنادق السياحية الموجودة عبر مختلف مناطق التوسع السياحي. ومن أجل تنمية وتأهيل الفنادق الموجودة إتخذت الوزارة الوصية جملة من الإجراءات تمثلت في :

_ إختيار الفنادق والمطاعم السياحية الضخمة (المركبات السياحية) التي تتوزع عبر مختلف المناطق الشاطئية، الحمامات المعدنية والصحراء.

_ إصلاح كل المرافق المخصصة للعطل عبر الشواطئ.

_ إختيار الفنادق والمطاعم والمقاهي ذات الطابع السياحي.

وكان الهدف من إقامة الصناعة الفندقية :

_ <u>الدعم بالعملة الصعبة</u> : إن إختيار الجزائر لنموذج تنموي يقوم على الصناعات المصنعة يتطلب موارد مالية معتبرة، لذلك فإن الجزائر كانت بحاجة ماسة لتجنيد كل الأنشطة التي من شأنها توفير موارد مالية بالعملة الصعبة لتمويل التنمية وعليه فإن تنمية القطاع السياحي كان بهدف تعزيز إيرادات الدولة بالعملة الصعبة.

_ <u>إحداث مناصب عمل</u> : غداة الإستقلال مباشرة كانت الجزائر تعاني من ركود إقتصادي، إنعدام الهياكل الإقتصادية، قلة مناصب العمل المتاحة، ومن بطالة جد مرتفعة في أوساط أغلب الفئات الإجتماعية للسكان، ولكون النشاط السياحي نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على العامل البشري فكان من ضمن أهداف التنمية السياحية تحقيق مناصب شغل جديدة في الوحدات السياحية المقرر إنشاؤها من إمتصاص جزء من البطالة.

وإلى جانب هذه الأهداف الرئيسية للتنمية السياحية التي نص عليها الميثاق السياحي هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الأهداف السابقة تتمثل في :

_ تحسين وتهيئة الظروف المالية والإدارية والإعلامية اللازمة لجلب السواح.

_ تخفيض أسعار الخدمات السياحية والفندقية.

_ تنظيم حركة التنقل وتطويره[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 213-237.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

2/ تأسيس القطاع السياحي بالجزائر 1966-1980 : تعد سنة 1966 سنة تاريخية للسياحة في الجزائر، و هي السنة التي تأسست فيها أول وزارة للسياحة و التي قامت بإصدار أول وثيقة متعلقة بالسياحة و المعروفة بالميثاق الوطني، و تأخذ هذه الوثيقة السياحية على أنها قطاع ذو أهداف مهمة، والمتمثلة في :

_ جلب العملة الصعبة.

_ خلق مناصب الشغل.

_ إدخال البلد في السوق العالمية للسياحة.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت هذه الوثيقة إستراتيجية تمثلت في :

_ تركيز الإستثمارات السياحية و الوحدات الإنتاجية من نوع مركبات السياحية من النوع الرفيع على الطبقة من السياح الأجانب ذوي القدرة الشرائية المرتفعة.

_ وضع نظام للتكوين في مجال السياحة و الفندقة.

_ تعتبر السياحة منتوجا موجها للتصدير وتوجيه المردودية للتنمية الوطنية[1].

كما تعتبر الوثيقة (الميثاق الوطني) مصدرا أساسيا للتنمية و إنجاز المشاريع الإستثمارية المقدمة من المخططات التنموية الوطنية الثلاثة، وتتمثل هده المشاريع فيما يلي :

جدول رقم 02 :نصيب القطاع السياحي من المخططات الإقتصادية 1967-1977

المخططات الوطنية	المخطط الثلاثي 1967-1970	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
الأسرّة المبرمجة	11690	35000	80000
الأسرّة المنجزة	2750	9220	32206
نسبة الإنجاز	32.52%	26.34%	40%

المصدر: د. فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق.

[1] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 250.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تفاوتا واضحا بين عدد الأسرّة المبرمجة و عدد الأسرة المنجزة على مستوى جميع المخططات الإقتصادية في هذه الفترة، وهو ما يبين أن الجزائر آنذاك لم تهتم فعلا بهذا القطاع كونها كانت تركز على بعث القطاعات الإستراتيجية من أجل إعادة بناء وتشييد الدولة.

كما شهدت هذه الفترة تأسيس مكتب السياحة الجزائرية الذي يهدف إلى :

_ تنظيم وتنفيذ الرحلات السياحية.

_ توفير وسائل النقل للرحلات السياحية البعيدة.

_ تأسيس مؤسسة الفندقة و السياحة.

_ إنضمام النوادي السياحية إلى القطاع السياحي.

رغم كل ذلك، و بالنظر إلى الميزانية المقدمة لقطاع السياحة في هذه المرحلة و المقدرة ب2.5% من ميزانية المخطط الرباعي الأول، و1.11% من ميزانية المخطط الرباعي الثاني. و بالنظر إلى نسبة إنجاز المشاريع السياحية المبرمجة يمكننا القول أن السياحة لم تأخذ مكانتها الحقيقية في هذه الفترة كقطاع ذي أولوية في التنمية الإقتصادية الوطنية[1].

3/ بداية الإصلاح 1980-1988 : تماشيا مع التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية التي عرفتها البلاد، شهد قطاع السياحة عدة تغيرات وإصلاحات بموجب ميثاق 1980، الذي ينص على[2] :

_ إنهاء البرامج المسجلة في المخططات السابقة.

_ جمع المعلومات المتعلقة بالأماكن السياحية الوطنية.

_ إنجاز مخططات التعيئة السياحية.

_ تحديد نوعية الأنشطة السياحية المبرمج إنماؤها.

_ توزيع الإستثمارات السياحية على كل التراب الوطني من أجل تسهيل السياحة الإجتماعية.

_ ترقية المنتوج السياحي و الإستثمار و الإشهار.

---

[1] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص ص 250،251.

[2] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 251.

_ إقامة سياحة صحراوية ذات طابع تجاري موجهة للسوق العالمية.

_ فتح مكاتب سياحية في جميع الولايات.

_ تحديد و حماية المناطق السياحية.

4/ البحث عن إستراتيجية سياحية 1985-1989 : برمج لهذه الفترة إنشاء 100.000 سرير من بينها 32.000 سرير موجه للقطاع الخاص، ونظرا لضعف الإقبال الأجنبي المسجل والفشل في دخول السوق العالمية للسياحة، فهذا الفشل يرجع في الأساس إلى غياب إستراتيجية سياحية وطنية نحو تسويق المنتوج السياحي الجزائري، تبنت السلطات الجزائرية توجهات جديدة تمثلت في :

_ تحديد المحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية.

_ تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية و بعث السياحة الوطنية.

_ إنشاء شركات سياحية مختلطة.

فيما يتعلق بالمحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية في هذه الفترة نلاحظ بأنه أول محور ذو طابع إقتصادي بحت، حيث يهدف إلى الوصول إلى مليون و نصف مليون سائح أجنبي، و مليوني سائح جزائري وذلك للحصول على ست مائة مليار سنتيم سنويا، و من بين المحاور الاخرى نجد الإرتقاء بنوعية المؤسسات الفندقية حيث وضعت معايير لتصنيف المؤسسات الفندقية و السياحية، و هذا ما ينص عليه القرار المؤرخ في 1 فيفري 1985م الصادر عن وزارة الثقافة و السياحة[1].

5/ تبني إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية و ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 1989-2013 : مع التغير الذي عرفته السياحة الجزائرية و التحول الإقتصادي بعد التخلي عن الإقتصاد الموجه و تبني الإقتصاد الحر، عرفت السياحة الجزائرية بدورها تغيرات جذرية في سياستها، وتتمثل فيما يلي :

[1] خالد كواش، **أهمية السياحة في ظل التطورات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004)، ص 44.

_ القيام بجرد كامل للوضعية الحقيقية لقطاع السياحة مع توضيح الإرادة السياسية الجديدة الداعمة للقطاع السياحي الخاص و الرغبة في خلق شراكة مع الأجانب لتحويل قطاع السياحة إلى صناعة قائمة بحد ذاتها[1].

_ الإنفتاح على السوق العالمية السياحية بصورة أكثر فعالية من السابق، و ذلك بالمشاركة في المعرض المعارض العالمية للسياحة و الأسفار، إبتداء بالمشاركة في المعرض الذي أقيم في الدار البيضاء ما بين 23 و29 جانفي 1991 في إطار الإحتفال بالسنة السياحية الإفريقية، كانت الأهداف من هذه المشاركة متعددة، لكن نذكر منها الأهم و هو تحسين صورة الجزائر بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية ووكالات السفر العالمية و الزبائن، و من أجل ذلك تم تأسيس الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 70-98 الصادر في 21 ديسمبر 1998.

إلى جانب ذلك فقد إتسمت هذه الفترة بصدور المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية[2].

6/المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) :كان المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) موضوع نقاش وطني واسع، جهوي ومحلي جمع مختلف الفاعلين و المتعاملين في السياحة الوطنية : مستثمرين، أصحاب وكالات الأسفار، مرشدين، ناقلين، مقدمي خدمات، فندقيين، أصحاب مطاعم، دواوين السياحة، الحركات الجمعوية، الجماعات المحلية...، وتمثل الرهان في إعادة ملاءمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) من طرف مجمل المتعاملين و الفاعلين في السياحة.

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة ليست فرعا و لا قطاعا للنشاط بل هي صناعة فنية توفق بين ترقية السياحة و البيئة. وبالنسبة للجزائر فإن السياحة ليست خيارا، بل ضرورة وطنية بما أنها تشكل محركا للتنمية و تثمين التراث الوطني الثقافي و التاريخي ومسرعا للنمو.

فالسياحة لا تشبه أي نشاطا آخر، فهي تشكل تجميعا معقدا للخدمات : النقل، الإيواء، الترفيه، نشاط يقوم أساسا على الموارد البشرية وعلى نوعيته وقدراته وتأهيله، وفي هذا الإتجاه فإنها تتطلب ثقافة الأداء والخدمة[3].

---

[1] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 252.

[2] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 253

[3] بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 253.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

المطلب الثاني : عناصر الجذب السياحي في الجزائر (الإمكانيات)

تعتمد السياحة اعتمادا كليا على ما تتمتع به الدولة من مقومات طبيعية تجعلها تنفرد بها عن غيرها من الدول، إضافة إلى البنى التحتية التي تسهل عملية الوصول لهذه الموارد فكلما تطورت هذه البنى حققت نتائج إيجابية في إبراز عناصر الجذب السياحي في الدولة المعنية، وعليه زيادة الطلب عليها، وهذا هو الهدف الأساسي من إستراتيجيات التنمية السياحية التي تسعى المجتمعات إلى بلوغه كون أن السياحة أصبحت صناعة تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

والجزائر إحدى الدول التي تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة، منها ما هو مصنف من طرف المنظمة الدولية للعلم والثقافة "اليونسكو" مثل تيمقاد، الطاسيلي ... وغيرها. مما يؤهلها للنهوض بهذا القطاع إذا ما توافرت الجدية الكافية لتطوير الأنماط السياحية التي مقوماتها كالسياحة الصحراوية والجبلية وسياحة الشواطئ وتتمثل هذه المقومات في[1] :

1/ المقومات الطبيعية :

1. **الموقع الجغرافي**

تقع الجزائر في الشمال الإفريقي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يبلغ 1200 كيلومتر، وشرقا تونس وليبيا، ويحدها غربا كل من المغرب، وموريطانيا والصحراء الغربية، وجنوبا النيجر ومالي، وتعد الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة في إفريقيا، وتتربع على مساحة 2.381.741 كيلومتر مربع، وعدد سكانها يفوق 45 مليون نسمة.

تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية، وتتوفر على مقومات متنوعة مما يمكننا من تمييز منطقتين فيها وهما :

2. **منطقة الشمال :**

تضم المناطق التلية والمناطق السهلية، وهي مناطق عرضية أكثر منها طويلة، فهي بذلك تضم أخصب الأراضي، وتحتوي السهول على جبال (الونشريس، جرجرة، تلمسان) وجبال الأطلس الصحراوي، الذي يتكون بدوره من جبال (القصور، العمورية، أولاد نايل والزيبان). و تتصف هذه المنطقة بمناخ متوسطي يتميز بالحرارة و الرطوبة.

---

[1] د. الهذبة مناجلية، "الإمكانيات و المقومات السياحية في الجزائر"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، ع 26، مارس 2017، ص ص 1-11.

3. منطقة الجنوب الصحراوي :

إن للطبيعة الصحراوية ثلاث صفات رئيسية تتمثل في الهضاب الأرضية و تسمى بالحمادة و الدروع، والثانية تتركز في العروق و هي العرق الغربي الكبير و العرق الشرقي الكبير و عرق الشاش، والثالثة طبيعة الهقار و التي توجد بها أعلى قمة بالجزائر و هي قمة تاهات أتاكور ب 3003 متر، و يمتاز مناخ المنطقة الصحراوية بقلة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 150 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل، و يسودها المناخ الجاف الذي يتميز بموسم حار طويل من ماي إلى سبتمبر و بدرجات حرارة تتراوح ما بين 40 و45 درجة مئوية، و بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة، أما الغطاء النباتي فيتكون أساسا من واحات النخيل.

بذكر المقومات الطبيعية فإننا نتحدث عن جملة التضاريس و الصحراء و الثروة الحموية و فيما يلي تحديد لذلك :

أولا : التضاريس

تحتوي الجزائر على أربعة أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الإمتداد، و هي تتابع من الشمال إلى الجنوب، في الشمال تمتد سهول التل مثل : سهول متيجة، وهران وعنابة، وسهول داخلية منها تلمسان وسيدي بلعباس والهضاب العليا، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية متفاوتة الإرتفاع مثل جبال شيليا بالأوراس (إرتفاع قدره 2328 متر)، والونشريس (1985 متر)، جبال العمور (1930 متر)، تلمسان (1934 متر)[1]، والعديد من الجبال التي تتميز بها الجزائر والتي يمكن إستغلالها في تطوير السياحة الجبيلة وما ينطوي عليه هذا النمط السياحي من متعة و ترفيه وممارسة بعض الرياضات و التزحلق على الجليد وخاصة ان هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل "الشريعة" بالبليدة، "تيكجدة" بالبويرة، "تاغيلاف" بولاية تيزي وزو، وهي محطات عامة للتزحلق و مجهزة لممارسة هذه الهواية. كما تتخلل هذه الجبال شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية الجبلية[2].

ثانيا : الصحراء

---

[1] معافة، مرجع سابق، ص

[2] د. مناجلية، مرجع سابق، ص ص 1-11.

تشغل الصحراء الجزائرية أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، حيث تتربع هذه النسبة على العديد من الثروات الطبيعية و الحضارية التي يمكن إستغلالها في إقامة السياحة الصحراوية. إذ تتميز منطقة الاطلس الصحراوي بسلاسل جبلية ذات طبيعة بركانية في الهقار و الطاسيلي و التي تبين لنا أنواع الحضارات التي توالت عليها أبرزها الحضارة التارقية، و المجسدة في الرسوم المنقوشة على الصخور و أنماط عيش الإنسان التارقي بشكل عام. إضافة إلى الواحات و المباني المتميزة بهندستها المعمارية، وتتميز كذلك بغابات النخيل، التربة الخصبة، الكثبان الرملية، الهضاب الصخرية والسهول الحجرية و من هذه المناطق : واحات الوادي، وادي ميزاب، الساورة، القرارة (غدراية) و الزيبان (بسكرة).

كما تعد الصحراء الجزائرية من أضخم الثروات التي تتمتع بها البلاد في مجال السياحة الصحراوية، ومن أغلى محميات التنوع الإيكولوجي، وتشكل بذلك الإطار الملائم للسياحة البيئية المستدامة بمواقعها و إرثها المتميز مثل : الهقار، الطاسيلي ناجر، هضبة الأسكرام، العروق و الحمادة، دون إغفال قمة تاهات أتاكور التي تحتوي صخورها على بقايا حيوانية و نباتية تدل على وجود الحياة في هذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة، و يشهد على ذلك تلك الرسوم و النقوش الصخرية المنتشرة في معظم أرجاء الطبيعة[1]. وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يتطلب حمايته وإستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا لقي إهتماما في التوجهات الإقتصادية المستقبلية للجزائر[2].

ثالثا : الثروة الحموية المعدنية

تزخر الجزائر بقدرات و مؤهلات حموية معتبرة و موزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات و الخصائص العلاجية. حيث تشير آخر الإحصائيات إلى توفر الجزائر على 282 منبع حموي على شكل منابع طبيعية أو أنقاب، إضافة إلى تمتع الجزائر بشريط ساحلي على طول 1200 كلم الذي يعتبر مجالا لتطوير سياحة الصحة و الترفيه إعتمادا على إستغلال هذا المورد لإنجاز مراكز المعالجة بمياه البحر[3]. مما يجعل الجزائر قادرة على تطوير نوع آخر من السياحة ألا وهي السياحة الحموية نظرا لما تتمتع به من ينابيع وحمامات عديدة مصنفة تصنيفا عالميا مما يشجع على

---

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص

[2] د. مناجلية، **مرجع سابق**، ص ص 1-11.

[3] https://www.mta.gov.dz/

زيادة فرص الإستثمار في هذا النوع من السياحة مما يخلق التنافس خاصة بين الخواص من أجل تحسين الخدمات المقدمة وهو ما يعود بالمنفعة على السياحة الحموية في الجزائر.

فمن بين أشهر الحمامات المعدنية بالجزائر حمام دباغ الذي يقع ببلدية حمام الدباغ على بعد 20 كلم من عاصمة ولاية قالمة، يعتبر حماما طبيعيا يتميز بالهدوء والجمال والمناظر الخلابة، إذ يقع وسط الطبيعة الخضراء و السلاسل الجبلية كما تعتبر المنطقة منطقة بركانية تقع فوق بركان راكد مشهور عالميا، إذ أن ذلك أدى إلى إنفراد هذه المنطقة السياحية بموقعها المتميز، هذا الأمر يمكن الزائرين من التجول في أرجائه لأن مياهه تجري على مجرى صغير متصل بحبل كلسي.

إضافة إلى أن إنبعاث مياهه الطبيعية من باطن الأرض يتجاوز 6500 لتر في الدقيقة الواحدة وهي ساخنة جدا تبلغ درجة الحرارة فيها 96 درجة مئوية لإنبعاثها من المنابع البركانية، حيث تحتل المرتبة الثانية في درجة حرارة المياه بعد براكين إيسلندا[1].

2/ المقومات التاريخية و الحضارية

إن التاريخ العريق للجزائر الذي يشهد توالي العديد من الحضارات عليها، جعلها تتوفر على مدن ومواقع تاريخية أصبحت فيما بعد قيمة مضافة للسياحة الجزائرية ومقصدا للعديد من السواح سواء الجزائريين أو الأجانب، ومن أهم هذه المعالم ما يلي :

تيبازة : كانت مدينة تيبازة في الأصل ميناء ترسو فيه السفن الفينيقية في تنقلاتها بين مدينة إيكوزيزم (الجزائر) ويول (شرشال)، ثم سرعان ما بدأ هذا الميناء في التوسع حتى صار مدينة ذات أهمية كبيرة، وذلك بعد قيام الحضارة القرطاجية التي أسسها الفينيقيون في شمال إفريقيا في الفترة ما بين القرن الخامس إلى القرن الثاني قبل الميلاد، و التي قام فيها بتطوير المدينة وتوسيعها وأطلقوا عليها إسم تيبازة الذي يعني الممر باللغة المحلية.

ثم في القرن الثاني قبل الميلاد صارت تيبازة إحدى مدن الدولة النوميدية، ثم شكلت نواة دولة موريتانيا القيصرية رفقة مدينة يول، وفي فترة الإحتلال الروماني أصبحت مستعمرة عسكرية وأحد أهم المحاور المسيحية في شمال إفريقيا، وإحتوائها على مجمع حضاري متكامل من مدرجات مسارح و أديرة... وغيرها. كما اصبحت مدينة لكبار الجيش الروماني وكبار أثرياء الرومان، واطلق عليها إسم

[1] لعريجة محمد، **تحديات التنمية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر –دراسة حالة ولاية قالمة-**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة جيجل: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013) ص 61.

"كولونيا إليا تيباسنسيس" ووصل عدد سكانها إلى 20 ألف نسمة في القرن الرابع ميلادي. و في عام 430 ميلادي تعرضت تيبازة للتدمير على يد متمردين و مخربين من سكان المنطقة الذين ثاروا على الرومان موازاة مع وصول قبائل الوندال إلى المنطقة، لكن أعاد البيزنطيون بناءها بعد قرن واحد فقط.[1]

تيمقاد : هي مدينة أثرية رومانية قديمة تقع في منطقة الأوراس شرق الجزائر، و بالضبط في ولاية باتنة على بع 36 كلم من عاصمة الولاية، و418 كلم شرق الجزائر العاصمة. أصل تسمية المدينة "تاموقادي" أو "ثاموقادي" ثم أصبحت تسمى تيقاد فيما بعد و تعني رخاء العيش أو العيشة الهنية. وقد إكتشف العلماء أن هذه المدينة أسست على يد الإمبراطور الروماني "تراجان" على شرف شقيقته من خلال إكتشاف نص إهداء على "قوس النصر" الموجود في المدينة الأثرية، وقد كتب عليه "كولونيا مارسيانا ثاموقادي". وكانت في البداية عبارة عن مستوطنة رومانية شرق الجزائر، وبحكم موقعها الإستراتيجي تحولت إلى أكبر مدينة رومانية عسكرية دفاعية في إفريقيا، لكنها تحولت مع مرور الأعوام إلى واحدة من أفخم المدن الرومانية ومن أهم المدن الحضارية للإمبراطورية الرومانية. و تعد مدينة تيمقاد المدينة الأثرية الوحيدة التي حافظت على شكلها الاولي في القارة الإفريقية.[2]

جميلة : قديما كويكول، هي مدينة أثرية تقع في بلدية جميلة ولاية سطيف في الشرق الجزائري، ويعود تاريخ المدينة إلى القرن الأول الميلادي، وقد تم إدراجها ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي سنة 1982. تقع المدينة على إرتفاع 900 متر فوق سطح البحر في مكان هام بين مفترق طرق يشمل عدة مدن قديمة هي تيمقاد، سرتا وغيرها، حيث تم بناءها على سلاسل جبلية محاطة بالعديد من الوديان، وكانت تستخدم بسبب موقعها المتميز في مراقبة الأعداء والدفاع عن المدينة.[3]

تبلغ مساحتها حوالي 80 ألف متر مربع ولها شكل مثلث، وتتكون من :

*الجزء القديم: ويضم المدينة القديمة وبها الكثير من المعالم.

*الميدان العام و الكابيتول سوق الكوزينيوز.

---

[1] "تاريخ مدينة "تيبازة" إحدى أقدم مدن الجزائر، https://arabicpost.net/، في 2023/05/23.

[2] "تيمقاد" الجزائرية...أقدم مدينة رومانية في إفريقيا منذ 200 عام"، http://www.al-ain.com، في 2023/05/23.

[3] "تعرف على مدينة جميلة الأثرية...معلومات حولها"، https://www.edarabia.com/ar، في 2023/05/23، بتصرف.

*المدينة الجديدة: حيث بنيت على الأسوار الجنوبية لمدينة جميلة بجانب الحمامات، وتضم كل معالم المدينة الرومانية القديمة.

*متحف جميلة: يقع في الموقع الأثري و يحتوي على جداريات من الفسيفساء ذات ألوان متعددة يتكون المتحف من حديقة و فناء وثلاث قاعات مغطاة.

الطاسيلي : الذي يعتبر من أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، يعود تاريخه إلى أزيد من 6000 سنة قبل الميلاد، وكذلك تعدد المدن السياحية الصحراوية في الجزائر و تنوع ميزاتها، التي تولد من عادات و تقاليد كل منطقة، مما يزيدها جاذبية و لمعانا يستهوي محبي هذا المنتوج السياحي الغني الذي يعبر عن مجالات واسعة تعطي لزائريها فرص للراحة والإستجمام، والإستكشاف، وكذا التمتع بالمناظر الصحراوية الخلابة.

البداية تكون من تمنراست منطقة المواقع الأثرية، وملتقى مركزي لسكانها المعروفين بإسم التوارق، ومن ثم إلى بساتين النخيل في غرداية وتيميمون، أدرار، بسكرة، تقرت، ورقلة والقرارة....

قلعة بني حماد : تعد قلعة بني حماد بالمعاضيد التابعة لولاية المسيلة من أحد رموز الدولة الإسلامية بالجزائر، وتعتبر إمتدادا لدولة حماد بن بلكين الذي حاول صقل و تثبيت الهوية الإسلامية. يعود تاريخ إنجاز و بناء القلعة إلى سنة 1007 إلى 1008 ميلادي على يد حماد بن بلكين، الذي إختار مكانا محصنا لقلعته وإستراتيجيا فوق سفح جبل "تيقريست" و على إرتفاع 1000 متر فوق سطح البحر وذلك بغية عمليات المراقبة العسكرية للأماكن المجاورة.

وقد دامت مدة بناء هذا الصرح الإسلامي العظيم 30 سنة أستخدمت فيها الهندسة المعمارية الإسلامية الأصيلة بزخارف و تصميمات تعكس التراث الإسلامي الممتد عبر القرون الطويلة، يحيط بها سور عظيم مبني بطريقة مذهلة و بالحجارة المسننة المستخرجة من جبل "تقرسيت"[1].

قصر ميزاب : تأسس قصر غرداية "تغردايت" سنة 1048م، وتسمى أيضا جوهرة الواحات وعاصمة وادي ميزاب، أين يقع هذا الأخير على بعد 500 كيلومتر جنوب الجزائر حول هضبة صخرية والذي صنف تراثا عالميا في منظمة اليونسكو، حيث تمثل القصور السبعة التي يحتويها نواة هذا الوادي و تمثل هندستها إحدى روائع الهندسة في العالم.

[1] "قلعة بني حماد"، http://virtuelcampus.univ-msila.dz/، في 2023/05/23.

وتعني القصور باللغة المحلية القرى، وتتباعد قصور وادي ميزاب عن بعضها لكن هندستها واحدة، حيث تقوم فلسفتها على "ثلاثية مقدسة" هي : المسجد والسوق والبيت بإعتبارها المراكز التي يتحرك فيها الإنسان. أول ما يبنى في القصر المسجد ففيه يجمع الناس فتجد في كل قصر مسجدا واحدا، ثم تأتي السوق وهي العمود الفقري للإقتصاد في كل قصر وفيها يجتمع الناس أيضا، وقد حرص المهندسون على أن تكون السوق قريبة من المسجد حتى يسهل على التجار و المتسوقين الصلاة.

ثم بعد ذلك تأتي المنازل وهي متشابهة في تصميمها، فتكون جدرانها عالية و هي مفتوحة من الداخل حتى تسمح للهواء والضوء الإنسياب فلا تحتاج إلى مصابيح أو مبردات إلا في أوقات قليلة جدا، و تصمم المنازل بشكل متقارب جدا ما يجعل الأزقة ضيقة شيئا ما، وتكون المنازل باردة صيفا و دافئة شتاءا[1].

أما عدد هذه القصور فهو سبعة و هي كالآتي :

1/ تاجنينت : يعتبر أقدم القصور السبعة، و يعني إسمه المكان المنخفض، أسسه الشيخ خليفة بن آبغور سنة 402هـ-1012م، ويقع على بعد سبع كيلومترات من آت بونور. حرف إسمها إلى العطف[2].

2/آت بونور : وينسب لقبيلة المصعبية، التي بنت وسكنت المدينة قديما، تتميز آت بونور بأنها مبنية فوق ربوة صخرية منيعة جدا، أنشئت سنة 457هـ-1065م تقع قرب آت إيزجن، حُرِّف إسمها إلى بونورة[3].

3/ تغردايت : أُنشأت سنة 447هـ-1053م، وأول من سكنها الشيوخ بابا و الجَمّة، وأبو عيسى بن علوان وبابا سعد، وأصل تسميتها تغردايت بالميزابية، وهي القطعة المستصلحة من الأرض، والواقعة على حافة الوادي، وتوجد عدة قرى تجمل نفس الدلالة في أرجاء المغرب الإسلامي، وهي أول مدينة تشاهد عند القدوم من الشمال، حُرف إسمها إلى غرداية[4].

---

[1] "قصور وادي ميزاب..روائع هندسة و'ثلاثية مقدسة'"، في (2023/05/23)، https://www.maghrebvoices.com/

[2] **المرجع نفسه.**

[3] **المرجع نفسه.**

[4] **المجرع نفسه.**

4/ آيت إيزجن : أصل تسميتها نسبة إلى القبيلة المصعبية التي سكنت المدينة. وهي من عواصم العراقة العلمية والدينية التي حافظت على أصالتها المزابية ، ولا يزال سورها قائما إلى اليوم، أسست سنة 720هـ-1321م، وتقع بعد آت امليشت[1].

5/ آت مْليشْتْ : إسمها نسبة إلى "مْلِيكْشْ" أحد زعماء قبيلة زناتة التي تنتمي إليها قبيلة بني مصعب، يقع على هضبة مرتفعة بين تغردايت و آت إيزجن، يستطيع الناظر منها أن يرى قصور تغردايت . آت إيزجن وأت بونور. أنشئت سنة 756هـ-1355م[2].

6/ تيقرار : والمعروف بالقرارة، و تعني الجبال البيضوية التي تحاذيها سهول صغيرة يستقر فيها الماء، و قد بنيت على أرض طينية على خلاف القصور الأخرى المبنية على جبال صخرية و تشتهر بواحاتها الشاسعة التي يسقيها وادي رقْرير، وتقع على بعد حوالي 110 كلم شرق القرى الخمس. أسست سنة 1040هـ-1631م[3].

7/ آت إيبرقان : و تعرف ببَرّيّان، وهي خيمة مصنوعة من الوبر، وقد كان أهلها ذوي خبرة في نسج هذا النوع من الخيم. تقع في تقاطع الأودية الثلاثة : بالُّوح، السّودان، ووادي نْسا[4].

وعدا هذه القصور التي لازالت تنبض بالحياة، فإن قصورا عديدة أخرى إندثرت وصارت أطلالا، منها : أغَرْم نْتَضلِيزتْ، أغرمْ أنْ وادايو موركي، وبابا سّعد.

القصبة : حي عتيق بحجم مدينة، لا يزال إلى يومنا هذا ورغم قدم أحيائه يبقى محتفظا على التراث الجزائري الأصيل. بني على اطلال إكوزيوم الفينيقية، النوميدية،الرومانية منذ أكثر من 1000 سنة من طرف الأمير بولوغين بن زيري بن مناد الصنهاجي. لتتجول خلال الفترة العثمانية إلى مقر دايات الجزائر بعد أن أُعيد بناؤها كقاعدة عسكرية شكلت حصنا منيعا صامدا ضد أعداء الجزائر طيلة ثلاث قرون إلى غاية سقوطها في يد الإستعمار الفرنسي سنة 1830. كان لحي القصبة الدور البارز في حرب التحرير فكانت معقلا للمجاهدين إذ ساهم رجالها و نساؤها وحتى أطفالها في الكفاح المسلح ضد المستعمر.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

حي القصبة العتيق المبني على الطراز العثماني يشبه في داخله المتاهة التي يصعب الخروج منها على كل أجنبي عنها، بالنظر لتداخل ازقتها وكثرتها وتقاطعها وتنتشر بها المحلات التجارية ودكاكين الخرفيين التقليديين، وتتميز بيوتها بطابع معماري إسلامي فريد.

كما تحوي القصبة مساجد عديدة كجامع كتشاوة، الجامع الكبير و الجامع الجديد، إضافة إلى ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي يعتبر مزارا كبيرا. وتتميز الزخارف الموجودة بهذه المساجد وأسقفها وجدرانها بتداخل عمراني جزائري عثماني. كما يضم هذا الحي العتيق مجموعة قصور ذات تصاميم راقية فريدة حُوِّل أغلبها إلى متاحف كقصر خداوج العمياء وقصر رؤساء البحر، إضافة إلى قصر الداي و دار عزيزة وقصر حسان باشا و غيرها من القصور المتميزة بطابع عمراني. صنفت اليونسكو مدينة القصبة كتراث عالمي سنة1992.[1]

هذا وبالإضافة إلى العديد من المعالم التاريخية الأخرى التي خلفتها الحضارات التي توالت على الجزائر من أهمها : الحضارة الرومانية، الحضارة الإسلامية.

كما أن للصناعات التقليدية و التظاهرات الثقافية المختلفة دور هام في تحسين الصورة السياحية للبلد، كما تلعبان دورا هاما في ترقية السياحة، لأن السائح يقوم بإقتناء تلك الصناعات التي تعبر عن هوية تلك المنطقة التي زارها، ومن بين هذه الصناعات نجد صناعة الفخار والحلي والزرابي والتطريز[2].

بالإضافة إلى المدن الصحراوية التي أصبحت وجهة للكثير من السياح الأجانب نظرا لما تتمتع به من جمال و سحر نابعين عن إجتماع الحضارة والثقافة والتراث والطبيعة والتاريخ الذي تعبر عنه تلك الرسومات والنقوش الملونة والمحفورة في صخور الجبال والتي تعود إلى آلاف السنين. الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة السياحة والصناعات التقليدية تهتم بتطوير هذا النوع من السياحة نظرا لما تملكه الجزائر من مؤهلات طبيعية وحضارية فهي تتربع على صحراء شاسعة بمساحة مليوني كلم مربع والتي تحتضن مناطق ساحرة، كالواحات ومنطقتي الهقار والطاسيلي المصنفتين ضمن التراث الإنساني من طرف منظمة اليونيسكو. كذلك تسهيل الحصول على التأشيرات السياحية للأجانب الذين يأتون خصيصا للتمتع بصحرائنا و التعرف عليها، و لعل أبرز المدن الصحراوية الغنية بهذه

[1] "حي القصبة"، في (2023/05/23)، https://www.algeriatours.dz/

[2] معافة، مرجع سابق، ص

المؤهلات هي : تمنراست، تندوف، غرداية، ورقلة (عاصمة الواحات)، بسكرة (عاصمة الزيبان والثقافة الصحراوية)، تيميمون، وتاغيت ...

زيادة إلى ذلك، المتاحف التي تمثل رصيدا هاما للتراث الجزائري والتي تحتضن تاريخ الحضارات التي مرت على الجزائر، والتي تمكن الزائر لها بالعودة إلى الأزمنة القديمة. فالمتاحف الجزائرية تعكس صورة الحياة الإجتماعية والتاريخية والفنية للمجتمع الجزائري حيت تعتبر مصدر هويته و أصالته وعروبته، و من أبرز هذه المتاحف[1] :

- ❖ المتحف الوطني للآثار القديمة وهو من أقدم المتاحف الجزائرية دشن سنة 1897.
- ❖ المتحف الوطني للفنون الجميلة من أهم المتاحف الخاصة بالفنون في المغرب العربي وإفريقيا.
- ❖ المتحف الوطني للآثار سيرتا بقسنطينة.
- ❖ المتحف الوطني أحمد زبانة بوهران.

وغيرها من المتاحف، حيث أن الجزائر تتوفر على عدد هائل من المتاحف التي لا تقل أهمية عن بعضها البعض والتي تحمل في طياتها تاريخ الجزائر العتيق.

كما تتميز الجزائر بتراث ثقافي شعبي متميز و رصيد جد غني يتمثل في ميراث من العادات والتقاليد المحلية، وكذا ثروة من الفنون التقليدية التي تعبر عن ثقافة وعرق هذا المجتمع من بينها صناعة النسيج، والحلي والطرز ...

المطلب الثالث: التجهيزات و الهياكل السياحية:

تشمل الهياكل السياحية جميع البنى التحتية التي يستعملها السائح لممارسة نشاطاته السياحية، وتتمثل هذه البنى في:

1/ قطاع النقل و الأشغال العمومية : يعتبر قطاع النقل القطاع الأول المرتبط إرتباطا مباشرا بالسياحة، فهو مجموعة الوسائل التي تسمح للسواح بالتنقل من مكان لآخر. وتتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة في هذا القطاع، حيث حظي هذا الأخير بالحصة الأكبر من المشاريع التنموية الموجهة

[1] معافة، **مرجع سابق**، ص 114، بتصرف.

للإستثمار في : الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، بالإضافة إلى المنشآت الفنية من جسور وأنفاق وهي كالآتي[1] :

***شبكة الطرق :** يوجد عدد معتبر من مشاريع البنية التحتية في هذا المجال يتمثل أهمها في [2]:

- ❖ الطريق السيار (شرق-غرب) : تم الإنطلاق في إنجازه سنة 2007، يمتد على مسافة 1216 كلم، و بتكلفة إجمالي تجاوزت 11.2 مليار دولار، وهو بذلك يعد الأكبر على المستوى المتوسطي والإفريقي.
- ❖ الطريق الإجتنابي الثاني للعاصمة : يمتد على مسافة 70 كلم، و يربط بين زرالدة، بودواو وبومرداس، ويدخل إنجاز هذا الطريق ضمن مجموعة الطرق الإجتنابية المخصصة للعاصمة بهدف تخفيف ضغط حركة المرور.
- ❖ إستكمال الشطر الجزائري من الطريق الرابط بين تمنراست و عين قزام بالحدود النيجيرية، ويمتد طوله على مسافة 415 كلم. وهو جزء من الطريق الوطني رقم واحد الذي يسمى "طريق الوحدة الإفريقية"، يمتد على مسافة حوالي 5000 كلم ويربط كل من الجزائر، مالي، النيجر، ونيجيريا، وهو جزء من شبكة طرق تربط ستة بلدان إفريقية: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد ونيجيريا وهو بذلك يضمن بعد جهوي في ربط ولايات الشمال بالجنوب وبعد قاري يربط ما بين الدول[3].

وحسب الحكومة الجزائرية فإن هذا الطريق له أهمية إقتصادية وسياسية أكثر من الطريق السيار شرق-غرب كونه يساهم في فتح السوق الجزائرية وإيصال منتجاتها إلى قلب إفريقيا، والذي يعد بوابة الدول الإفريقية المعزولة عن أوروبا[4].

هذا المشروع يمكن من ربط المواقع السياحية بالطلب السياحي عليها، خاصة أن هذا الطريق يؤدي مباشرة إلى الشمال الجزائري أين تكون السياحة منتشرة على نطاق أوسع، إضافة إلى أنّه يُسَهّل التواصل بين القبائل في الصحراء الجزائرية والقبائل الإفريقية التي فرقتها

---

[1] مجادي نصيرة، حماد مريم،دور تمويل البنى التحتية الأساسية في النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة ابن خلدون –تيارت-، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2020/2019)، ص 95.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 95،96

[3] عمّار قردود، "الطريق العابر للصحراء..."طريق حرير" جزائري مصغر لتنمية القارة السمراء"، في https://africanews.dz/، 9 جوان 2023، بتصرف.

[4] **المرجع نفسه**، بتصرف.

الحدود الدولية مما يقود إلى تطور السياحة في الجزائر خاصة أن النقل البري يعد أهم أسباب تقدم السياحة وتطورها.

- ❖ إعادة تأهيل وتطوير 6000 كلم على مستوى شبكة الطرقات البلدية، الولائية والوطنية، وهذا عبر مختلف المناطق شمال، هضاب عليا وجنوب.
- ❖ طريق السيار الهضاب العليا : تم الإنطلاق في إنجازه في أكتوبر 2014، يمتد على مسافة 1300 كلم، ويعبر المدن الرئيسية التالية : تلمسان، سعيدة، تيارت، الجلفة، المسيلة، باتنة، بسكرة، أم البواقي، خنشلة وتبسة.
- ❖ إنجاز طرق سريعة حول المدن : الهدف منها تعزيز شبكة الطرق السريعة وربط الكثير من المدن بالطريق السيار (شرق-غرب)، وتتمثل أهمها في :

_ الطريق السريع (بجاية-بويرة) على طول 100 كلم، ويربط بين مدينة بجاية والطريق السيار (شرق-غرب).

_ الطريق السريع (جيجل-ميلة-سطيف) الرابط بين ميناء جنجن بجيجل والطريق السيار (شرق-غرب).

_ الطريق السريع (بوسماعيل-شرشال) على طول 65 كلم.

_ الطريق السريع الإجتنابي الثالث للعاصمة : يربط بين مدينتي خميس مليانة (عين الدفلى) وبرج بوعريريج على مسافة 350 كلم و يعبر: عين الدفلى، المدية، البويرة، المسيلة وبرج بوعريريج.

_ إنجاز سبع طرق يقدر طولها ب: 515 كلم تربط الطريق السيار (شرق-غرب) بموانئ : وهران، مستغانم، تنس، سكيكدة وعواصم ولايات : الأغواط، الجلفة، تيزي وزو وتيبازة.

_ تحويل الطريق العابر للصحراء إلى طريق سريع.

***شبكة السكك الحديدية :** تتمثل أهم المشاريع التي تخص السكك الحديدية والتي تم إنجازها في فترة البرامج التنموية فيما يلي[1] :

أ. إنجاز خطوط سكك حديدية جديدة تجاوزت 1300 كلم بين بومدفع – الجلفة (282 كلم)، بني منصور- بجاية(87 كلم)، الجلفة - الأغواط(110 كلم)، سعيدة – تيارت(153 كلم)، عنابة –

[1] **المرجع نفسه**، ص 96،97.

الطارف(80 كلم)، واد تليلات – تلمسان(130 كلم)، مشرية- البيض (130 كلم)، سعيدة - مولي سليسن(120 كلم)، ثنية – برج بوعريريج(158 كلم)، تقرت – حاسي مسعود(151 كلم)، رجم دموش – مشرية(140 كلم).

_ إعادة تأهيل 800 كلم من خطوط السكك الحديدية غير المستعملة.

_ عصرنة 333 كلم من خطوط السكك الحديدية.

_ إنجاز إزدواجية 13 خطا للسكة الحديدية في إطار مخطط لعصرنة الشبكة الوطنية للسكك الحديدية.

ب. مترو العاصمة : يمتد على مسافة 18.2 كلم ب 19 محطة معظمها تحت الأرض على أن يصل طوله 40 كلم سنة 2025، تم تدشينه رسميا في 01 نوفمبر 2011 حيث يربط بين منطقتي : ساحة الشهاداء (نقطة البداية) والحراش وسط_عين النعجة (نقطة النهاية). مرورا بالعديد من المحطات تافورة، الحامة، ساحة أول ماي، باش جراح.... وهو بذلك يعتبر المترو الأول مغاربيا والثاني إفريقيا بعد مترو القاهرة. أسس لمواجهة الإنفجار الديمغرافي ومتطلبات النقل الجماعي الحضري للعاصمة.

ج. إنجاز خطوط جديدة للتليفريك ببعض المدن الكبرى : يوجد نوعان من المصاعد الهوائية وهي التليفريك عامة وتوجد في العاصمة وتعمل بين عدة محطات، أما النوع الثاني هو المركبات الهوائية وتعمل بين منطقتين أو ثلاثة على الأقل وتوجد في كل من قسنطينة، سكيكدة، عنابة، الطارف، تيزي وزو، تلمسان، وهران، سيدي بلعباس، مستغانم، سطيف، باتنة، بجاية، جيجل، المدية وبني صاف، وهناك مشاريع قيد الإنجاز.

د. إنجاز سكك الترامواي في المدن الكبيرة : هو خط سكة كهربائي سريع، تم إنجازه في كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس، سطيف.

***المنشآت القاعدية البحرية :** عرف هذا القطاع العديد من عمليات التوسع والصيانة سواء لموانئ الصيد أو الموانئ التجارية، حيث تم إنجاز 56 مشروع رئيسي أهمها [1]:

- ❖ إنجاز 10 مشاريع لتعزيز وترميم المنشآت القاعدية على مستوى ثمانية موانئ.
- ❖ إنجاز أربعة موانئ و مرافئ صيد، وتوسيع وتهيئة ست موانئ صيد.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 98،99.

- ❖ إنجاز 10 مشاريع للجرف تخص ثلاثة موانئ تجارية، وحماية منائي صيد من الترمل.
- ❖ إنجاز 15 مشروع لتعزيز أرصفة الموانئ.
- ❖ توسيع نهائي للحاويات لميناء وهران.

***منشآت المطارات :** تم إنجاز 30 مشروع تمثلت أساسا في عمليات إستحداث وتوسيع وصيانة للمدارج في مختلف المطارات على مستوى التراب الوطني، حيث تم إنجاز 27.900 م من المدارج الرئيسية، و11.400م من المدارج الثانوية، بالإضافة إلى إعادة تهيئة 15.200 م من المدارج الموجودة، وتوسيع لـ600 م من المدارج الرئيسية، تتمثل أهم هذه المشاريع في [1]:

- ❖ تعزيز وتطوير المطارات : تبسة، الجزائر العاصمة، وهران، إيليزي، جيجل، تيارت، المنيعة، بشار، عين أمناس، تيميمون.
- ❖ إعادة تهيئة مطار مستغانم.
- ❖ توسيع الأرضية الرئيسية لمطار سطيف، ومواقف السيارات بمطاري عنابة والمنيعة.
- ❖ أشغال تطهير وحماية لمطارات بجاية، تبسة وعنابة.
- ❖ إستلام المدرج الثاني لمطار وهران.
- ❖ ترقية سبعة مطارات إلى الصنف الأعلى.

2/ الإتصالات: أدت التحولات الإقتصادية الكبرى التي إعتمدتها الجزائر بعد تخليها على الإقتصاد المخطط، إلى تغييرات مست مختلف المجالات، حيث أن الإنفتاح على الأسواق العالمية وتحرير قطاع الإتصالات قاد إلى ثورة في المجتمع الجزائري إذ سجل القطاع نموا معتبرا ترجمته الزيادة في معدلات الولوج التي مست مختلف أجزاء السوق، خاصة فيما يتعلق بالهاتف النقال، وكذلك أثرت على البنى التحتية وعلى مختلف المؤشرات المتعلقة بمستوى التطور التكنولوجي في هذا القطاع.[2]

حيث توفر هذه الهياكل للمواطنين سرعة سرعة التنقل بين الأماكن وتقربهم من مختلف مراكز الخدمات، كما أنها تساهم في توفير مناصب العمل وتعزيز جودة الحياة، إضافة إلى أنه مؤشر لقياس درجة التمدن في بلد ما. أما من ناحية أخرى فالنقل يمثل قاعدة الإقتصاد الوطني كونه يعمل على مرونة تبادل السلع والخدمات فهو يعمل على زيادة وتعظيم الإنتاج كما ونوعا. فقد ذكر الإقتصادي

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 99.

[2] د. لحسن مريم، د. مناع ريمة، "تقييم واقع قطاع الاتصال بالجزائر"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 24/23 أفريل 2018.

البريطاني مارشال:" أن الحقيقة الإقتصادية المتسلطة في عصرنا هذا ليست التطور الصناعي بل التسهيلات التي يقدمها النقل"[1].

أما بالنسبة للسائح الذي يقصد كل مناطق البلاد فالنقل يمكنه أن يتجه نحو أي نوع من السياحة، لأن النقل يضمن سرعة الوصول إلى الوجهات خاصة إذا كانت تتوفر فيه شروط الراحة والسرعة والإنتظام وإحترام الوقت ما سيضيف متعة وإستمتاعا أكثر بالرحلة، فالنقل هو عصب السياحة ذلك أن ظهور وتطور السياحة إرتبط تاريخيا بتطور وسائل النقل كونها الوسيلة الأولى لإنتقال الإنسان من مكان لآخر.

3/ **الحظيرة الفندقية :** عرفت الحظيرة الوطنية للفنادق تطورا ملحوظا في عدد الأسرة، عدد الفنادق، عدد الوكالات السياحية و غيرها. للفترو 2013-2021، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تطور عدد الفنادق في الجزائر للفترة 2013-2021

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الفنادق	46191	46719	47502	52040	52551	54428	59242	61176	65706

المصدر: مديرية الإحصاء لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

المطلب الثالث : أنواع السياحة في الجزائر

إن المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر لا عد لها ولا حصر، فبالإضافة إلى ما تم التطرق إليه سابقا من عناصر الجذب السياحي بها هناك العديد من الإمكانيات الأخرى التي تجعلها بلدا للتنوع السياحي بإمتياز، وهو ما جعلها تتوفر على الأنواع السياحية التالية :

السياحة الشاطئية : تزخر الجزائر بشريط ساحلي هام، يطل على البحر الأبيض المتوسط، ويمتد على أكثر من 1200 كلم، يتميز بتنوع شواطئه فنجد الشواطئ الرملية والصخرية، بالإضافة إلى مناطق

[1] حبيطة علي، "الأهمية الإقتصادية للنقل ودوره في التنمية الإقتصادية"، ع 22، (ديسمبر 2014)، ص ص 59-84.

ساحلية قرب الغابات، منها مناطق غابية تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي و بحري محمي، تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هامة ومتنوعة.

كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مروج مائية وشعب مرجانية و بحيرات رطبة ومحمية خاصة بمدينة القالة، بالإضافة إلى حظيرة قورايا ببجاية التي تتوفر على مناظر طبيعية رائعة وخلابة، وحظيرة تازة بجيجل التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال متنوعة و نادرة.

إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون والجزيرة الكبيرة بالعوانة بجيجل التي تعد مواقع بحرية هامة.

السياحة الصحراوية : تمثل الصحراء 80% من مساحة الجزائر، حيث تصل مساحة المناطق الصحراوية إلى 2 مليون كلم، موزعة على خمس مناطق كبرى في الجنوب هي : أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب.

وتزخر الصحراء الجزائرية بالمواقع والمناظر الرائعة للإكتشاف، لذا أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة، وتميزت السنوات الأخيرة بتزايد المجموع العام للسياح المتجهين نحو الجنوب للإستمتاع بالسياحة الصحراوية التي تتمتع بها الجزائر. والجدول التالي يبين عدد السياح الجزائريين والأجانب المتجهين نحو الصحراء الجزائرية للسنوات 2018-2021.

الشكل رقم03 : تدفق السياح نحو الصحراء الجزائرية

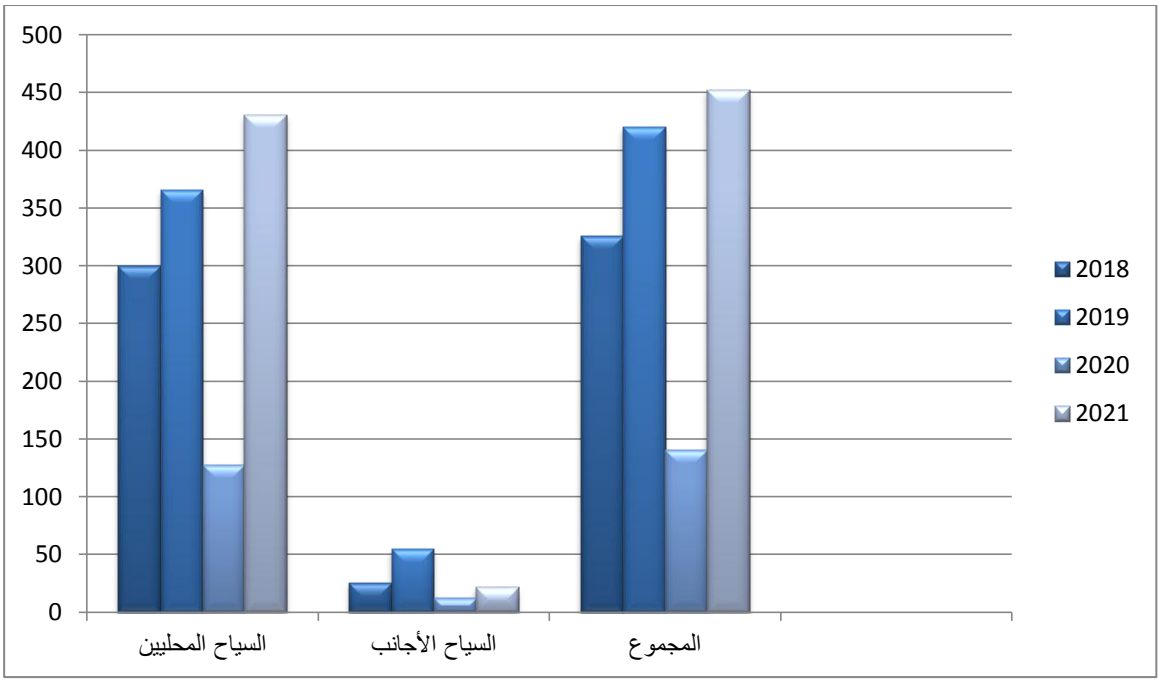

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الإحصاء، وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

يبين الشكل أعلاه عدد السياح المتوافدين نحو الصحراء الجزائرية محليين وأجانب، حيث نلاحظ أن هناك توافد كبير على الصحراء خاصة السياح المحليين، إلّا أن سنة 2020 عرفت إنخفاضا ملحوظا وهذا راجع للأزمة الوبائية أنذاك، لتبلغ السياحة الداخلية نحو الصحراء في السنة الموالية 2021 ذروتها بأكثر من 430 ألف سائح وهذا من الجوانب الإيجابية لجائحة covid-19 التي شجعت السياحة الداخلية بشكل أكبر مقارنة بالسنوات قبلها نتيجة لغلق الحدود الجزائرية. أمّا بالنسبة للتدفقات السياحية الأجنبية فهي تمثل نسبة معتبرة لا بأس بها وذلك نتيجة للتسهيلات التي تقدمها الدولة الجزائرية في الحصول على تأشيرة الدخول للصحراء.

سياحة الحمامات المعدنية : وهي نوع من أنواع السياحة العلاجية، منتشرة بكثرة في الجزائر وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسدي و النفسي، بالإضافة إلى العلاج من أمراض أخرى. وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام و الأوجاع، و تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج.

وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على 282 منبع مائي معدني، وهذه المنابع تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية.

جدول رقم04: توزيع أهم الحمامات المعدنية بالجزائر

الحمام	الولاية	درجة حرارة المياه (°م)	المعادن الأساسية	الفوائد العلاجية
حمام شيقر	تلمسان	30	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية والجلد وأمراض النساء.
عين فرانين	وهران	35	بيكاربونات	أمراض المفاصل والجلد.
عين وركة	النعامة	46	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والجلد والأوعية وأمراض النساء والأعصاب والتنفس.
حمام كسانة	البويرة	60	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والجلدية.
حمام شارف	الجلفة	42	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والتناسلية.
حمام بوزيان	قسنطينة	24	بيكربونات	أمراض الجهاز الهضمي والبولي
حمام زايد	سوق أهراس	39	بيكربونات	أمراض الجهاز الهضمي

المصدر: فؤاد بن غضبان، مرجع سابق ص 231.

السياحة الجبلية (سياحة المرتفعات) : تعتبر الجبال إحدى التضاريس التي تمكن وتؤهل الجزائر لإختيار السياحة الجبلية كأحد عوامل قوة ونجاح سياستها السياحية، وهو راجع للطبيعة التشكيلية لتضاريسها. وتحوي الجزائر عددا من السلاسل الجبلية موزعة من شمالها إلى جنوبها. في الشمال توجد سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي حيث توجد محطة الشريعة، جبال جرجرة، قمة لالة

خديحة، محطات تيكجدة، الأوراس، جبال الونشريس ... وفي الجنوب نجد جبال الهقار و الطاسيلي. حيث تمثل هذه السلاسل مجالا خصبا لممارسة هذا النوع من السياحة[1].

السياحة المناخية : تتمتع الجزائر بتعدد مناخاتها التي تساعدها على تنويع خدماتها السياحية، حيث أن المناخ السائد في الجزائر ينقسم إلى :

_ مناخ البحر المتوسط شمالا.

_ المناخ الشبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا.

_ المناخ الجاف الصحراوي بالنسبة للجنوب الواسع.

يسمح هذا التنوع للجزائر بإقامة سياحة على مدار السنة، سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي. ويستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان للعلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء.

السياحة الثقافية و الإجتماعية : تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الأشخاص من خلال حاجاتهم الثقافية للتعرف على الدول و المناطق غير المعروفة لهم، وهي مرتبطة بالتعرف على المعالم المصنفة كالقصبة، تلمسان، قسنطينة، المواقع الأثرية، الشعوب عاداتها وتقاليدها، وكذلك التعرف على الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة، حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة إلى أخرى و من بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش وغيرها ...

السياحة الأثرية : تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ، فكما تبينه البقايا المكتشفة في "تيغنيف" بالغرب الجزائري (معسكر)، يعود تواجد الإنسان إلى حوالي 500.000 سنة قبل الميلاد في حين أرخت الرسوم الصخرية الموجودة بالطاسيلي إلى 5000 سنة قبل الميلاد. و قد أطلقت على السكان الأصليين للجزائر عدة أسماء أشهرها "النوميديون".

[1] ميسوم منال، "واقع السياحة الجبلية في الجزائر وآفاق النهوض بها"، **المجلة الدولية للتنمية**، م 05، ع 01، (2016)، ص ص 43-49.

وهذا التاريخ والحضارات المتعاقبة خلفت آثارا مختلفة، فعلى السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد آثارا تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين، وفي الجنوب نجد منطقة الطاسيلي و الهقار التي تعتبر أكبر متحف على الهواء الطلق والذي صنف من طرف منظمة اليونسكو كتراث ثقافي عالمي لما يحتويه من رسومات جدارية ونقوش على الحجر.

السياحة الدينية : تزخر الجزائر بموروثات دينية تراكمت و تنوعت بتنوع الحضارات المتنوعة والخلافات المتعاقبة عليها ومن بينها :

***المساجد الإسلامية ومقامات الصحابة والفاتحين :** يتصدرهم مقام الصحابي الجليل الفاتح عقبة بن نافع المتوفى سنة 63هـ الموافق ل683م بمدينة سيدي عقبة ببسكرة وكذلك الصحابي أبو مهاجر دينار،

وزوايا الشيوخ منشئي الطرق الصوفية المنتشرة على تعددها في الجزائر، كالزاوية التيجانية بعين ماضي التي لها أتباع بعدة بلدان لا سيما إفريقية.

كما نجد المساجد الإسلامية المنتشرة في الجزائر كمسجد سيدي غانم بمدينة ميلة الذي شيده الصحابي أبو المهاجر دينار عام 59هـ الموافق ل682م كأقدم وأول مسجد في الجزائر و الذي يعتبر رمزا حضاريا وتاريخيا ذو قيمة فنية عالمية، كذلك مسجد كتشاوة بالجزائر العاصمة الذي شيد عام 1463م وأعيد بناؤه في عهد الخلافة العثماني والذي يعتبر تحفة معمارية، والمسجد الكبير في مدينة تلمسان الذي شيده يوسف بن تاشفين أول خليفة لدولة المرابطين في 1136م، إضافة إلى مسجد سيدي الحلوي سنة 1354م من طرف الدولة المرينية، والمسجد الكبير في العاصمة الجزائر الذي بني عام 490 للهجرة الموافق لسنة 1097م من قبل المرابطين. إن هذه الحضارات والخلافات المتعاقبة خلفت إمكانيات و معالم أثرية إسلامية ودينية يمكن إستغلالها كقوة جذب سياحي لإنعاش السياحة الدينية في الجزائر.

إضافة إلى المساجد المشيدة حديثا كمسجد الأمير عبد القادر بقسنطينة ومسجد الشيخ ابن باديس بوهران، ومسجد الجزائر الذي يصنف كأكبر مسجد في إفريقيا والثالث عالميا بعد الحرمين بالسعودية، ويتسع حوالي 120 ألف مصلي إضافة إلى مراكز دينية و إسلامية يمكن أن تكون قبلة للعلماء والطلبة والباحثين في إطار الملتقيات و الندوات والمؤتمرات الإسلامية المحلية والإقليمية والدولية، وما يرافقها من قدوم المشايخ والشخصيات الدينية وأتباعهم.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

***مزارات الزوايا الصوفية :** تمتلك الجزائر قوة جذب سياحي ذات طابع روحي عبر الزوايا والطرق الصوفية وعددها 33 طريقة بالجزائر و900 زاوية، وهي مصنفة كوجهة صوفية منذ التاريخ. حيث يبلغ عدد الزائرين في المناسبات التي تنظمها الزوايا سنويا ما يفوق 12 مليون، ومن أشهرها الطريقة التيجانية*[1] في عين ماضي وبوسمغون والطريقة القادرية* في الوادي وورقلة.

***الكنائس المسيحية :** تمثل كنيسة القديس أوغستين التي تم بناؤها من 1881-1900م بعنابة قطبا ووجهة لأتباع الكنيسة الكاثوليكية في العالم بأكثر من 500 مليون متدين مسيحي عبر العالم. كذلك كنيسة السيدة الإفريقية بالجزائر العاصمة والتي تم تدشينها سنة 1872م، وهي خاصة بالطائفة المسيحية الكاثوليكية، نجد كذلك المعبد اليهودي لمدينة وهران الذي بني سنة 1880، وكان يعتبر عند بنائه أكبر صرح ديني يهودي في إفريقيا الشمالية برمتها، وتمّ تجويله إلى مسجد سنة 1972. يمثل هذا المعبد الأثري معلما للذاكرة ينوّه بالتاريخ اليهودي في مدينة وهران.الآثار الرومانية مثل تيمقاد وجميلة وتيبازة

---

*الطريقة التيجانية : ظهرت في أواخر القرن 18م على يد مؤسسها الشيخ "أحمد تيجاني" المكنى ب "إبن العباس أحمد محمد التيجاني الشريف"، وقد تواجدت مراكزها في الجزائر في عين ماضي، تيماسين، الأغواط، تقرت، ورقلة، ووادي سوف. إنتقل الشيخ "محمد تيجاني" في رحلة إلى الحج ومنه إلتقى بالكثير من المشايخ على رأسهم الشيخ "محمد الخيضري" بالقاهرة الذي فوضه لنشر تعاليم الخلواتية في شمال إفريقيا، فبدأ بمدينة فاس ثم مدينة تلمسان ثم توجه إلى قصري بوسمغون والشلالة بالصحراء الشرقية، ثم إنتقل بين المناطق الصحراوية الفاصلة بين توات والسودان الغربي وتونس يدعو إلى الإسلام وينشر تعاليم طريقته الصوفية إلى أن وافته المنية عام 1815 بمدينة فاس المغربية بعد مطاردة باي وهران "محمد الكبير" له وترك ذخرا كبيرا من المؤلفات الدينية أهمها : الإرشادات الربانية بالفتوحات الإلهية من فيض الحضرة الأحمدية التيجانية، (وهي شرح لقصيدة الهمزية للبوصيري في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم) وجواهر الحقائق في شرح الصلاة المسماة ياقونة الحقائق والتعريف بسيد الخلائق.

*الطريقة القادرية : من أقدم الطرق الصوفية التي دخلت الجزائر عن طريق بجاية، ثم إنتشرت في الغرب الجزائري والجنوب الغربي من الصحراء وباقي مناطق الجزائر وغرب تونس، وفروعها كانت موجودة في مختلف المدن ولها زوايا وأضرحة ومساجد في الجزائر وتلمسان وغيرها، كما كان لها أوقاف كثيرة. وتمثل القادرية أساس ومنطلق كل الطرق الصوفية في الجزائر، فالمدينية (نسبة إلى أبي مدين شعيب بن الحسين) تفرعت عن القادرية، وتفرعت عن المدينية الطريقة الشاذلية، وعن الشاذلية تفرعت طرق أخرى كثيرة كالدرقاوية والجزولية، اليوسفية، العيساوية، الشيخية، الطيبية والحنصالية، وإن كانت الشاذلية قد تفرعت عن القادرية إلا أنها أخذت منحى صوفيا يختلف عن الصوفي القادري. وقدر الفرنسيون عدد أتباعها في الجزائر سنة 1882م ب5.740.140 مريدا و268 مقدما و29 زاوية.

وتنسب الطريقة القادرية إلى الشيخ "عبد القادر أبو محمد محي الدين بن أبي صالح عبد الله" وقيل "إبن موسى جنكي دوست الجيلالي" نسبة إلى مدينة جيلان (وراء طبرستان). وتوجد الزاوية الأم للطريقة في بغداد، ولها فروع في الجزائر وكل فرع مستقل عن الآخر وعلى كل فرع من فروع الزاوية مقدم. وهناك من يذكر أن أول من أسس فرعا للقادرية بالجزائر الشيخ "مصطفى بن المختار الغريسي" حوالي سنة 1200هـ-1785م بالقيطنة الواقعة على وادي الحمام قرب مدينة معسكر. والواقع أن فروع هذه الطريقة كانت موجودة من قبل في مختلف المدن، ولها زوايا وأضرحة وقباب ومساجد في الجزائر وتلمسان وقسنطينة وبجاية وغيرها، ولها أوقاف كثيرة. ومن أشهر الذين تولوا مشيخة الزاوية بعده إبنه "محي الدين" والد الأمير "عبد القادر" الجزائري بطل المقاومة الجزائرية في القرن 19م.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

المبحث الثاني : إستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2013- 2030

في ظل تراجع الإقتصاد العالمي على الإعتماد على الموارد الناضبة وتوجهه إلى الإعتماد على القطاع الخدماتي، خاصة مع ظهور ما يعرف بالإستدامة أصبح من الضروري الأخذ بعين الإعتبار بهذا المفهوم خاصة والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم اليوم، إذ كان من الضروري الإعتماد على القطاعات الصديقة للبيئة، ومن جهة أخرى تمثل موردا إقتصاديا يساهم في تحقيق التنمية وزيادة الناتج المحلي القومي، وتكون كذلك وسيلة لإشباع الحاجات الإنسانية. فكانت السياحة هي الأولى بتحقيق هذه الغايات تحت مفهوم التنمية السياحية المستدامة، وهو الهدف الذي يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه نتيجة الإلتزامات الدولية والظروف المناخية، والجزائر على غرار هذه الدول تسعى إلى تحقيق مفهوم الإستدامة من خلال تبنيها للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (S.N.A.T) آفاق 2030 الذي يضم مجموعة مخططات التي من شأنها بلوغ هدف الإستدامة، من بينها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (S.D.A.T) آفاق 2025 الذي جمع بين مفهومي السياحة والإستدامة والذي بدوره سيكون محور هذا المبحث.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (S.D.A.T) جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (S.N.A.T) لذلك سنطرق إلى مفهومه، مضمونه وأهدافه الأساسية في المطلب التالي :

المطلب الأول : المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة الإقليم حسب المشرع الجزائري الأداة الأساسية والمرجعية لتهيئة الإقليم وآلية للتسيير المجالي والحضري[1]، حيث تم الشروع في إعداده في بداية الألفية إلى غاية 2010 أين تمت المصادقة عليه بموجب القانون 10-02 المؤرخ في 2001/06/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[2]، ولذا أوردت وثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم العديد من التعاريف له في كثير من المخططات أهمها :

_ هو الفعل الذي تعلن الدولة من خلاله سياستها لتهيئة الإقليم، التي تهدف والتي تنوي إنتاجها خلال العشرين سنة القادمة، كما يعني هذا المخطط بشكل قوي أننا لن نقبل أبدا بإهمال أقاليمنا وتركها

[1] وليد معافة، مرجع سابق، ص 187.

[2] القانون 10-02 المؤرخ في 2010/06/29 المتضمن لبمصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ج.ر. ع 61 سنة 2010.

للمصادفة، فكل جزء من التراب الوطني يمثل أحد عناصر الثروة الوطنية، وعلينا أن نعترف لكل منها الحق في التطور والإزدهار ولكن في إطار إستراتيجية شاملة ومتحكم فيها، وعليه فإن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يشكل بالنسبة لبلادنا طموحا في مستوى الرهانات الهائلة أمامنا[1].

ويعرف كذلك أنه : الإعلان الذي تعلن الدولة من خلاله عن مشروعها الإقليمي. ويبين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الطريقة التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الإنصاف الإجتماعي، الفعالية الإقتصادية وإدراج البعد البيئي في إطار التنمية المستدامة على هذا البلد برمته بالنسبة للعشرين سنة المقبلة[2]. وقد تأكد ذلك في كلمة وزير التهيئة العمرانية والبيئية والسياحية على أن: "الإقليم فضاء ديناميكي يحتضن في جوفه موارد ويستقبل على سطحه نشاطات مجموعات عمرانية"[3].

يمكن أن نقول أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو تعبير عن إرادة الدولة في تحقيق سياسة محددة لتغيير إقليمها خلال فترة زمنية طويلة المدى تتجسد فيها تنمية موزعة على كل الأقاليم بدون إستثناء وذلك باستغلال إمكانيات كل إقليم لتحقيق تنمية شاملة، إنطلاقا من مشاورات واسعة تضم إشراك كل الفاعلين بما فيها الدولة والجماعات المحلية والخبراء والمواطنين، وتجنب الأسلوب التقليدي المتمثل في التخطيط المركزي الذي يقصي مبدأ التشاور في إعداده، حيث جاء هذا المخطط كثمرة نقاش وطني في شكل ملتقيات ضمت 50.000 مشارك في مختلف مناطق البلاد، والتي سمحت برسم معالم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وإعداد 17 مجلدا كانت الأساس في صياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[4] وتتم المصادقة عليه عن طريق التشريع لمدة 20سنة ويحيّن كل خمس سنوات[5].

---

[1] نفس القانون ص 06.

[2] نفس القانون ص 115. بتصرف.

[3] كلمة وزير البيئة والتهيئة والسياحة، السيد شريف رحماني، الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطنين ع 15 الصادر بتاريخ 2010/05/26، المتعلق بالفترة النشريعية السادسة للدورة للدورة العادية السادسة، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الإربعاء 2010/04/20، ص17.

[4] القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم السالف الذكر، ص 43.

[5] المادة 20 من القانون 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ثانيا : مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يتميز الإقليم الجزائري بمؤهلات عديدة، ومع ذلك فهو يعاني من إختلالات وفوارق خطيرة على جميع المستويات، ممّا إستدعى ضرورة التفكير في وضع سياسة جدية لإعادة التوازن للإقليم والحد من المشاكل التي تواجهه أو والقضاء عليها، وفي هذا السياق عبّرت الدولة عن نيتها في مواجهة هذه الإختلالات بوضع المخطط الوطني لتهيئة الإقيلم، الذي يتميز بخصائص متنوعة، وقد تم تكييفه مع مبادئ ومفاهيم العصر الحديث لمواكبة التحولات الحاصلة في المجتمع الدولي. وتسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعادا هامة بالنظر إلى قدراته ومميزاته، ويتعلق الأمر بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة والداعمة لتنمية الإقتصاد[1].

يسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني إستراتيجية مرجعية ورؤية لآفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، والمقرر بالقانون رقم 10-02 الموافق ل29 جوان 2010 المتعلق بالموافقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[2]، ويهدف هذا المخطط إلى خلق توازن لتموقع السكان والأنشطة عبر التراب الوطني وكذا تطوير جاذبية الأقاليم. ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النموّ عبر جميع الأقاليم[3].

ثالثا : أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يتكون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أهداف عامة وأخرى خاصة، هذه الأخيرة التي تساهم في التجسيد الحقيقي للأهداف العامة للمخطط. حيث يهدف المخطط إلى تنظيم متناسق للفضاء الوطني وفق إطار مستدام وتنافسي متجاوزا كل الرهانات والتحديات قصد وضع معالم جزائر متوازنة ومستدامة وتنافسية[4]. أما بالنسبة للأهداف الخاصة يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

[1] وليد معافة، **مرجع سابق**، ص 185-189.

[2] http://www.andi.dz

[3] وليد معافة، **مرجع سابق**، ص 185-189.

[4] فتحي خير الدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم S.N.A.T**، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص 13، بتصرف.

التوازن الجهوي للعمران : يعرف الإقليم الجزائري فوارق واسعة في التوزيع العمراني وذلك نتيجة النمو الديمغرافي والطلب المتزايد على المناطق الحضرية، الأمر الذي جعل الإقليم يتأرجح بين الإكتظاظ في المناطق الشمالية والحضرية والفراغ في منطقة الهضاب والصحراء، حيث أن هذه الأخيرة يقطنها العشر (1/10) من سكان الجزائر. ومن جهة أخرى ظهور أحزمة من البناءات الفوضوية - وبالأخص القصديرية - تحاصر حدود المحيط العمراني للمدن وتعيق أي تنمية أو توطين لأي مشاريع بناء على مستوى هذه الأخيرة.

ولتصحيح هذه الإختلالات تم اعتماد إستراتيجية معينة عن طريق : إعادة التوازن للساحل، تعمير مناطق الهضاب، إعادة التوازن لمناطق الجنوب، تنمية مناطق الحدود، إعادة الإعتبار لعالم الريف وكذلك المناطق الجبلية. وهذا ما نلمسه في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وكذلك في القانون 02/10.[1]

تأطير عملية التعمير والبناء : نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد والأوضاع السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والأمنية في العقود الأخيرة، أنتج ذلك تدهورا في النسيج العمراني بحيث أصبح غير مهيكل وسيئ التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بكاملها، وإلى إنتشار السكن العشوائي والبناءات الفوضوية، نتيجة خرق التشريع والتنظيم المعمول به، مع عدم مراعاة المخاطر الكبرى التي تهدد الإقليم الجزائري. وعليه عمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على تأطير عملية البناء والتعمير في إطار التنمية المستدامة من خلال التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في التجمعات السكنية، قيام بنية حضرية متوازنة، مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر المهددة للإقليم والسكان.[2]

ترقية المدن : ورد إدراج المدن الجديدة وتهيئتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، من أجل إعادة التوازن للبنية العمرانية وهذا ما ورد في القانون 08/02 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها. ثم جاء القانون 06/06 المؤرخ في 2006/06/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، والذي يهدف إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، طبقا للمادة الأولى منه التي جاء فيها "يهدف هذا القانون إلى تحديد الاحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 13-15..

[2] **المرجع نفسه**، ص 15

تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ...". كما يصنف هذا القانون المدن ويوضح السياسة الخاصة بالمدينة[1].

وأمام هذه الترسانة القانونية لمعالجة إختلالات المدن الجزائرية، جاء كذلك المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليعزّزها ويرقّيها بالتوافق مع هذه القوانين، معتبرا إياها في الخط الأول من المعركة التنموية وكفاعل في المبادلات الدولية، بحيث يقع على عاتقها مسؤولية تطوير أقاليمها وإعادة تشكيل الأنظمة العمرانية من أجل إمتصاص تزايد السكان وإعادة توازن الإقليم الوطني، مع تأهيل المدن الكبرى وتحديثها حتى ترتقي إلى مصاف المدن العالمية ذات المستوى الجاذبي والتنافسي[2].

المطلب الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025

أضحت السياحة اليوم ضرورة حتمية للخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة المتعارف عليها عالميا، حيث يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آلية من آليات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لبلوغ هذه الأهداف، وقد تطرقنا في الشطر الأول من الدراسة إلى أن السياحة أداة لتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق، ومصدر للدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات بأقل ضرر ممكن على البيئة.

وعليه إرتأت الدولة الجزائرية لرسم برنامج لتطوير السياحة في الجزائر، وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية ودعم مكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الإستثمار وجودة العرض، كما يدعو هذا البرنامج إلى إشراك جميع الفاعلين لتثمين القطاع السياحي وخاصة المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي[3].

أولا : تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة، ويعد جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، حيث تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 16

[2] **المرجع نفسه**، ص 17

[3] د. دواي سعاد، د. لعلمي فاطمة،" إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، إسنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030"، جامعة بشار، ص ص 1-23.

الإقليم والبيئة (MATET)، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط. ويتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015، المدى الطويل 2030، فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الإجتماعي والإقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرية القادمة. ويتشكل التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 من ستة كتب هي :

الكتاب الأول : التشخيص، تحليل السياحة الجزائرية.

الكتاب الثاني : الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية: المخطط الإستراتيجي.

الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية للإمتياز (POT) والقرى السياحية للإمتياز.

الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 S.D.A.T المخطط العملي.

الكتاب الخامس: المشاريع السياحية ذات الأولوية.

الكتاب السادس: الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ثانيا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

إن إعداد أي سياسة عامة يجب أن يمر على عدة مراحل، يجب دراستها دراسة معمقة وإحصاء جميع الموارد المادية والبشرية المساهمة في إنجازها والإستثمار فيها والتغلب على المعيقات التي تعترضها. والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مر بعدة دراسات يمكن تصنيفها إلى مرحلتين:

1/ مرحلة إعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية الإقليمية السياحية : تحتاج هذه المرحلة إلى تحديد جميع الفاعلين في القطاع السياحي كون أن هذا الأخير يتشابك مع عدة قطاعات أخرى إقتصادية، إدارة أعمال، تسويق، إحصاء، صناعة، هندسة معمارية، نقل، ديمغرافيا وعمران، ومن هنا ظهرت الحاجة للتخطيط بفروعه المتنوعة وخاصة التخطيط الإستراتيجي منها.

إضافة إلى دراسة الإقليم والإلمام بجميع مقوماته التي تحدد أنماط السياحة المقترحة التي تساهم في تحقيق التنمية السياحية، وكذا المشاكل التي يعاني منها خاصة الإستثمار والسكان. كذلك يدخل في إطار هذه المرحلة دراسة الطلب السياحي لتحديد نسبة تدفق السياح على الإقليم وبالتالي

تحليل قدرته الإستيعابية، دراسة شبكات النقل (الجوي، البري، البحري) وكذا البنى التحتية التي يجب توافرها لتنفيذ حاجات السياح.

2/ مرحلة وضع خطة التنمية الإقليمية للسياحة : وتتضمن المقترحات الخاصة بخطة المنشآت السياحية والفندقية ومراكز الخدمات المرتبطة بها، من حيث التوزيع المكاني والحجم والنمط والمستوى وأشكال الإستخدام، بالإضافة إلى هيكل تخطيط يعالج كيفية إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل[1]:

_ ترقية الإستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.

_ إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية.

_ إعادة الإعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية بغية رفع قدرات الإيواء والإستقبال.

_ تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

_ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والإستجمام والتسلية.

_ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة.

_ تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد.

_ تحسين نوعية الخدمات السياحية.

_ ترقية الشغل في الميدان السياحي وتنميته.

_ توازن النشاطات السياحية والتطوير المنسجم.

_ تثمين التراث السياحي الوطني.

لتبدأ بعدها الجهات المسؤولة في وضع جدول زمني من أجل تنفيذ ما جاء في المخطط من مشاريع، ويتباين البعد الزمني اللازم لتنفيذ الخطة السياحية تبعا لعاملي مستوى طموحات المشروعات والذي يحدد حجمها وطبيعتها وإعدادها، إضافة إلى إمكانيات الدولة سواء من الإعتمادات

[1] معافة، مرجع سابق، ص 195.

المالية أو من الخبرات والكوادر الوطنية[1]، ومثال ذلك البرنامج الطموح الذي وضعته الدولة الجزائرية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، بعد الإنتهاء من إعداد المخطط الإقليمي للسياحة، ووضع خطة التنمية الإقليمية للسياحة، تكرس هذه العملية بتحديد الخطوط العريضة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وذلك برسم الأهداف العامة والخاصة للمخطط، وهي المرحلة العملية والدراسة التكميلية التي تعتمد على توجهات الدراسات التخطيطية والإحصائية المرصودة في المخطط الإقليمي للسياحة[2].

ثالثا : مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (الحركيات الخمس)

وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، فقد تضمن خمس حركيات لتفعيل السياحة المستدامة في الجزائر وهي :

أ.تثمين وتحسين صورة الجزائر: القصد هو إعطاء وجه مشرق وجاذب لوجهة الجزائر سياحيا (خاصة بعد تشوّه هاته الصورة دوليا في فترة العشرية السوداء (بتسعينات القرن الماضي)، وهذا من خلال إبتكار منتوج سياحي يحمل ختما جزائريا. ويتم تحقيق ذلك عبر ثلاث مرتكزات هي[3] :

- ❖ إستراتيجية تسويق تستند بالأساس على دراسة السوق السياحية الوطنية والإقليمية وحتى الدولية، تحديد الأسواق السياحية ذات الأولوية، تحديد الإستراتيجيات التجارية.
- ❖ تنفيذ مخطط ميداني للأعمال إستنادا لتحديد الأهداف تدريجيا مع إعداد أدوات الإتصال وتوسيع شهرة وجهة الجزائر.
- ❖ وضع جهاز رصد وحراسة، بإعادة الإعتبار لوجهة الجزائر السياحية وجعلها ذات قيمة تنافسية (على الأقل إقليميا وقاريا) بفضل إستراتيجية التسويق السياحي.
- ❖ **ب. مخطط الأقطاب السياحية للإمتياز:** القطب السياحي المميز هو تركيبة من القرى السياحية للإمتياز في منطقة ما من الوطن، مجهزة بكل مستلزمات الإقامة والترفيه والتسلية والنشاطات السياحية. كما يركز على موضوع رئيسي واحد (سياحة حموية، سياحة طبية،

---

[1] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية**، (عالم الكتب القاهرة، مصر، 2002)، ص60.

[2] **معافة، مرجع سابق**، ص ص 195،196.

[3] سنوسي عياشي، إسماعيل بوقنور، "إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، م 06، ع 02، (2021)، ص ص 70-87.

سياحة شاطئية، سياحة ثقافية...). وأقطاب الإمتياز السياحي تركز أيضا على القدرات السياحية الوطنية التي تتمحور حول ستة محاور وهي:[1]

- ❖ سياحة الأعمال.
- ❖ السياحة الصحراوية.
- ❖ السياحة الشاطئية.
- ❖ سياحة التجوال.
- ❖ السياحة الثقافية.
- ❖ السياحة الدينية.

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 سبعة أقطاب إمتياز سياحي هي [2]:

***القطب السياحي للإمتياز شمال-شرق (POT.N.E):** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، جيجل، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

***القطب السياحي للإمتياز شمال-وسط (POT.N.C):** ويشمل كل من الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

***القطب السياحي للإمتياز شمال-غرب (POT.N.O):** ويشمل كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.

***القطب السياحي للإمتياز جنوب-شرق (POT.N.E):** ويشمل كل من الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.

***القطب السياحي للإمتياز جنوب-غرب (POT.N.O):** ويشمل توات، القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.

***القطب السياحي للإمتياز الجنوب الكبير(POT.G.S):** ويشمل الطاسيلي، إليزي، جانت.

***القطب السياحي للإمتياز الجنوب:** ويشمل الهقار، تمنراست.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 70-87.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 70-87.

ج. دعم مخطط الجودة السياحية في الجزائر : يكرس المخطط لترقية المنتوج السياحي الجزائري، وجعله علامة مسجلة ذات قيمة تنافسية وذلك بالإعتماد على برامج التكوين والتأهيل وكذا من الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة لترقية قطاع السياحة بصفة مستدامة[1].

ويهدف هذا المخطط إلى :

_ دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية.

_ بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني.

_ تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية.

_ خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب.

_ إفادة المؤسسات السياحية الملتزمة بإنتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها، وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل، التحديث، التوسيع والتكوين.

_ ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائرية" وضمان إندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

د. مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص: تعد هذه الشراكة آلية محورية لبعث القطاع السياحي، فشركاء القطاع العام (الحكومة والجماعات المحلية) تضمن خدمات تهيئة الإقليم ووضع البنى التحتية الكبرى (مطارات، موانئ، طرق، جسور...) وكذا توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع مع ضمان وضع منظومة ضريبية تحفيزية للخواص من أجل ضمان الإستثمارات والإستغلال السياحي وتسويق الخدمات السياحية[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 70-87.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 70-87.

هـ. مخطط تمويل السياحة : من خلال مرافقة المتعاملين المستثمرين، وتخفيف إجراءات منح القروض البنكية وتمديد مدتها ودعم ومرافقة المؤسسات المعدة لإحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع.

ويهدف هذا المخطط إلى :

_ تشجيع وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في قطاع السياحة.

_إستقطاب كبار المستثمرين في قطاع السياحة وطنيا ودوليا.

_ ضبط منظومة ضريبية محفزة للإستثمار السياحي.

_ تيسير القروض البنكية الموجهة للمشاريع الإستثمارية السياحية[1].

رابعا : أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة التنمية السياحية في الجزائر وهي كالآتي[2] :

_ جعل السياحة إحدى محركات النمو الإقتصادي وترقيتها كبديل للمحروقات.

_ تنشيط التوازنات الكبرى وإنعكاسها على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات).

_ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.

_ تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.

_ التحسين الدائم لصورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بإمتياز.

كذلك يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إلى ضمان الإنطلاق السريع للسياحة الجزائرية، ولهذا الغرض ركز في مخطط الأعمال على الأهداف المادية والنقدية.

---

[1] **سنوسي، مرجع سابق**، ص ص 70-87.

[2] **بن غضبان، مرجع سابق**، ص 254.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025 الوثيقة المرجعية للسياسة السياحية الجزائرية، حيث تطرق فيه إلى جميع الآليات، التقنيات والمعايير التي يخول لها تحقيق تنمية سياحية سريعة حيث أعتمد هذا المخطط في تنفيذه على المدى القصير (2007-2008)، المدى المتوسط (2008-2015)، والمدى البعيد (2015-2025). حيث يوضح الجدول التالي خارطة الطريق لتنفيذ السياسة السياحية في الجزائر على النحو التالي:

جدول رقم 04: الجدول الزمني لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025

من سنة 2007 إلى 2008	من سنة 2008 إلى 2015	من سنة 2015 إلى سنة 2025
_ إطلاق الإستثمار السياحي. _ الإطلاق المتزامن للحركيات الخمس. _ تعريف وتحديد الأقطاب السياحية للإمتياز. _ تحديد كل قطب وكذا مسعى كل قرية سياحية للإمتياز. _ إستقطاب المتعاملين والمرقين والمستثمرين.	_ إطلاق المفاوضات والقرى السياحية للإمتياز. _ وضع إستراتيجية تسويق لوجهة الجزائر. _ إطلاق مخطط نوعية السياحة. _ دعم إعمال تنفيذ مخطط المرافقة المالية.	_ تعزيز سياسة التحول السياحي للجزائر وتجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025.

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي)، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2008، ص ص 36-39.

يبقى القطاع السياحي في الجزائر غير متقدم وغير مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعود للقصور في تطبيق مخطط التنمية السياحية وإعتمادها الشبه الكلي على قطاع المحروقات، كون أن هذا الأخير يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية بوتيرة أسرع في البلاد على عكس قطاع السياحة الذي يتطلب وقتا لإحصاء نتائجه، أي أن مساهمته في تحقيق التنمية تكون بطيئة على عكس الدول العربية الأخرى كالمغرب، الأردن تونس، مصر، الإمارات التي تقارب مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي المتوسط العالمي، ومنها ما هو مصنف ضمن أفضل 25 مدينة سياحية في العالم مثل دبي بالإمارات ومراكش بالمغرب في حفل جوائز خيارات المسافرين لعام 2014.

ويعكس غياب الجزائر أو إحدى مدنها عن التصنيفات السياحية واقعا يفضحه ضعف الخدمات الفندقية وسوء الإستقبال، يراه مسؤولو وزارة السياحة ولا يقدرون على تغييره رغم الأغلفة المالية

السميكة التي أنفقت عليه، ومن دلائل الحقيقة المرة أنه لا وجود لترويج سياحي ولا لخدمة تليق بالسائح الوطني، فما بالك بالسائح الأجنبي الذي تبدأ رحلة معاناته من ملف طلب التأشيرة[1].

وعليه فإن واقع السياحة في الجزائر بعيد كل البعد عن الطلب السياحي، ما يجعل السياح الأجانب لا تجذبهم الوجهة الجزائرية، وحتى الوطنيين ينفرون إلى تونس وتركيا. ناهيك عن إقتران إسم الجزائر بالعشرية السوداء الدامية في تسعينات القرن الماضي، ثم بعدها توالي قوارب الموت المتجهة نحو الجهة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى غياب الثقافة السياحية والوعي السياحي لدي الجزائريين، زيادة إلى إفتقارها للكوادر المؤهلة لتقديم خدمات سياحية بمعايير عالمية لخدمة السياح وتوفير جميع إحتياجاتهم.

كل هذه العوامل إجتمعت لتعطي صورة سلبية عن الجزائر خاصة في ظل غياب إستراتيجية ترويجية تسويقية للبلاد، على عكس الدول المجاورة حيث يتنافس القائمون على السياحة فيها كل موسم لإطلاق حملات ترويجية خارج الحدود، لإستقطاب السياح وتنظيم رحلات للإعلاميين للتعريف بمقومات بلادهم السياحية مع تخفيض أسعار الرحلات الجوية، فيما تبقى هذه الإستراتيجية بعيدة كل البعد عن تفكير القائمين على القطاع في بلادنا. فوحدها نعم الله جل في علاه من مناظر ساحرة تفتح ذراعيها للسياح، فالعاصمة ليست الوحيدة التي تعاني من هذه المظاهر السلبية إذ لا يختلف الأمر كثيرا في باقي المدن، فرغم سحر طبيعتها إلا أن ألف عائق وعائق يحول دون أن تكون مقصدا للسياح الجزائريون قبل الأجانب[2].

[1] معافة، مرجع سابق، ص 232.

[2] معافة، مرجع سابق، ص 232.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة القطاع السياحي الجزائري في في الإقتصاد الوطني

تعتبر السياحة من الصناعات الإقتصادية التي تساهم في الإقتصاد العالمي، بشكل كبير نظرا لقدرتها على تحقيق إيرادات مهمة، وإستحداث مناصب العمل المباشرة وغير مباشرة، غير أنها قطاع متشابك يفعِّل دور القطاعات الأخرى على رأسها النقل، البنوك، المطاعم، التأمينات وغيرها لهذا أصبح للسياحة أهمية بالغة لدى العديد من الدول، على غرار أن الكثير منها تبني إقتصادها على العائدات السياحية، كتونس، مصر وغيرهما وما يتبعها من آثار في تحقيق التنمية المحلية. والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تفعيل قطاع السياحة ليصبح رافدا للإقتصاد الوطني. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مساهمة القطاع السياحي في دعم مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

جدول رقم05: مساهة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات	1	1.1	1.3	1.4	1.6	1.4	1.5	1.1	1.2

المصدر: مديرية الإحصاء، وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

تعكس مساهة القطاع السياحي في الجزائر حجم الإيرادات التي يكسبها هذا القطاع من ما ينفقه السياح ويعكس من جهة أخرى مدى أهمية هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، لكن تبقى مساهمة السياحة في الإقتصاد الجزائري لا تتجاوز 1.6% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، حيث نلاجظ من خلال هذا الجدول أن مساهمة الساحة عرفت إرتفاعا طفيفا ما بين سنوات 2013-2017 لتنخفض بعدها في سنة 2018 وذلك راجع لإنتشار وباء كوليرا في الجزائر ثم يليه سنة 2020 وباءcovid-19 سنة 2020.

المطلب الثاني:مساهمة القطاع السياحي للجزائر ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي وبالعكس. لكونه ذلك السجل الذي تندرج فيه كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الإقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس

درجة تداخل الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات إقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الإقتصاد الوطني وقرته التنافسية، ومدي إستجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا[1].

ورد تعريف ميزان المدفوعات في (مرجع ميزان المدفوعات) الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات إقتصادية بين إقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"[2].

ويعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات وحركة رأس المال في المدى القصير[3]، وتمثل السياحة إحدى هذه المعاملات الغير المنظورة في ميزان المدفوعات شأنها في ذلك شأن الملاحة والتأمين والمعاملات المصرفية وغيرها، أما ميزان السياحة والسفر فهو الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفي من متحصلات خاصة بالسياحة القادمة مطروحا منه مدفوعات السياحة العكسية إلى الخارج، والجدول التالي يوضح وضعية ميزان السياحة للجزائر خلال الفترة 2013-2021[4].

جدول رقم 06: مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادات	230	258	304	209	140	57656	70710	29482	28480
النفقات	410	611	677	475	580	19719	13063	5435	10297

المصدر: مديرية الإحصاء، وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

[1] وليد عيدي عبد النبي، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الإقتصادي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص ص 01-19.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 01-19.

[3] مخلد خالد الفراج، **السياحة في المملكة العربية السعودية في عصر العولمة**، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005)، ص 139.

[4] **معافة، مرجع سابق**، ص ص 143-144.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

المطلب الثالث: الإيرادات السياحية في الجزائر

الجدول رقم 07 : الإيرادات السياحية للجزائر خلال 2013-2021 (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإيرادت السياحية	230	258	304	209	140.5	57656	70710	29482.7	28.480

المصدر: مديرية الإحصائيات لوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

تعرف إيرادات الجزائر في الغالب إنخفاضا دائما حيث أن الشكل أعلاه يبين الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2013-2021، حيث نلاحظ أنها ترتفع وتنخفض خلال هذه الفترة وهذا الإنخفاض راجع لطبيعة السياح القادمين للجزائر، لأن نسبة السياح الأجانب منخفضة أمام السياح المحليين فالسائح الأجنبي هو المصدر الأول لهذه الإيرادات لإنفاقه اليومي على الخدمات السياحية، إضافة إلى أن نسبة الأجانب تتضمن الجزائريين في المهجر الذين معظمهم تكون لهم منازل خاصة في الجزائر.

الفصل الثاني: واقع القطع السياحي في الجزائر

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لجميع الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن لها أن تبني إقتصاد سياحي للجزائر نظرا للكم الهائل الذي تتمتع به البلاد من مؤهلات طبيعية، أثرية، تاريخية، دينية، علاجية ...إلخ التي تسمح لها من تنويع السياحة فيها لتلبية حاجيات السياح وإستقطاب أكبر عدد ممكن منهم سواء محليين أو أجانب.

حيث عملت الجزائر منذ إستقلالها على التخطيط لإدارة الإمكانيات السياحية ويظهر ذلك خاصة في ميثاق 1966، إلّا أن الأوضاع المزرية التي عرفتها الجزائر غداة الإستقلال جعلتها تبحث عن بديل أسرع ليحقق تنمية إقتصادية وإجتماعية في فترات قصيرة. لتكون سنة 2013 الإنطلاقة الحقيقية لقطاع السياحة في الجزائر من خلال إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025، إلّا أن هذا المخطط لم يحقق النتائج المرغوبة منه ذلك أنه لم يؤسس لسياسة تسويقية تروج وتعرِّف بوجهة الجزائر خاصة وأن ما خلفته العشرية السوداء من رسم صورة سيئة عن الجزائر جعلت السياح يتخوفون من الوضع الأمني بها ما يجعل وجهتهم السياحية الأولى في إفريقيا تونس أو المغرب بالرغم من من أن الجزائر تملك من المقومات ما لم تملكه البلدين.

الفصل الثالث

السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

مقدمة الفصل

إن تنوع عناصر الجذب السياحي الذي تتميز به الجزائر، يختلف ويتنوع وينفرد عن غيره، في كامل التراب الوطني، حتى أنه يوجد من العناصر غير الموجودة في مناطق أخرى من العالم. فولاية الطارف الواقعة في أقصى الشمال الشرقي الجزائري تتمتع بعدة مميزات سياحية هائلة ومتعددة، تساهم في زيادة الطلب السياحي عليها خاصة وعلى الجزائر عامة إذا ما تم إستغلالها وإدارتها عقلانيا بما يساهم في تحقيق هذه الغاية. إلا أن الواقع يبرز عكس ذلك وهذا راجع لعدة عوامل ومعوقات تحول دون النهوض بهذا القطاع في الولاية، مما يستوجب دراسة وضعية السياحة بها والوقوف عند أهم العراقيل وإمكانية تجاوزها للنهوض بهذا القطاع وذلك من خلال التطرق إلى مواردها الطبيعية والبشرية وإمكانية إستغلالها من خلال إقتراح بعض التوصيات التي ربما يمكن أن تساهم ولو بشئ بسيط في تنمية السياحة بالولاية.

إضافة إلى ذلك سوف نتطرق إلى إستراتيجية المخطط الوطني للتهيئة السياحية الخاص بالولاية S.D.A.T wilaya، أين سنتعرف على محتواه، برامجه ونتائجه، ثم نقوم بإستشراف ما ستؤول إليه السياحة في الطارف عبر تبني طريقة السيناريوهات. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي :

المبحث الأول : التعريف بولاية الطارف.

المبحث الثاني : إستراتيجية الولاية للتنمية السياحية.

المبحث الثالث : إستشراف مآلات السياحة في الولاية.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

المبحث الأول : التعريف بولاية الطارف

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بولاية الطارف بشكل عام موقعها، مؤهلاتها الطبيعية، التاريخية، الثقافية وغيرها، كما يلي :

المطلب الأول : لمحة تعريفية عن الولاية

1/ نبذة تاريخية عن ولاية الطارف

تتمتع ولاية الطارف بتاريخ عريق لا تزال معالمه الأثرية منتصبة وشاهدة على تعاقب حضارات مختلفة عليها، إذ يتواجد بها أكثر من 132 موقع لما قبل التاريخ تعود لحضارات مختلفة كالفينيقيين، البيزنطيين، الوندال، الرومان وصولا إلى الفتوحات الإسلامية والعثمانية والحقبة الإستعمارية، ومن أبرز هذه المعالم "قصر لالة فاطمة" ببلدية العيون الذي صنف كمعلم يرجع إلى الحقبة الرومانية، وقلعة الطاحونة ببلدية القالة التي تعود إلى الفترة العثمانية التي عرفت بإنتشار القلاع التي تحرس السواحل الجزائرية والحصن الفرنسي الذي يشهد الإستعمار الفرنسي، حيث كانت منطقة للتحدي ضد القوات الفرنسية إبان الثورة التحريرية، كما شهدت إقامة خطي شال وموريس، ومن أشهر المعارك التي خاضتها آنذاك سنة 1958م "معركة القيطون " و"معركة مجودة" وغيرهما من المواقع والآثار. يوجد بها أكبر وأجمل المساجد في الولاية وهو مسجد الفرقان الذي بني على أنقاض كنيسة والتي تم تهديمها مع خروج الإستعمار الفرنسي من المدينة لبناء المسجد[1].

أصل التسمية : تنحدر ولاية الطارف من أصول أمازيغية، ومن أبرز القبائل التي ينسب إليها اليوم سكانها المحليون نجد أمازيغ معربون (الشاوية) وسميت بالطارف أي طرف القطر الجزائري أي أنها الحدود وبالأمازيغية طرف بمعنى الجنب والزاوية[2].

2/ الموقع الجغرافي

الطارف ولاية إدارية جزائرية حدودية مع الجمهورية التونسية التي تحدها شرقا، تقع في أقصى الشمال الشرقي للبلاد وتحدها غربا ولاية عنابة، أما جنوبا فتحدها ولاتي سوق أهراس وقالمة، وفي

---

[1] الدليل السياحي لولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

[2] **المرجع نفسه**، ص 04.

الشمال البحر الأبيض المتوسط، مساحتها 3339 كلم2، يبلغ عدد سكانها 628.000 نسمة، بها سبعة دوائر و24 بلدية[1].

3/ التقسيم الإداري للولاية

حسب التقسيم الإداري الأخير لولاية الطارف فإنها تضم سبعة دوائر وهي: الطارف، بن مهيدي، البسباس، الذرعان، بوحجار، القالة وبوثلجة. و24 بلدية مقسمة على النحو التالي:

جدول رقم08 : التقسيم الإداري لولاية الطراف

الدائرة	البلدية
الطارف	الطارف، بوقوس، الزيتونة.
القالة	القالة، السوارخ، رمل السوق، العيون.
بن مهيدي	بن مهيدي، الشط، برحان.
البسباس	البسباس،العصفور، زريزر.
الذرعان	الذرعان، شبيطة مختار، شيحاني.
بوحجار	بوحجار، عين الكرمة، واد الزيتون، حمام بني صالح.
بوثلجة	بوثلجة، بحيرة الطيور، الشافية.

المصدر: **S.D.A.T.W El Tarf : phase 2**

4/ مناخ وتضاريس المنطقة

تمتاز ولاية الطارف على العموم بمناخ رطب ومعتدل، تطل على البحر الأبيض المتوسط وهذا ما يجعل التيارات البحرية الرطبة تتغلغل إلى المنطقة، حيث رطب حار في الجهة الشمالية ورطب بارد في الجهة الجنوبية، أما معدل سقوط الأمطار فهي تتراوح ما بين 900 إلى 1200 مم/ سنويا، كما تتميز بطابعها الفلاحي والسياحي وتنوّعها البيئي، فهي تتكون من أنظمة إيكولوجية متعددة ومعقدة، هذا

[1] المرجع نفسه، ص 05.

الطابع مرّكب من المناطق الرطبة المحمية، غابات كثيفة خضراء، شريط ساحلي تزينه واجهة بحرية ساحرة وشواطئ جميلة، جبال، سهول ومروج خضراء[1].

5/ الغطاء النباتي

تغطي الغابات ما نسبته 86% من مساحة الولاية، تتميز بالفلين، البلوط والصنوبر البحري، كما تزخر هذه الغابات بالعديد من الحيوانات والطيور التي تتيح ممارسة الصيد السياحي[2].

6/ الثروة الحيوانية

إن تنوع الأوساط الطبيعية والبيئية من بحر، غابات، بحيرات، كثبان رملية، سهول وجبال كان له تأثير هام في تنوع الحيوانات خاصة النادرة جدا، كالفقمة والأيل البربري في الغابات الجنوبية والشرقية، سمك الأنقليس في البحيرات الكبرى (طونقا، أوبيرا والملاح)، بطة الأيرسماتير دات الرأس الأبيض (بحيرة الطيور وطونقا) واللقلق الوردي[3].

المطلب الثاني : المؤهلات السياحية للولاية

تعد ولاية الطارف مركزا سياحيا متميزا، لما تملكه من مؤهلات سياحية هائلة وفريدة من نوعها، طبيعية، بيئية، تاريخية وثقافية. هذه المؤهلات تتيح لها بعث فرص الإستثمار فيها وتحقيق سياحة محلية مستدامة[4].

1/ المواقع الأثرية والمعالم التاريخية

فضاء ولاية الطارف ثري بمواقع أثرية وتاريخية وبقايا آثار ومعالم ترجع إلى حقب تاريخية مختلفة وتشكل مصدرا مهما في تنمية السياحة الثقافية والتاريخية، حيث تحصي الولاية 14 موقعا أثريا مصنفا وطنيا[5] :

قلعة الطاحونة : طاحونة هوائية للعهد التركي، أسست في القرن السابع عشر بنيت سنة 1694 بأعلى هضبة مجاورة للميناء، حصنت بأربعة مدافع أحدها هو الآن بمدخل فندق المرجان القالة، أسست

[1] المرجع نفسه، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص 06.

[33] المرجع نفسه، ص 06.

[4] المرجع نفسه، ص 07.

[5] المرجع نفسه، ص 08.

قلعة الطاحونة من أجل حماية مدخل الميناء والجهة الغربية والجنوبية للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري آنذاك –القالة- بالإضافة إلى كونه برج لمراقبة السفن وهاديتها[1].

كنيسة القديس سان سيبريان: كنيسة القالة يطلق عليها Saint-Cyprien سابقا، هي بناية معلمية أسست خلال الفترة الإستعمارية إنطلقت الأشغال بها عام 1869 وإستمرت إلى ما بعد 1878[2].

الحصن الفرنسي بالقالة: أنشئ حصن فرنسا بناء على إتفاقية أبرمت في يوم 19سبتمبر 1619 بين الباب العالي وملك فرنسا، وتبعا لهذه الإتفاقية أعيد تأسيس هذا الحصن بإسم الملك الفرنسي تحت إشراف سامسون نابليون سنة 1628 من أجل صيد المرجان. ثم تطور نشاطه من صيد المرجان إلى مركز تجاري يصدر منه مختلف المواد الأولية: الحبوب، الجلود، الشموع. لعب دورا هاما في ربط العلاقة بين العديد من مدن البحر الأبيض المتوسط وبلغ صدى تجارة المرجان بالسواحل الشمالية الشرقية الجزائرية حتى الهند[3].

الحصن يشتمل عل ساحة، حديقة، كنيسة، مقبرة، مخبزة، منازل للضباط ومخازن. يحيط به سورا ومجموعة من المدافع ويتسع لحوالي 800 شخص وبه أطباء وصيادلة[4].

قصر لالة فاطمة بالعيون: الموقع الأثري قصر فاطمة (القصر بما فيه المعاصر الزيتية وقنوات المياه والخزانات) هي مزرعة تعود للفترة الرومانية المؤرخة ما بين القرن الثالث والرابع ميلادي، إستعمل القصر من طرف البيزنطيين الذي أحدثوا عليه تغييرات كثيرة مثل الفتحات التي تتسع من الداخل وتضيق من الخارج مما يؤكد بأنه أستعمل كبرج للدفاع في عهدهم، كما أستغل من طرف المسلمين إلا أنهم لم يحدثوا عليه أي تعديلات وما يثبت ذلك القصة الشعبية المتداولة بين سكان بلدية العيون وهي قصة "لالة فاطمة" التي سمي القصر بإسمها وهي تعد من التراث الشعبي بالمنطقة[5].

خطي شال وموريس:

أ.خط شال: سمي بإسم قائد القوات الفرنسية "موريس شال" وأقيم بالجهة الشرقية من الوطن عام 1958، أنشئ هذا الخط خلف خط موريس من الناحية الشرقية لتدعيمه. ويمتد من ساحل البحر

---

[1] المرجع نفسه، ص 08.

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[3] 09ص المرجع نفسه،

[4] المرجع نفسه، ص 09

[5] المرجع نفسه، ص 09.

المتوسط مع الحدود التونسية إنطلاقا من باب بحر بأم الطبول مرورا بالعيون، رمل السوق، الفرين، عين العسل، الطارف، الزيتونة، عين الكرمة، بوحجار، إلى غاية نقرين بواد سوف مرورا بسوق أهراس وتبسة ويتألف من[1] :

_ خط ملغم بالمفرغات المضيئة، عرضه 50 متر.

_ خط مكهرب قوته 30 فولط، يصل إرتفاعها حوالي متر واحد.

ب.خط موريس: سمي باسم وزير الدفاع الفرنسي "آندي موريس" إنطلق به الأشغال من أوت 1956 وإنتهت سنة 1957، يمتد هذا الخط من الشمال إلى الجنوب إنطلاقا من البحر (البطاح) إلى حدود واد سوف بمحاذاة السكة الحديدية وتفرعت منه عدة خطوط فرعية، يتراوح عرض هذا الخط ما بين ستة إلى 12 متر ويتكون من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بقوة 12 ألف فولط. يمر هذا الخط عبر بلديات ولاية الطارف من الشط، بن مهيدي، عصفور، زريزر، البسباس، الذرعان وشيحاني[2].

المركز الحدود القديم أم الطبول: يقع هذا المبنى في بلدية السوارخ على الطريق الوطني المؤدي إلى نقطة الحدود التونسية الجزائرية، وهذا المبنى الذي لا يمكن أن يلاحظه المارة وهندسته المعمارية ذات طراز نيوموريسكي هو نقطة أم الطبول الحدودية السابقة. مع رواقها المقوس شبه الدائري المدعوم بأعمدة رفيعة ملتوية، تنفتح المعدات بإتجاه فناء صغير كمساحة مركزية[3].

2/ المؤهلات الطبيعية

الشريط الساحلي: يمتد ساحل الولاية على مسافة 90 كلم، ويضم خمسة بلديات ساحلية، به 28 شاطئ، 16 منها مسموح للسباحة، تمتاز هذه الشواطئ بتنوعها من حيث لون ونوع رمالها وكذا تنوّع مساحتها ومناظرها الطبيعية، بعضها لها سمعة وطنية ودولية[4]. ومن أشهر هذه الشواطئ: شاطئ العوينات، شاطئ المرجان، شاطئ القالة القديمة.

[1] المرجع نفسه، ص10

[2] المرجع نفسه، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

[4] المرجع نفسه، ص 12.

المناطق الرطبة: توجد بولاية الطارف مناطق رطبة ذات أهمية عالمية، تتكون من بحيرات ومستنقعات بعضها مصنفة ضمن معاهدة "رامسار". تعتبر دعما إضافيا للسياحة البيئية بالولاية، ومن بين هذه البحيرات وأشهرها ما يلي[1]:

***بحيرة طنقة:** يتألف النظام البيئي فيها من مياه مفتوحة تحيط بها نباتات مختلفة كالقصب والصفصاف، كما يوجد في البحيرات أشجار عائمة في المياه ليس لها مثيل آخر في العالم. ويوجد في هذه البحيرة وحولها أكثر من 82 صنف من النباتات، بما في ذلك 32 نوعا مهددا بالإنقراض. ويوجد في بحيرة طنقة أيضا أنواع حيوانية مختلفة من حيث الشكل والمواطن والحجم ويعتبر أبرزها طائر النحام الوردي الذي يأتي من كينيا لقضاء الشتاء في الجزائر كل عام.

***بحيرة أوبيرا:** تعتبر بحيرة أوبيرا من أجمل الأماكن الممثلة للمناطق الرطبة في شمال إفريقيا والحوض المتوسط، حيث أنها مأوى للكثير من الأنواع الحيوانية كالطيور المائية، تقع على بعد ثلاثة كلم غرب مدينة القالة، كما تبعد عن مدينة عنابة بـ 70 كلم شرقا. يقع بالقرب من هذه البحيرة بحيرتا طونقا والملاح، وتتربع على مساحة 3160 هكتار في قلب مستجمع مائي مساحته 9900 هكتار بعمق 1.24 متر.

بحيرة طبيعية بمياه حلوة مصنفة ضمن الحظيرة الوطنية وصنفت ضمن المناطق الرطبة الدولية المحمية بإعتبارها ملاجئ للطيور المهاجرة (رامسار).

***بحيرة الملاّح:** بحيرة شاطئية تقدر مساحتها ب860 هكتار وهي ذات مياه مالحة متصلة بالبحر بقناة بطول 900 متر.

***بحيرة الطيور:** تقع على بعد 45 كيلومترا من القالة، وهي مصنفة أيضا كمحمية طبيعية تبلغ مساحتها 120 هكتار في فصل الشتاء 70 هكتار في موسم الجفاف. على الرغم من تخفيض حجمها فهي موطن لكثير من الأنواع النادرة للطيور، وإخضرارها دائم.

***محمية القالة الوطنية:** متواجدة في مدينة القالة الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، تزخر بالمرجان وأنواع الأسماك والطيور والحيوانات النادرة، صنفت كمحمية طبيعية عالمية سنة 1871 حسب إتفاقية رامسار للمناطق الرطبة وتتكون من غابات، بحيرات، مستنقعات تعيش فيها حيوانات وطيور نادرة فريدة من نوعها، ولهذا تم تسجيلها كمحمية لليونسكو سنة 1990.

[1] المرجع نفسه، ص 13

3/ المنابع الحموية

تعتبر الحمامات المعدنية أو ما يعرف بالسياحة الحموية أحد أهم الأنماط السياحية لما لها من فوائد على الصحة البدنية والراحة النفسية. إن السياحة الإستشفائية والتي هي من بين أهم المجالات السياحية تعتمد على إستغلال وإستعمال المياه الحارة المستخرجة من الأرض التي تتمتع بطبيعتها الطبية لمكوناتها، وذا إستغلال مياه البحر بعد معالجتها وإكسابها الطبيعة الطبية في علاج شتى أنواع الأمراض. فحسب الدراسات المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة التي تؤكد على أن السياحة الحموية (العلاجية) ستشغل في العشرية القادمة مكانا هاما في العرض السياحي العالمي. فالمؤهلات التي تزخر بها ولاية الطارف في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي ثري ومتنوع وتنافسي وهذا ما يبرر ضرورة تثمينه من أجل تفعيله قصد الحصول على حصة من الأسواق السياحية القريبة في المرحلة الأولى والبعيدة لتعطي الولاية فرصة لتطوير سياحة رفيعة وذلك لإدراجها في مسار السياحة الحموية[1].

ومن بين المنابع الحموية وأبرزها في هذا المجال، والتي سيتم تهيئتها بناء على التوجيهات المنبثقة عن مخطط التهيئة السياحية للولاية .S.D.A.T)

[1] وضعية السياحة الحموية بولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية الطارف، 2022

الجدول رقم09 : الخصائص العلاجية للمنابع الحموية في الولاية

إسم المنبع	الموقع (البلدية)	درجة حرارة المياه	الخصائص الكيميائية	الخصائص العلاجية
حمام سيدي طراد	الزيتونة	63°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات، المغنيزيوم	الروماتيزم، الأعصاب، الجهاز التنفسي.
حمام ماكسنة	بوقوس	38°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات، المغنيزيوم	مياه قليلة التمعدن ولا تقدم جودة علاجية محددة
حمام زطوط	بوحجار	45°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات، المغنيزيوم	الجهاز العظمي، القنوات الصفراوية، أمراض النساء، ضعف الدورة الدموية، إرتفاع ضغط الدم، تصلب الشرايين، الأمراض الجلدية، مراض الجهاز التنفسي.
حمام زايد	بوحجار	42°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات.	الروماتيزم، أمرض النساء وغيرها العديد من الأمراض
حمام بني صالح	بني صالح	48°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات، المغنيزيوم	الروماتيزم، الشرايين، أمراض النساء.
حمام سيدي جاب الله	بحيرة الطيور	37°د	كلوريدات الصوديوم، البيكاربونات، المغنيزيوم	الأمراض الجلدية، الروماتيزم وغيرها

المصدر: وضعية السياحة الحموية بولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعات التقليدية للولاية.

4/ غابات وأماكن الراحة والإستجمام

الطابع الجبلي الذي تتميز به الولاية جعلها تضم العديد من الغابات التي تمثل مقصدا للسياح قصد الإبتعاد عن ضجيج المدينة وضوضائها. زيادة على الغابات خصصت الولاية مرافق سياحية للتسلية والترفيه من بينها :

أ.غابات الراحة و الإستجمام

***غابة الراحة القرقور:** غابة واسعة تقع بين بلدية الطارف وبلدية بوثلجة، تحتوي على العديد من الألعاب الترفيهية للأطفال والعائلات، تستقطب عددا كبيرا من السياح خاصة في فصل الصيف.

***غابة الإستجمام عين العسل:** حديقة نباتية في بلدية عين العسل، يطلق عليها تسمية الروضة تقدر مساحتها بحوالي 11 هكتار، تستقبل السياح حتى في الليل.

***غابة الإستجمام "طونقة":** منتجع سياحي هام للترويح على النفس وكسر الرتابة السنوية تجده بين أحضان بحيرة "طونقة"التي بسطت جناح منسوبها المائي ليعانق محيطها الغابي الذي يحمل إسمها مشجرة طونقا، مفجرة إبداع جمال الطبيعة في أوج عطائها السحري.

ب. أماكن النزهة والترفيه [1]

***حديقة الحيوانات والتسلية البرابطية:** تبعد الحديقة حوالي ثمانية كلم عن بلدية القالة و65 كلم عن عنابة، تقع في أجمل المحميات الطبيعية عالميا، تطل على شريط ساحلي60 كلم بجانبها الكثير من البحيرات، بها حديقة ألعاب مائية وعدة نشاطات وفضاءات ترفيهية للأطفال وجميع أفراد العائلة.

***مسرح الهواء الطلق:** مسرح الهواء الطلق "عمار العسكري" بمدينة القالة مخصص لتنظيم سهرات فنية، يحتضن سنويا فعاليات المهرجانات الفنية بطبوع تشتهر بها بلادنا منها البدوي، الشعبي والمالوف والموسيقى العصرية الشبابية، بمشاركة فنانين على المستوى المحلي والوطني.

***ميناء القالة القديم:** يعود تاريخ ميناء القالة القديم إلى الحضارة الفينيقية والنوميدية، تأسس كمناء صغير ومن بقايا بناياته القديمة توجد حاليا آثار أكوام من الإسمنت المسلح في البحر، وهناك قبور عديدة حفرت في الصخور بين البحر تعود إلى القرن الخامس ق.م.

[1] مرجع سابق، ص 17.

***حديقة 5 جويلية:** حديقة عمومية تقع بمدينة القالة بمحاذاة الطريق المؤدي إلى ولاية عنابة، سميت بهذا الإسم تخليدا لذكرى الإستقلال خصوصا وأن هذه المنطقة شهدت أحداث الثورة التحريرية المجيدة.

5/ الصناعات التقليدية

تشكل الصناعة التقليدية عنصرا هاما في إبراز التراث المحلي والوطني المتعدد الأوجه والأشكال، فهي تعمل على تجسيد الهوية الوطنية، وهي إلى جانب ذلك تعتبر نشاطا إقتصاديا هاما يساهم في المجهود الوطني للتنمية والتطور، حيث أنها تخلق مناصب عمل للشباب والنساء الماكثات في البيت بالإضافة إلى إدماج المرأة الريفية في المجتمع من خلال إبراز مختلف أعمالها الحرفية[1].

ومن بين الصناعات التي تشتهر بها ولاية الطارف خاصة بلدية القالة "صناعة الحلي التقليدية من المرجان"، حيث تشتهر بلدية القالة بأجود أنواع المرجان الذي يعتبر المادة الأولية لصناعة مختلف أنواع الحلي التقليدية.

صناعة الغليون: هو نبات معروف محليا بإسم البوحداد، يتميز بخاصية مقاومته للحرارة والنار، حيث تستعمل جذور هذه النبتة في صنع منتوجات تقليدية خاصة أدوات التدخين.

صناعة السلالة: تصنع السلالة (القفة) من نبات السمار، ويسمى محليا بمادة الدوم، ويتواجد بكثرة في ضفاف البحيرات حيث يصنع منه الحرفيون عدة أنواع من المنتوجات التقليدية خاصة (الزرابي، القبعات، القفف، إلخ).

صناعة الفخار: إن هذه الحرفة متوارثة من جيل إلى جيل، وهي من أقدم الصناعات التي إبتكرها الإنسان وهي فن يدوي في تطوير الطين إلى صناعة منتوجات تقليدية من الفخار مثل: الأواني الفخارية، التحف الفنية.

اللباس التقليدي: يعتبر اللباس التقليدي من أشهر التراث المدني لولاية الطارف والذي يعبر عن ثقافتها وتقاليدها، حيث تلبس المرأة الطارفية "قندورة الفتلة" التي تعبر عن تقاليدها وأصالتها في مختلف المناسبات.

[1] مرجع سابق، ص 18.

6/ البنية التحتية لولاية الطارف

إن المشاريع الإستثمارية من تطوير الأقطاب والقرى السياحية من أجل تعزيز وجهة الجزائر وزيادة تنافسيتها وجاذبيتها لا تكفي وحدها لتحقيق هذه الغاية، إذ يجب بالضرورة توفير سيولة تدفقات النقل السياحي بين الميناء أو المطار والمناطق السياحية، بحيث يجب أن تأخذ سعة الحمولة للبنية التحتية في الاعتبار الطلب الكبير على النقل على مدى فترات قصيرة نسبيا (فترة الصيف التي تعرف الآلاف من الوافدين والمغادرين على سبيل المثال). وعليه يمكن أن نستعرض أهم هذه البنى التي تتوفر عليها الولاية[1]:

أ.إمكانية الوصول عبر الجوّ: إن وجود مطار عالمي المستوى يزيد بشكل كبير من إمكانية الوصول إلى مركز الإمتياز السياحي الشمالي الشرقي. حيث يقع المطار الدولي "رابح بيطاط" على بعد ثمانية كلم جنوب مدينة عنابة في الشرق الجزائري، حيث يعتبر المطار قيمة إضافية لولاية الطارف وذلك نظرا لقرب المسافة لأنه يسمح بالفعل بالوصول المباشر للولاية عبر الطريق الوطني رقم 84 (RN 84 A) فهو يبعد عنها بمسافة 55.2 كلم لمدة 59 دقيقة[2].

كما يمكن للعملاء المحليين والدوليين من الإستفادة من البنية التحتية للمطارات الإقليمية إذا لزم الأمر: جيجل على الساحل إلى الغرب، سطيف وقسنطينة إلى الجنوب الغربي وتبسة إلى الجنوب الشرقي.

ج. الموانئ: على الرغم من أن ميناء عنابة موجه لأغراض تجارية بشكل أساسي، إلاّ أنه يستقبل حوالي 17.000 مسافرا.

ومن جهة أخرى وعلى مستوى ولاية الطارف فهي تتوفر على مينائين: ميناء الطارف، وميناء القالة، حيث يمكن أت تتوفر من خلالهما خدمات إستقبال قوارب النزهة الصغيرة والمتوسطة الحجم للنزهات المحلية أو حتى الإقليمية بما فيها ذلك من وإلى طبرقة في تونس[3].

[1] SDAT El Tarf, PHASE 1, (Rév), p56.

[2] Ibid, p56

[3] ibid, p56.

ب. الطرقات :

الشكل رقم 04: شبكة الطرق الرابطة بين الطارف والولايات المجاورة والحدود التونسية.

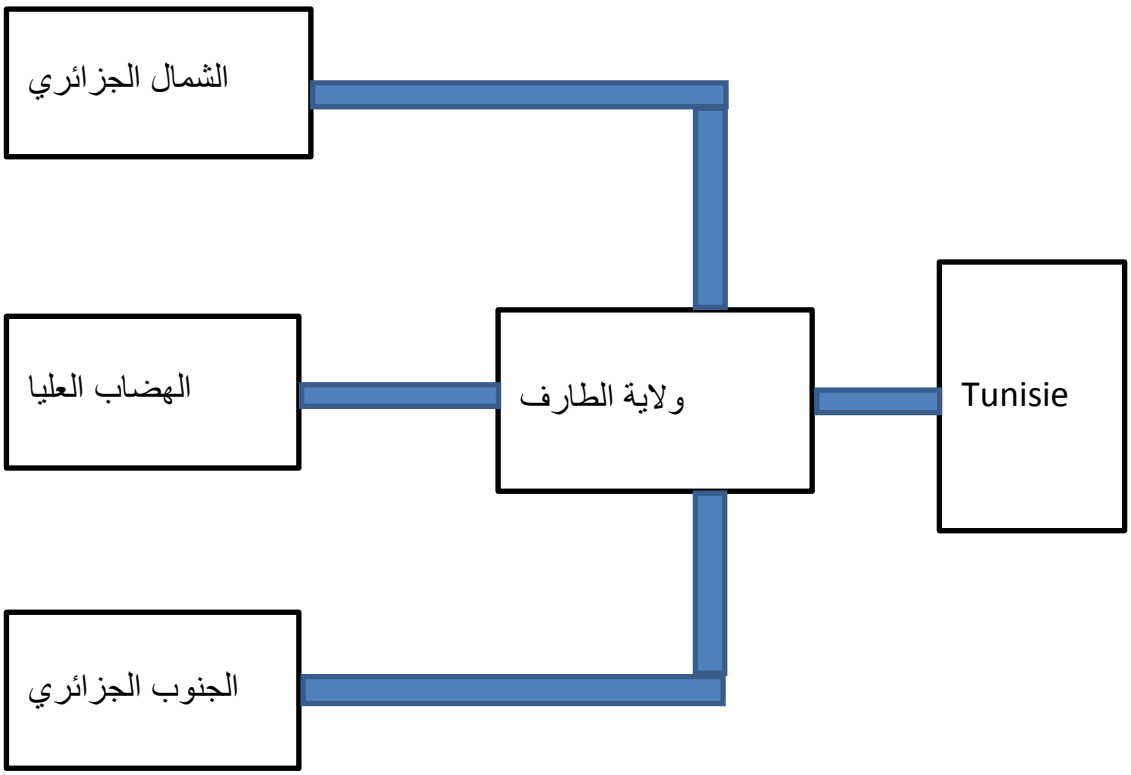

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الطارف.

يوضح الشكل أعلاه أهمية التجارة بين منطقة الهضاب وكذلك المنطقة الشمالية من الجزائر، جنوب الجزائر والجمهورية التونسية وذلك راجع لشبكة الطرق الرئيسية التي تتمتع بها الولاية التي تضمن التبادلات للبضائع والأشخاص. وبإعتبار ولاية الطارف وجهة هامة خلال موسم الصيف، خاصة أنها واحدة من المداخل الرئيسية إلى الحدود التونسية فإن شبكة الطرق بها تساهم في التخفيف من حركة المرور.

***الطريق السيار شرق-غرب:** يبلغ طول قسم الطريق السريع الذي يعبر ولاية الطارف 88 كلم، حيث يسمح هذا الطريق بالإتصال مع 17 ولاية من الشمال التي يعبرها الطريق من الشرق إلى الغرب، وفي نفس الوقت فهو يخفف حركة المرور على الطريق الوطني رقم 44 (RN 44). ومن شأن إستكمال

هذه البنية للطرق في ولاية الطارف أن يحفز التجارة في المراكز الحدودية "العيون" و"أم الطبول" فضلا عن تحسين التكامل الإقليمي لولاية الطارف[1].

الشكل رقم05 : شبكة الطرقات لولاية الطارف.

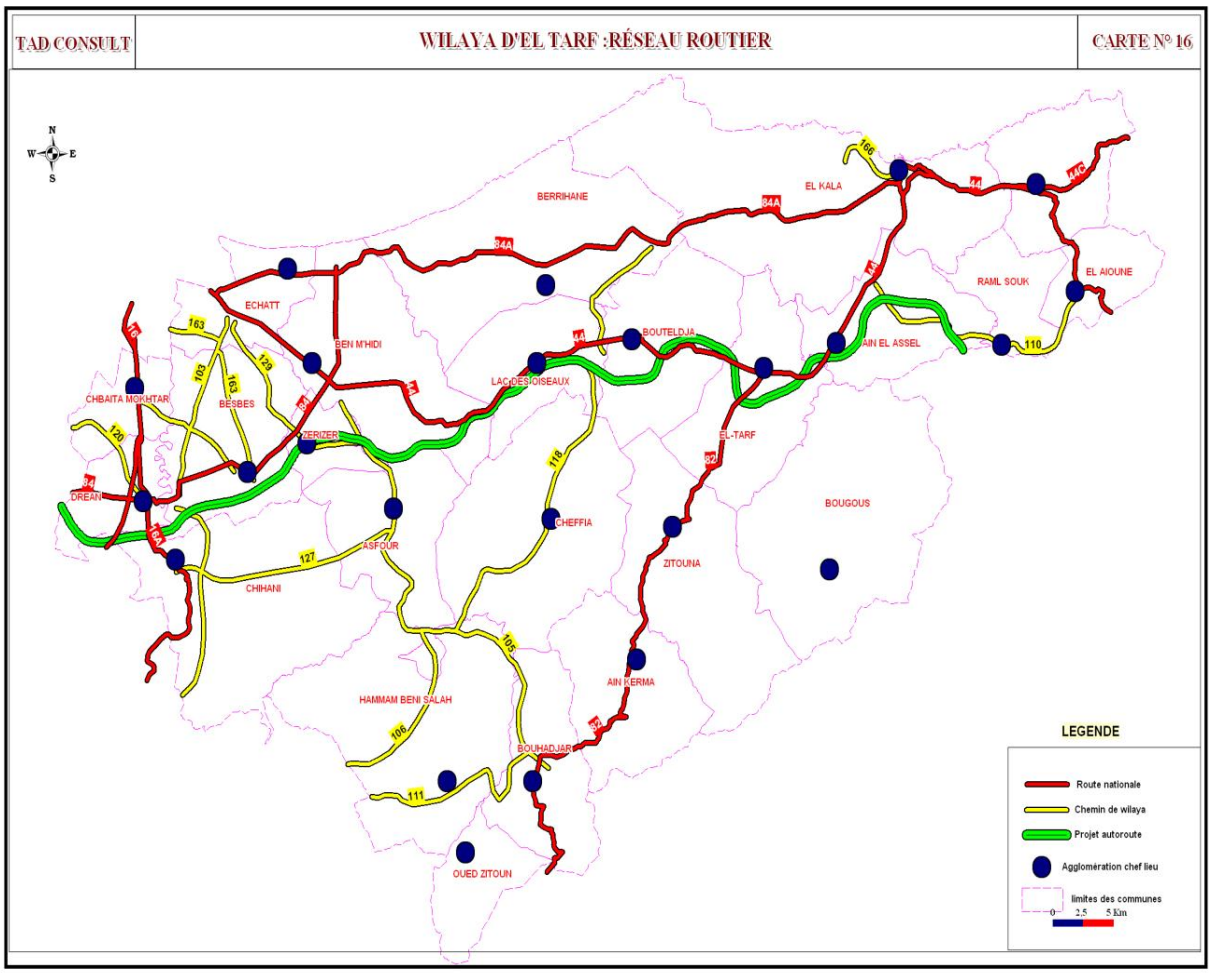

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

بالإضافة إلى هذا الإطار الرئيسي المكون من الطرق الوطنية، فإن هذه الأخيرة لديها شبكة طرق ثانوية من طرق الولايات التي تعتبر بالنسبة للبعض ذات أهمية إقليمية بحيث يمكن لها أن تشكل همزة وصل بين الولايات المجاورة مما سيخفف كذلك من حدة حركة المرور على الطرق الوطنية. ومن

[1] Ibid, p56-60.

جهة أخرى تشارك هذه الطرق في الجهود المبذولة لفتح جزء كبير من أراضي الولاية وخاصة فك العزلة عنها[1].

ويمكن حصر الهياكل الأساسية لولاية الطارف في الجدول التالي :

جدول رقم10: الهياكل الأساسية للطرق لولاية الطارف

الطرقات	المساف (كلم)
الطرق الوطنية	297.618
الطرق الولائية	286.92
الطرق البلدية	968.55
الطريق السيار شرق-غرب	88

المصدر: وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، http://www.mtp.gov.dz/

إضافة إلى الهياكل الأساسية الأخرى للطرق والمتمثلة في المنشآت الفنية حيث تتوزع هذه الأخيرة في ولاية الطارف على النحو التالي[2] :

- 50 منشأة فنية على الطرق الوطنية.
- 22 منشأة فنية على الطرق الولائية.
- 46 منشأة فنية على الطرق البلدية.

هذا وإضافة إلى الشروع في دراسة مشروع السكة الحديدية "القالة-عنابة" بعد أن كان متوقفا منذ سنة 2012م، حيث تراهن السلطات المحلية وخاصة على ضوء الدراسة الأخيرة، على الإسراع فيها لإعادة بعث مشروع الخط الرابط بين ولاتي عنابة والطارف وصولا إلى أقصى الحدود الشرقية مع تونس، وذلك على مسار الخط القديم الذي مازالت بعض شواهده ظاهرة للعيان على الطريق الوطني رقم 44 على مسافة 90 كلم، مرورا بستة بلديات وعدة تجمعات سكانية ثانوية من

[1]. Ibid, p 60

[2]، http://www.mtp.gov.dz mai 2023.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

عنابة غربا وبلديات ابن مهيدي، بحيرة الطيور، بوثلجة، الطارف، عين العسل، القالة وأم الطبول شرقا[1].

الشكل رقم 06: خريطة توضح جميع الإمكانيات لولاية الطارف

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية للطارف.

يمثل الشكل أعلاه خريطة الولاية، حيث يمكن من خلالها التعرف بشكل أفضل على أهم الهياكل التي تتوفر عليها الولاية سواء من بنى تحتية والمتمثلة في الطرقات، الموانئ، وغيرها. كذلك يمكننا رؤية المطار الدولي بعنابة "رابح بيطاط" ومدى القرب بينه وبين الولاية، فهو يقع مع حدود دائرة بن مهيدي. إضافة لإلمامها بجميع المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمحميات الطبيعية وكذا الثروة الحيوانية والنباتية التي تحضى بها الولاية والتي تبين لنا مدى غناها بثروات سياحية هائلة تسمح لها

[1] "يربط بين القالة وعنابة: تعليمات بتسريع دراسات مسار خط السكة الحديدية"، https://www.annasronline.com/، 03جوان 2023.

بإقامة سياحة على مدار السنة وتلبي حاجات السواح من جهة أخرى، بالرغم من تسجيل بعض النقائص على مستوى البنى التحتية وخاصة الطرقات.

***فرص الاستغلال SDAT WILAYA**

إن توفر جميع هذه المقومات في إقليم واحد فقط لا يسمح إلّا بإقامة تنمية سياحية تستجيب لجميع أنواع الطلب السياحي، وذلك بتبني التخطيط الإستراتيجي الذي يضمن السير الحسن لعملية التنمية الإقتصادية والتنمية الشاملة، حيث تتمثل فرص إستغلال هذه المؤهلات في ولاية الطارف فيما يلي[1]:

_ تشجيع إهتمام كبار المستثمرين الأجانب والجزائريين، للإستثمار في مناطق التوسع السياحي بالولاية (ZET).

_ الإستجابة للطلب السياحي الجزائري لتطوير سياحة شاطئية عائلية بلمسة عصرية.

_ إستغلال المكانة السياحية لولاية عنابة لجذب التدفقات السياحية لولاية الطارف.

_ الإستفادة من الثروة الطبيعية التي تتمتع بها الحديقة الوطنية بالقالة للدخول في التوجه العالمي للسياحة البيئية.

إلّا أن هذه المقومات تبقى دون إستثمار فيها وذلك أن إستراتيجية الولاية غير دقيقة وغير منفذة أو تمت صناعتها من قبل مختصون في المجال، ذلك أن بناء سياحة مستدامة بإستغلال هذه الموارد يستلزم جهود جبّارة أولها رسم سياسة تسويقية مضبوطة تستهدف فئة معينة لتلقى أكثر إقبال عليها[2].

[1] Schémas directeur d'aménagement touristique de la wilaya d'El Tarf, Prespective de développement et stratégies d'aménagement touristique, p22.

[2] م.م، مهندس سكن وعمران بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية لطارف، 6 أفريل 2023، 12:54.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

المطلب الثالث: تحليل السوق السياحي لولاية الطارف

1/ العرض السياحي للولاية

أ.الحظيرة الفندقية لولاية الطارف

يمثل الجدول الموالي عدد الفنادق في الولاية وتطور عدد الأسرة وعدد الغرف خلال السنوات 2013-2021 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم10 : تطور المؤسسات الفندقية لولاية الطارف2013-2021.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الفنادق	19	18	19	18	19	19	20	18	20
عدد الغرف	505	427	446	444	497	497	537	484	
عدد الأسرة	1405	1099	1167	1137	1267	1267	1347	1223	

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الوثائق الإدارية، لمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الفنادق لولاية الطارف على مدار السنوات 2013-2021 متواضعة جدا، ففي سنة 2014 نلاحظ إنخفاضها بالنسبة لسنة 2013 كذلك بالنسبة لسنة 2020 التي سجلت إنخفاضا مقارنة بسنة 2019 وذلك تزامنا مع فترة إنتشار الوباء Covid-19. كذلك نلاحظ خروج ودخول عدد من الفنادق حيز الخدمة على طول الفترة وذلك لعدم إلتزامها بالمعايير المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

من جهة أخرى لا نغفل عن أن بعض المؤسسات الفندقية نالت تصنيف نجمتين ونجمة واحدة وهذا راجع إلى تطبيق هذه الفنادق المصنفة لشروط دعم مخطط نوعية السياحة.

جدول رقم11 : هياكل إيوائية أخرى لولاية الطارف.

هياكل الإيواء	العدد	طاقة الإستيعاب
مراكز العطل	03	620
بيوت الشباب	03	180
المراقد	39	1755
المخيمات	07	2590

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

هذا بالإضافة إلى خمس مخيمات جديدة طور الإنجاز بطاقة إستيعابية تقدر ب1860 سرير،و46 مؤسسة تربوية مستغلة كمراكز العطل تقدر طاقتها الإستيعابية بـ 11088 سرير[1]. إلا أنه تبقى هذه الهياكل غير كافية وتسجل عجز في إستيعاب التدفقات السياحية مقارنة بالولايات المجاورة، بحيث أن ولاية الطارف في السنوات الأخيرة أصبحت تستقبل مليونين اثنين إلى 3 ملايين سائح خلال موسم الإصطياف. هذا العجز الذي من شأنه أن يجعل السياح التقليديين من داخل الوطن وخارجه يسعون إلى تحويل وجهتهم نحو ولايات سياحية أخرى أو نحو البلد المجاور[2](تونس)، بحيث يبقى مشكل الإيواء المشكل الرئيسي أمام التنمية السياحية بالولاية.

ب. الشواطئ

تزخر ولاية الطارف على طول شريطها الساحلي بأجمل الشواطئ التي تمر بخمسة بلديات، به 28 شاطئ، 16 شاطئا مسموحا للسباحة، وتمتاز هذه الشواطئ بتنوعها من حيث لون ونوع رمالها وكذا تنوع مساحتها، وهم موزعين كالآتي:

[1] وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

[2] نوري. ح، "فيما تقرر اللجوء إستغلال مراكز العطل: عجز في الهياكل السياحة بالطارف ب20 ألف سرير"، جريدة النصر، 04 ماي 2019.

جدول رقم 12: الشواطئ المسموحة للسياحة بولاية الطارف

الرقم	الشاطئ	البلدية
01	مسيدا	السوارخ
02	العوينات	القالة
03	الملاح	
04	الجبل	
05	الشاطئ الكبير	
06	المرجان	
07	القالة القديمة	
08	الرمال الذهبية	
09	قمة روزة	
10	الحنايا	
11	البلح	
12	الدراوش	
13	البطاح	بن مهيدي
14	الصْبَيّ	الشط
15	الشّط	
16	05 جويلية	

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف

2/ الطلب على المنتجات السياحية للولاية

عرف الطلب السياحي على ولاية الطارف أرقاما لا يستهان بها سواء من طرف السياح الوطنيين أو الأجانب خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك على مستوى الفنادق والشواطئ المسموحة للسباحة، أما على مستوى المعالم السياحية من مواقع تاريخية، محميات، غابات الراحة والاستجمام وغيرها لم

نستطع الحصول على نسب الطلب السياحي عليها، لذلك سنركز على الطلب على الفنادق والشواطئ للفترة المحددة.

جدول رقم13 : تطور عدد السياح الوافدين على فنادق الولاية والليالي المقضاة بين سنوات 2021/2013

السنوات	2013		2014		2015		2016	
	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين
جزائريين	4.913	26.488	4.558	33.236	36.075	26.740	7.627	26.046
أجانب	137	1153	771	961	881	746	670	782

2017		2018		2019		2020		2021	
الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين	الليالي	الوافدين
37.400	26.706	9.552	21.214	9.843	23.573	6978	6221	3.800	11.550
575	1050	359	2086	327	1267	208	193	74	50

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الوافدين، والليالي المقضاة على مستوى فنادق ولاية الطارف تعرف عدم إستقرار، فتارة تكون مرتفعة وتارة أخرى تنخفض بالنسبة للسياح الأجانب أو الجزائريين على حد سواء، خاصة سنة 2020 حيث إنخفض عدد الوافدين وعدد الليالي المقضاة بشكل كبير وذلك تزامنا وأزمة Covid-19.

جدول رقم14 : عدد السياح المتوافدين على الشواطئ لسنوات 2013-2021.

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المصطافين	1.462.351	2.254.390	3.843.610	3.288.065	4.641.675	2.602.165	2.584.305	1.375.850	1.123.100

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف.

يوضح الجدول أعلاه، أن عدد الوافدين على الشواطئ في تزايد مستمر في السنوات 2013، 2014، 2015 ثم عرف تراجعا طفيفا سنة 2016، ليبلغ ذروته سنة 2017 بأكثر من أربعة مليون مصطاف، ليتراجع بعدها سنوات 2018، 2019، 2020، 2021 خاصة السّنتين الأخيرتين اللّتين تزامنتا وأزمة Covid-19.

نظرا لما تم تناوله سابقا من إحصائيات سياحية للفترة 2013-2021، فإن ولاية الطارف لم تستطع إحتواء الفجوة الكبيرة بين هياكل الإيواء وعدد المصطافين، فقدرة الإستيعاب التي توفرها الولاية مجموعة في كل الهياكل تقدر بحوالي 7000 سرير وذلك ما ينعكس سلبا على السياحة في الولاية ويجعل السياح في حالة نفور منها ويتوجهون إلى الولايات الساحلية المجاورة.

وفي جهة أخرى، فإن ذلك النفور يسبب عجز القطاع السياحي في الولاية، حيث أن الإيرادات المحققة من موسم الإصطياف لن تستطيع أن تغطي ما تم إنفاقه. مثال على ذلك: قدرت الميزانية المخصصة لموسم الإصطياف لسنة 2022 بـ43.683.651.00 دج في حين الإيرادات المحققة من موسم الإصطياف من نفس السنة قدرت بـ9.261.200.00 دج، هذا الفارق بين النفقات والإيرادات ليس إلا دليلا على عجز سياسة التنمية السياحية لولاية الطارف وفشلها.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

المبحث الثاني: إستراتيجية ولاية الطارف للتنمية السياحية

في إطار تجسيد السياسة العامة السياحية للدولة الجزائرية، عمدت هذه الأخيرة إلى إشراك جميع أقاليمها لرسم سياستهم الخاصة بالتنمية السياحية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وفق رؤيته الإستراتيجية إلى النهوض بالقطاع السياحي، وذلك تماشيا وخصوصية كل إقليم ومن جهة تحقيق تنمية محلية، وذلك بإشراك جميع الفاعلين في القطاع السياحي كون أن هذا الأخير قطاع متشابك مع عدة قطاعات.

المطلب الأول: تقديم عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية S.D.A.T

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الطارف هو خارطة الطريق نحو تنمية سياحية مستدامة، تحترم الإطار النظامي والقانوني للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، حيث يعتبر هذا المخطط إحدى أدوات الدولة لتجسيد سياستها العامة السياحية محليا وذلك بإشراك جميع الفاعلين الذين ينتمون للقطاع السياحي.

أولا: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية

تتمحور أهدافه حول :

_ هدف السياسة العامة: تحديد نوع السياحة للولاية وتوضيح العلاقة التي تربطها بالإقليم.

_ هدف الإستدامة: في ضوء التوقعات الجديدة للعملاء السياحيين والإتجاهات التي لوحظت، يجب أن يكون أي مخطط سياحي من الآن فصاعدا جزءا من القيم المشتركة مثل التنمية المستدامة بشكل يحقق التنمية الإجتماعية وربحية الإستثمارات.

_ تطبيق "جودة السياحة"، فالجودة الممتازة للخدمات والمنتجات ستكون أحد عوامل النجاح الرئيسية لخطة التنمية هذه[1].

ثانيا: مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتنمية السياحية لولاية الطارف

لقد مرّ المخطط التوجيهي للتنمية السياحية للولاية بثلاث مراحل وهي كالتالي[1] :

[1] , الطارف، مرجع سابق، ص SDAT01

المرحلة الأولى: تحديد وتشخيص المقومات السياحية للولاية.

في هذه المرحلة يتم إعداد تشخيص للسياحة في الولاية يهدف بشكل خاص إلى تحديد :

_ تحديات قطاع السياحة فيما يتعلق بأدوات التخطيط والتنمية المستدامة للإقليم، التهيئة، التنمية المحلية وغيرها من الرهانات.

_تقييم السياسات السياحية على مستوى الولاية، الدولة.

_تنظيم شروط ممارسة الأنشطة السياحية.الحفاظ على الأراضي والمواقع السياحية وإستخدامها وتعزيزها.

_ تضارب الإستخدام الذي يمكن أن يسببه إحتلال الأراضي من طرف البشر.

المرحلة الثانية: آفاق التنمية وإستراتيجية التهيئة السياحية

هذه المرحلة يتم فيها صياغة عدة إقتراحات لنوع السياحة في الولاية وتحديد الإستراتيجية الأمثل التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية السياحية فيها، حيث حُددت في هذه المرحلة أنواع السياحة المقترحة في الولاية من خلال الجدول التالي:

[1]المرجع نفسه، ص ص

جدول رقم15: أشكال السياحة المتوافقة مع خصائص ولاية الطارف

الفئات الرئيسية للسياحة	الأشكال الرئيسية للسياحة
الأشكال التقليدية	*السياحة الشاطئية.*السياحة الثقافية. *السياحة الطبيعية. *السياحة الدينية.
الأشكال المعاصرة	*السياحة التجارية. *سياحة الأعمال. *سياحة اجتماعية. *سياحة ريفية *سياحة رياضية. *سياحة بيئية.
أشكال محددة	*سياحة تذوق الطعام. *السياحة الطبية. *سياحة الفروسية. *سياحة الأحداث.

المصدر: مخطط التهيئة السياحية لولاية الطارف.

يوضح الجدول أعلاه مختلف الأشكال السياحية التي يمكن أن تكون متوفرة على مستوى ولاية الطارف، وذلك لتمتع هذه الأخيرة بمختلف المقومات التي تخول لها أن تتبنى أنماطا مختلفة للسياحة تمكنها من الإقامة لسياحة على مدار السنة، وليس خلال موسم واحد فقط. حيث يبين الجدول ثلاث أشكال للسياحة في ولاية الطارف تقليدية، معاصرة وأخرى أشكال محددة. إلا أنه وفي الوقت الراهن يجب على الولاية الإلتزام بتطوير السياحة التقليدية أولا، كونها لم تحقق إكتفاء في توفير الخدمات اللازمة أو المنتجات ذات الجودة.

المرحلة الثالثة: هي خطوة ترسيخ إستراتيجية التنمية السياحية المختارة، أي يترجم فيها من الناحية العملية التوجهات الإستراتيجية المحددة في المرحلة الثانية من إعداد المخطط.

ويمكن تلخيص مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الشكل الموالي :

الشكل رقم06: مراحل صنع السياسة السياحية حسب المخطط التوجيهي لولاية الطارف.

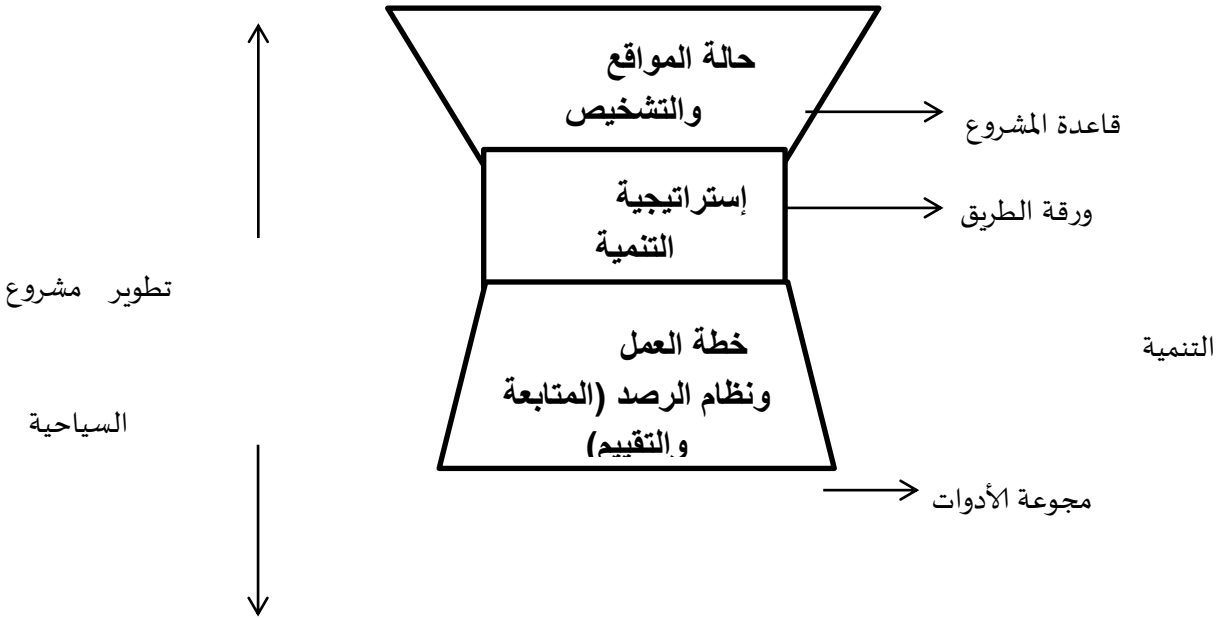

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الطارف.

ثالثا: الاستراتيجيات المتبناة لتحقيق التنمية السياحية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية الطارف

***الإستراتيجية أ :** إعتمدت هذه الإستراتيجية على الثروة المائية كمحور أساسي في صياغتها. فهي تمكن من تطوير إستراتيجية متماسكة لبناء وجهة للولاية بالإعتماد على التسويق السياحي بلغة سهلة في متناول الجميع.

تتكون هذه الإستراتيجية من خمسة محاور كالآتي:

1/إنشاء مؤسسة سياحية منظمة ومحترفة، من خلال:

- خلق موقع سياحي للتسويق والترويج لإدارة الطلب السياحي الأجنبي والمحلي.
- فتح مكتبين سياحيين على مستوى بلدية الطارف وبلدية القالة، منظم ومزود بوسائل الإستقبال والإعلام والترويج والإتصالات.
- تطوير منصة رقمية لمراقبة الإستراتيجية وتقييمها، تقديم المشورة والدعم لقادة المشاريع.
- ترقية جميع أماكن الإقامة السياحية الموجودة.

2/ تطوير عرض عالي الجودة بجانب البحر، من خلال:

- دراسة إمكانية عمل ممرات محمية للمشي على جزام الكثبان الرملية مع المحافظة عليها.
- تحديد خطط التنمية لمناطق التوسع السياحي من خلال التوازن بين الأنشطة السياحية والحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- إضافة أنشطة سياحية للترفيه على الشاطئ كالغوص وغيره.
- تطوير فندق "لا ميسيدا" ليصبح منتجعا ساحليا ذا مكانة دولية.

3/ إنشاء أنشطة ترفيهية حول البحيرات الطبيعية والأراضي الرطبة.

- إنشاء مركز للتعريف بالبحيرات والبحار والأنهار الموجودة في الولاية للإكتشاف والتعرف على الحيوانات والنباتات الموجودة بها.
- إنشاء قاعدة إبحار على إحدى البحيرات الطبيعية.
- إنشاء مسارات إكتشاف المستنقعات بالقوارب.

4/ إنشاء عروض سياحية جديدة حول المياه في المناطق الجبلية

- بناء مجمع حيوي عصري بحمام "سيدي طراد".
- تطوير محيط البحيرات الصناعية لجعلها مواقع ترفيهية مزوّدة بمعدات ضوئية تعزز الإستهلاك العائلي الآمن.
- إكتشاف الأودية الجبلية من خلال المسارات الطبيعية للمشاة رفقة مرشدين سياحيين.
- إنشاء مشروعين رئيسيين متمثلين في حوض أسماك عملاق ومركز ترفيهي وذلك لزيادة جاذبية ولاية الطارف.

6/ تنظيم الإستقبال نحو أماكن الإقامة والمطاعم الجديدة

_ تعزيز هياكل الإستضافة.

_ تزويد مناطق التوسع السياحي بهياكل إيوائية بيئية في الحديقة الوطنية للقالة أو بالقرب منها.

***الإستراتيجية ب:** تتمحور هذه الإستراتيجية حول خمس محاور هي:

1/ إنشاء مؤسسة سياحية منظمة ومحترفة.

2/ بناء مجال للترفيه حول "عالم البحر" .

- إنشاء ثلاث أقطاب سياحية على طول الساحل:

*قطب 01: منتجع ساحلي يضم العناصر الهيكلية التالية:

- شاطئ على أعلى مستوى (مطاعم الأكل الخفيف، ترفيه للأطفال، ممر خشبي، كراسي إسترخاء، مظلات).
- مسبح بمياه البحر ومسبح داخلي بمياه عذبة مع ألعاب مائية.
- أماكن إقامة مستوحاة من البحر الأبيض المتوسط (منازل الصيادين، أكواخ خشبية...).
- مركز للمؤتمرات والندوات.

*قطب 02: مجمع ترفيهي كبير حول "أكوالاند" مع مجموعة من أماكن الإقامة والمطاعم والمحلات التجارية.

*قطب 03: مجمع للعلاج بماء البحر.

- إنشاء شبكة من الشواطئ ذات الطابع الخاص والمجهزة على طول الساحل لإستيعاب أنشطة محددة.
- إنشاء متحف عن عالم البحار.
- تأهيل بلدية القالة لجعلها منتجعا سياحيا ذا مكانة دولية وتعزيز جاذبيتها من خلال حوض أسماك عملاق مخصص لحيوانات البحر الأبيض المتوسط.

3/ **إنشاء منطقة لإستكشاف الطبيعة حول "مدينة البحيرات"** .

- إنشاء "مدينة بحيرات" تلبي مستوى عال من المتطلبات البيئية من حيث التطوير، إدارة المياه والنفايات... بحيث يجب أن تكون ضمن المناطق التي ليست مقيدة بشكل كلي لقوانين الحماية البيئية. حيث تتوفر على الأنشطة التالية:
- مسبح داخلي بمياه عذبة.
- معدات لعب الأطفال ومنطقة للنزهات.
- مواقع الصيد ودروب التنزه في القوارب والزوارق.
- إنشاء مسارات للدراجات للإكتشاف مع نقاط المراقبة ومناطق التنزه.
- تطوير متحف حي حول حياة البحيرة، صيد الأسماك ...

4/ تنظيم عرض للمغامرة ضمن قرية جبلية بالولاية.

- تطوير قرية جبلية على غرار المنتزهات الطبيعية الموجودة.
- إنشاء مركز صحي في حمام "سيدي طراد" حول الينابيع الساخنة مع أماكن إقامة مرتبطة بها.
- تطوير دروب صغيرة للمشي لمسافات طويلة في الجبال وإكتشاف المواقع الأثرية بها مثل "قصر لالة فاطمة".

5/ توحيد هياكل الإقامة لدعم العرض السياحي المستقبلي.

- تشجيع إنشاء سكنات سياحية بالقرب من النقاط السياحية ضمن إطار ميثاق الجودة.
- تعزيز الهياكل لإستضافة الطلبة، الرياضيين، التلاميذ، الندوات...

***الإستراتيجية ج: في قلب البحر الأبيض المتوسط، منطقة سياحية بيئية متميزة.**

وتتكون هذه الإستراتيجية كذلك من خمس محاور أساسية وهي:

1/ إنشاء مؤسسة سياحية منظمة ومحترفة.

- إنشاء موقع إلكتروني ترويجي لإدارة الطلب السياحي سواء من العملاء المحليين أو الأجانب.
- إنشاء مكتبين سياحيين على مستوى بلدية القالة والطارف مجهزين بوسائل الإستقبال، الإعلام، الترويج والإتصالات.
- ترقية جميع أماكن الإقامة السياحية الموجودة.

2/ تنظيم عرض للأنشطة حول الحرف والمنتوجات المحلية .

- تشجيع إقامة مسارات ساحلية في قوارب الصيد، وبدء ممارسة الصيد المحلي بدعم من صيادي ميناء القالة.
- العمل مع أصحاب الأنشطة الفلاحية لتطوير مزارع تعليمية ترفيهية
- دعم عمل الحديقة الوطنية للقالة مع المنتجين التقليديين لتطوير القطاعات الحرفية وترويجها.

3/ تطوير عرض سياحي تعليمي

- إنشاء مركز علمي حول موضوع البحيرات والمناطق الرطبة والذي سيضم:
- قاعات الندوات والمؤتمرات.

- هياكل إيواء جماعية وفردية.
- مدينة علوم مفتوحة لعامة الناس.

_ إنشاء أربعة مراكز تفسير حول حياة الغابة، عالم المستنقعات، الحياة الساحلي لتوزيعها في جميع أنحاء الإقليم.

_ تطوير مجموعة من الوسائل لإكتشاف الطبيعة، كركوب الخيل في الكثبان الرملية.

_ تطوير مفهوم حافلات الركاب مهيئة بطريقة بيداغوجية حول القضايا البيئية.

_ تطوير الشواطئ ومنافذ الوصول إليها لجعلها منتجعات سياحية محمية من التلوث والتنظيم الفوضوي للتدفق غير المنضبط للمركبات، مواقف السيارات غير القانونية، البائعين غير القانونيين....

_ إنشاء منتجع بيئي من خلال تركيز أماكن الإقامة والمطاعم، والخدمات والأنشطة في مكان واحد مع جودة تقديم الخدمات.

_ ربط الشواطئ بمسارات للدراجات للمرور عبر الكثبان الرملية، وتخصيص "حافلات خضراء" لوسائل النقل العام لتقليل التأثير الملوث للسيارات.

5/ بناء أماكن إقامة للسياحة البيئية.

_ دعم بناء أماكن إقامة جديدة مثل "المبيت والإطعام" والمساكن الجماعية، كمساكن البحيرة، منازل الغابات...

_ دعم مشاركة الحرفيين المحليين لتزيين وتطوير هذه الهياكل الجديدة.

_ إعداد شبكة من هياكل المبيت والإطعام كجزء من ميثاق الجودة.

إلّا أن هذه الإستراتيجية لم تحقق سوى أهداف نسبية، ذلك أن الإمكانيات بولاية الطارف ضعيفة ولا يمكنها تغطية ما تحتاجه هذه الإستراتيجية لتسجيدها، إضافة إلى أن المستثمرين الخواص في الولاية غير مكونين في الجانب السياحي مما يجعلهم غير ملمين بالخدمات والتقنيات والآليات اللازم إتباعها في إنجاز المشروع والتسويق للمشروع[1].

[1] م .م، مهندس سكن وعمران بمديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 6 أفريل 2023، 12:54.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

وفي إطار زيادة الجذب السياحي لولاية الطارف والتعريف بها كوجهة سياحية بإمتياز، ركزت الولاية في إستراتيجيتها على تحسين نوعية المنتجات السياحية والخدمات المقدمة من خلال تبني "مخطط الجودة السياحية"، حيث تم تصميم هذا الدليل للمتعاملين السياحيين الذين يرغبون في الإنخراط بصفة إختيارية في نوعية تستجيب لإحتياجات الزبائن، وهو يهدف إلى إطلاعهم على الخطوات التي يجب إتخاذها للترشح للحصول على العلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر"[1].

أولا: أهداف "مخطط جودة السياحة"

يهدف مخطط جودة السياحة إلى جمع كل مهنيي السياحة الذي يلتزمون طواعية بمقاربة جودة تخضع لمتطلبات الزبائن حول علامة وطنية للجودة، "جودة السياحة الجزائر".

ويهدف هذا الإجراء الوطني خاصة إلى:

_ تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال دمج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية ومن خلالها تحقيق إحترافية أكبر.

_ تثمين المناطق السياحية وخلق إستدامة للعرض السياحي الجزائري من خلال وضوح الرؤية وتحسين النوعية للسياح.

_ العمل على إستفادة المؤسسات السياحية المشاركة في هذه العملية عن طريق تقديم المساعدة والأدوات اللازمة لتنميتها، بما في ذلك مرافقتها في عمليات الترميم على ترقية وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين.

_ ضمان ترويج مميز للمتعاملين المشاركين في المقاربة الخاصة بالنوعية من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات التي تحمل علامة "نوعية السياحة الجزائر"، عن طريق ضمان أفضل إندماج في القنوات التجارية من خلال وضع أفضل.

[1] "يوم دراسي حول مخطط جودة السياحة الجزائر PQTA، إعداد مفتشي السياحة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 28 ديسمبر 2013.

ثانيا: الأنشطة التي يقصدها مخطط الجودة

إعتبارا إلى أن مفهوم الجودة يخص مختلف مستويات الإنتاج السياحي، يأخذ مخطط جودة السياحة في الإعتبار العرض السياحي في مجمله، ويغطي جميع الأنشطة السياحية الموجودة على التراب الوطني (الإستقبال، الإسكان والمطاعم والنقل، التنشيط، الترفيه...)[1].

وهكذا فالأنشطة السياحية والمهن المعنية تتمثل فيما يلي:

- ❖ الفندقة.
- ❖ الإطعام.
- ❖ منظمي الرحلات السياحية.
- ❖ الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر.
- ❖ الناقلون (شركات الطيران وتأجير السيارات ...).
- ❖ الدليل السياحي.
- ❖ الدواوين السياحية وكاتب الإعلام والتوجيه.
- ❖ مناطق العبور (الموانئ والمطارات).

ثالثا: إلتزامات الجودة

حدد مخطط "جودة السياحة" لكل نشاط مجموعة المعايير وإلالتزامات التي يجب الأخذ بها لتحسين نوعية الخدمات والمنتجات المقدمة ومختلف الأنشطة التي أشرنا إلها سابقا. حيث يمكن الإلمام بإلتزامات الجودة بشكل عام فيما يلي[2] :

_ مطابقة معايير الجودة.

_ متابعة مقاربة جودة تستند إلى مراقبة خارجية، تضمن التحسين المستمر لجودة الخدمات وبالتالي ضمان علامة جودة موثوق بها للزبائن والحفاظ على مصداقية علامة "جودة السياحة الجزائر" التي تم الحصول عليها.

_ إنشاء خلية دائمة مسؤولة عن المحاسبة الداخلية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

_ ضرورة الخضوع لشروط الإستغلال وممارسة النشاط.

_ الإمتثال لقواعد النظافة والامن.

_ الإندماج في المحيط البيئي، وضع حيز التنفيذ نظام للتكفل ومعالجة الشكاوى المقدمة من الزبائن، تسمح بالتالي أخذ رأي العملاء بعين الإعتبار، وبالتالي جعله وفيا للمؤسسة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذات أهمية خاصة للمستغل نفسه لقياس مدى ضعف الخدمات المقدمة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية.

هذه الإلتزامات تمنح العلامة الوطنية "جودة السياحة الجزائر" لجميع المؤسسات السياحية المعنية التي تحترم الشروط أعلاه.

هذا وبالإضافة قد حدد المخطط إلتزامات كل نشاط على حدى يمكن ذكر منها: الإلتزامات المهنية للجودة الفندقية (94 إلتزام)، الإلتزامات المهنية للوكالات السياحية (26 إلتزام)، الإتزامات المهنية للجودة في هياكل الإطعام (65 إلتزام)[1].

المطلب الثاني: الإستثمار السياحي في ولاية الطارف ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية بالولاية

يعتبر الإستثمار دافعا لعجلة التنمية الإقتصادية كونه عملية إقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان، تحسن دخلهم ومستوى المعيشة وتلبية إحتياجاتهم[2]،فكما تم التطرق سابقا في الفصل الأول إلى أن تحسن الأوضاع المعيشية للسكان ينشأ فيهم حاجات إنسانية كالترويح عن النفس، التعلم، التنقل وما إلى ذلك، حيث يلعب الإستثمار دورا هاما في تحسين العرض السياحي ومواكبته للطلب السياحي. وفي قانون الإستثمار الجديد 22-18 الذي وضعته الجزائر في سبتمبر 2022 حاولت من خلاله ترسيخ حرية الإستثمار وفك القيود التي كانت تفرضها القوانين السابقة خاصة بالنسبة للسياح الأجانب، وذلك تيقنا منها بأهميته ودوره في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[1] المرجع نفسه.

[2] "الإستثمار المفهوم- الأهمية- الأصناف-المتطلبات- المبادئ"، http://uomustansiriyah.edu.iq ، 06 جوان 2023.

أما على مستوى القطاع السياحي فقد جعلت الجزائر منه أحد القطاعات الإستراتيجية المساهمة في تحقيق التنمية، حيث وضعت جملة من المزايا والإعفاءات الضريبية على الإستثمارات السياحية سواء المحلية أو الأجنبية من خلال القانون الأخير للإستثمار.

وفي إطار تجسيد أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية والذي يتضمن مجموعة المخططات التي من بينها مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص، حيث دعت إلى إشراك المستثمرين الخواص لبناء السياحة في ولاية الطارف إلى جانب القطاع العام.

أولا: مشاريع الإستثمار العمومي

إستفاد قطاع السياحة من غلاف مالي يقدّر ب383.341.000 دج لإنجاز 23 عملية قطاعية (20 عملية غير ممركزة وثلاثة ممركزة)، تتمثل في المشاريع التنموية التالية[1]:

- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية S.D.A.T.W(عملية مغلقة).
- دراسة، إنجاز وتجهيز دار الصناعة التقليدية. (نسبة تقدم أشغال الإنجاز: 97%)، (عملية متوقفة في إنتظار الموافقة على طلب إعادة تقييمها).
- دراسة لإنجاز وتجهيز مركزين للإعلام والتوجيه السياحي. (عملية مغلقة).
- دراسة لتهيئة 15 شاطئ. (عمليات منتهية في طور الغلق).
- دراسة التهيئة للمحطة المناخية ببلدية بوقوس. (عملية مغلقة).
- دراسة التهيئة للمحطة المناخية ببلدية الزيتونة. (عملية مغلقة).
- دراسة التهيئة وتحديد معالم دربين للسياحة البيئية بالقالة والزيتونة. (عملية مغلقة).
- دراسات هيدروجيولوجية وتهيئة لستة منابع حموية. (عملية مغلقة).
- تهيئة وتجهيز شواطئ قمة روزا، القالة القديمة، الحنايا ومسيدا. (عملية مجمدة).
- دراسة التهيئة لمناطق التوسع السياحي. (عملية مجمدة)[2]*.

[1] قطاع السياحة بولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 27 جويلية 2017.

*العمليات المجمدة هي عمليات ممنوحة مؤقتا ومعنية بتعليمة السيد الوزير الأول الخاصة بتجميد المشاريع، وقد أُقتُرِحت رفع التجميد عنها نظرا لأهميتها.

إلّا أن هذه الدراسات لم تنجز لحد الساعة ذلك أنه عند دخولها مرحلة الإنجاز تم تجميدها مثال دراسة تهيئة وتجهيز الشواطئ من مطاعم الأكل السريع، مواقف السيارات، الصرف الصحي، فضاء للتسلية، كراء المظلات... وغيرها أين تم تجميدها من طرف الحكومة وذلك راجع للأزمة النفطية آنذاك[1] (2014).

***ملاحظة:** هذه الدراسات نوقشت عام 2014 وعند دخولها حيّز التنفيذ جُمِّدت الميزانية الخاصة بها من طرف الدولة نتيجة نتيجة للأزمة البترولية أنذاك.[2]

ثانيا: مشاريع الإستثمار الخاص بولاية الطارف

قصد توفير كل الظروف لتطوير الإستثمار السياحي وتحسين هياكل الإستقبال كمّا ونوعا وترقية أنماط سياحية مختلفة، تمّت إعادة بعث الإستثمار بالولاية بمنطقتي البطاح والشط والمنابع الحموية، ومدينتي الطارف والقالة، وهذا لتلبية الطلب المتزايد على الإستثمار، وتوفير هياكل إستقبال سياحية جديدة، ذات طراز رفيع، بالإضافة إلى تنويع المنتوج السياحي، لجعل ولاية الطارف مقصدا سياحيا متميّزا[3].

وقبل التطرق للمشاريع الإستثمارية في الولاية، يجب أولا تحديد مناطق التوسع السياحي بها لتسهيل عملية تحديد المشاريع.

جدول رقم16: المناطق التوسع السياحي لولاية الطارف

البلدية	منطقة التوسع السياحي	المساحة (هكتار)	إسم الموقع	المساحة القابلة للتهيئة حسب دراسة معدة من طرف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (هكتار)
السوارخ	مسيدا	565	مسيدا	45
القالة	قمة روزا	900	قمة روزا	50
			كاب ليون	/

[1] م. خ، رئيس مصلحة السياحة بمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 04 أفريل 2023، 11:30 صباحا.

[2] م .خ، رئيس مصلة السياحة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 4 أفريل 2023، 11:30.

[3] مرجع سابق، ص 10.

			القالة السجينة	/
القالة	الحنايا	870	عين طكوكة	34
			بلحاج	22
			الحنايا	51
برحان	المفرغ الشرقي	1600	المرسى	37
			الدراوش	84
			أم الجعب	245
			البطاح الشرقي	192
بن مهيدي بن مهيدي+الشط الشط	المفرغ الغربي	1075	البطاح الغربي	73
			الصبي	155
			الشط	127
المجموع	05	5010	14	1115

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف

يوضح الجدول أعلاه توزيع مناطق التوسع السياحي لولاية الطارف، حيث أن جميعها موزعة على طول الشريط الساحلي للولاية ما يعكس إهتمام الولاية بتطوير السياحة الشاطئية. إلاّ أننا نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي مساحة مناطق التوسع المخصصة هي 5010 هكتار، في حين أن المساحة المخصصة لبناء المشاريع هي 1115 هكتار فقط، وذلك راجع للطابع الغابي الكثيف للولاية وضمها لمحميات طبيعية محمية بإتفاقية "رامسار" الدولية مما يجعل هذه المناطق تحت وصاية مديرية الغابات مما يصعب أعمال تهيئة هذه المناطق من جهة وصعوبة منح رخص البناء للمستثمرين من جهة أخرى. كذلك من حيث العدد، فإن مناطق التوسع السياحي بولاية الطارف قليلة جدا نسبة للولايات المجاورة، فجيجل مثلا تحظى ب19 منطقة للتوسع السياحي علما أن مساحتها الجغرافية أقل من المساحة الجغرافية لولاية الطارف (2577 كلم مربع).

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

يوجد 74 مشروعا سياحيا مسجلا على مستوى ولاية الطارف، ستوفر 14220 سرير و5260 منصب شغل مباشر منها[1]:

- 45 عقد امتياز.
- 29 عقد ملكية.

حيث تم إعتماد 45 مشروعا سياحيا إلى حد الآن من طرف السلطات المحلية للولاية، من شأنها أن توفّر 9646 سرير و3386 منصب شغل مباشر، تتوزع هذه المشاريع كالآتي:

1/ مشاريع الإستثمار السياحي على مستوى التجمعات العمرانية: تم إعتماد 11 مشروعا حتى الآن، تتوزع كالآني:

- أربعة فنادق " 4 نجوم" (إثنين بمدينة الطارف وإثنين بمدينة القالة).
- فندقين "4نجوم" (واحد بمدينة الطارف وواحد بمدينة عين العسل).
- فندق "نجمتين" (بمدينة القالة).
- مركز للمعالجة بمياه البحر بمدينة القالة.
- نزل طريق ببلدية بحيرة الطيور.
- شاليه ببلدية بحيرة الطيور.
- مشروع رياضي سياحي بمنطقة بومالك ببلدية القالة.

هذه المشاريع يمكنها توفير 1112 سرير و404 منصب شغل مباشر.

2/ المشاريع الحموية: قصد الإنفتاح على أنواع أخرى من السياحة ونظرا لوجود ستة منابع حموية هامة بالولاية، وبعد إنتهاء الدراسات الهيدروجيولوجية ودراسات التهيئة للمنابع الحموية، وتحديد الأرضيات القابلة لإستقبال مشاريع حموية شرعت السلطات الولائية في منح الأرضيات للمستثمرين الراغبين في الإستثمار بهذا النوع من السياحة[2].

تم إعتماد سبعة مشاريع حموية إلى حد الآن، يمكنها أن تساهم في تطوير السياحة الحموية بالولاية (العلاج، إعادة اللياقة البدنية، الإستجمام...إلخ)، تتوزع كالآتي :

---

[1] مرجع سابق، ص 11.

[2] مرجع سابق، ص 12.

- مشروعان حمويان بحمام "سيدي طراد" بحمام الزيتونة.
- ثلاث مشاريع حموية بحمام "سيدي جاب الله" ببلدية بحيرة الطيور.
- مشروعان حمويان بحمام "بني صالح" ببلدية بني صالح.

هذه المشاريع يمكنها أن توفر طاقة إستيعاب بـ 1939 سرير و591 منصب شغل مباشر.

3/ موقع البطاح: تبلغ مساحة موقع "البطاح" 73 هكتار، وهو تحصيص سياحي مسير من طرف الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري الحضري لولاية الطارف، يتضمن 29 قطعة، تم بيع أغلب الأرضيات سابقا لمستثمرين خواص وستة تعاضديات لمؤسسات عامة وبنوك، إلّا أن المستثمرين لم يتمكنوا من تجسيد مشاريعهم الإستثمارية، نظرا لتجميد الموقع لأسباب إيكولوجية.[1]

بعد تسوية وضعية الموقع ورفع التجميد عنه، في إطار السياسة الجديدة للولاية الهادفة إلى تجسيد المقصد السياحي البيئي، بعد ركود دام 15 سنة، حيث أعتمد **البناء الخفيف** كشرط أوّل للحفاظ على الطابع البيئي للمنطقة مع إلزام المستثمرين بإستخدام محطات إيكولوجية فريدة لمعالجة مياه الصرف الصحي.

توفر مجمل المشاريع السياحية بالموقع طاقة إستيعاب قدرت ب5000 سرير. و2000 منصب شغل.

وفي إطار زيادة الجذب السياحي لولاية الطارف والتعريف بها كوجهة سياحية بإمتياز، ركزت الولاية في إستراتيجيتها على تحسين نوعية المنتجات السياحية والخدمات المقدمة من خلال تبني "نخطط الجودة السياحية".

المطلب الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف:

بإعتبار أن قطاع السياحة قطاعا متشابكا مع عدة قطاعات إستراتيجية على مستوى الولاية، فإن تنمية هذا القطاع تساهم في القطاعات المتشابكة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإن تهيئة منطقة ما لإنجاز المشاريع السياحية كبناء فندق أو قرية سياحية سيؤدي إلى تهيئة المنطقة ككل من توفير للبنى التحتية المهمة، تزويدها بالطاقة الكهربائية وغيرها من مشاريع التنمية.

[1] مرجع سابق، ص 13.

قطاع الصناعة: لا تزال الصناعة في ولاية الطارف ضعيفة، ذلك أنها قطاع حديث نسبيا في الولاية حيث تم تزويدها بمؤسسات صناعية خاصة وعامة في نهاية ثمانينات القرن الفارط فقط، حيث تنشط هذه المؤسسات عامة في الصناعات الغذائية حيث تظهر علاقة السياحة هنا بالتنمية الصناعية من خلال دفعها إلى تقديم منتجات عالية الجودة مشتقة من منتجات الألبان، الزيتون، الفواكه المجففة إلخ. توزيع هذه المنتجات على جميع هياكل الإطعام في الولاية من فنادق، مطاعم، نزل عائلية ....

القطاع الزراعي: تتميز ولاية الطارف بطابعها الزراعي إلى جانب الطابع السياحي فالزراعة واحدة من المهن الرئيسية للولاية، حيث تمثل المساحة الزراعية المستغلة بها أكثر من 28% من إجمالي المساحة الزراعية المقدرة بـ74.000 هكتار. حيث توفر الزراعة أجود أنواع الفاكهة على المستوى الوطني ما يجعلها قادرة على توفير منتجات عضوية عالية الجودة توفرها للعملاء السياحيين المحتملين.

الصيد البحري: يمكن للصيد البحري بولاية الطارف أن يكون من أهم رافعات التنمية المحلية، بالنظر إلى المؤهلات والمميزات العديدة التي يتوفر عليها الشريط الساحلي للولاية وكذلك البحيرات فيها، حيث يمكن لهذا النشاط أن يزود مختلف الهياكل السياحية بشتى أنواع الأسماك والمأكولات البحرية المختلفة، مما يشجع الإقبال على الصيد البحري مما يوفر بدوره العديد من مناصب الشغل.

تهيئة البنى التحتية: يعمل قطاع السياحة على فك العزلة على العديد من المناطق خاصة الجبلية منها والواقعة في المناطق الوعرة، فإن سياسة الدروب والمسارات البيئية التي إنتهجتها الولاية توفر المسالك للوصول لهذه المناطق وفك العزلة عنها، إضافة إلى تهيئة العديد من الطرق التي تؤدي إلى المناطق والأماكن السياحية التي من شأنها كذلك توفير الإنارة للسكان، توفيرهم بالماء الشروب... وغيرها من ضروريات التهيئة الإقليمية.

أما بالنسبة لتوفير مناصب العمل فإن الولاية إشترطت قبل تقديم العقار الإستثماري توظيف اليد العاملة المحلية، إلا أن إنخفاض عدد المشاريع الإستثمارية في الولاية لا يحقق هذا الشرط وبالتالي لا يحقق تنمية محلية.

زيادة على ذلك وبما أن الإستثمار يستولي عليه الخواص بصفة كلية لا يساهم في تحقيق تنمية محلية للولاية بحيث أن عائدات هذه الإستثمارات تعود لمالكيها ولا يكون للولاية نصيب منها إلّا من الضرائب والتي تكون جد قليلة.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

المبحث الثالث: إستشراف مآلات و آفاق السياحة في ولاية

المطلب الأول: مفهوم الدراسات الإستشرافية

_ يعرفه « shane » على أنه :"تخصص علمي جديد يختص بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات"[1].

_ عرّفه أيضا "إبراهيم سعد الدين"، "علي نصار" وآخرون على أنه :"يفيد في العمل على الإقتراب من البديل الأفضل للمستقبل"[2].

_ ويعرّفه كذلك "إدوارد كورنيش على أنه :"مهارة عملية تنطوي على إستقراء التوجهات العامة في حياة البشرية، التي تؤثر بطريقة أو بأخرى في مسارات الأفراد والمجتمعات".

بالرغم من تعدد التعريفات التي أعطيت للدراسات الإستشرافية، وبالرجوع إلى مضامين التعريفات السابقة، يمكن أن نميز بين ثلاثة مفاهيم أساسية للدراسات الإستشرافية كالآتي:

شكل رقم 07: المفاهيم الأسساسية للدراسات الإستشرافية.

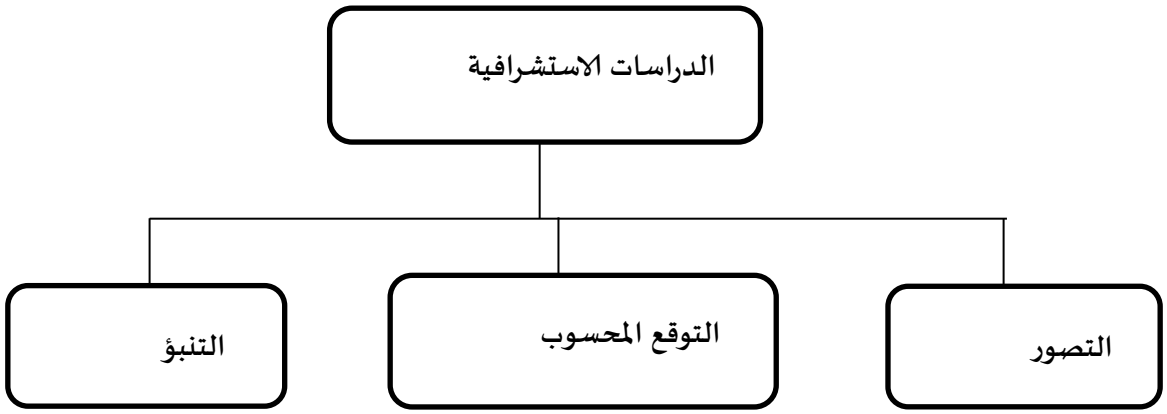

المصدر: عمار لوصيف، "الدراسات الإستشرافية".

التصور Spéculation[1]: يقصد الباحثون بهذا المفهوم، العملية التي يتم من خلالها تكوين صورة متكاملة من للأحداث في فترة مستقبلية، وتتأثر هذه الصورة المستقبلية بعوامل الإبتكار والخيال العلمي من جانب الباحث في محاولة التصميم لهذا التخيل المستقبلي.

---

[1] طارق عامر، **أساليب الدراسات المستقبلية**، (دار اليازوري، عمان، 2008)، ص 23.

[2] ،إبراهيم سعد الدين، نصار علي وآخرون، **صور المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ط 03، مارس 1989) ص 28.

التوقع المحسوب projection[2]: يشير إلى العملية التي تقوم على فهم، وإدراك تطور الأحداث من الحاضر إلى المستقبل، معرفة إتجاه وطبيعة التغير إعتمادا على إستخدام معلومات متنوعة عن الحاضر وتحليلها، والإستفادة منها لفهم المستقبل.

التنبؤ Forcasting: ويتضمن محاولة تكوين صورة مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث، كما يتضمن في نفس الوقت دراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى إحتمال تحقيق هذه الصورة المستقبلية.

ويمكن القول ان الدراسات الإستشرافية هي علم جديد، يقوم على تقييم الماضي والحاضر، وتحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في المستقبل، وذلك من أجل الوصول إلى البديل الأفضل.

المطلب الثاني: أهداف الدراسات الإستشرافية

إن الدراسات الإستشرافية تساعد على صنع مستقبل أفضل، وذلك بفض ما تؤمنه من منافع متعددة، من أهمها ما يلي[3]:

_ إكتشاف المشكلات قبل وقوعها.

_ بلورة الإختيارات الممكنة والمتاحة وترشيد عملية المفاضلة بينها.

_ دراسة المستقبل الممكن.

_ دراسة الأسس المعرفية لبحوث المستقبل.

_ تقييم أفضلية مستقبل بديل.

_ تأويل الماضي وتوجيه الحاضر.

_ التنبؤ والدراسات الإستشرافية.

المطلب الثالث: طرق بناء الدراسات الإستشرافية

توجد طرق عديدة لبناء دراسات إستشرافية، حيث يمكن الإلتفاتة لأهم هذه الأدوات كالآتي[4]:

---

[1] عمار لوصيف، "الدراسات الإستشرافية: مقاربة مفاهيمية"، **المجلة الإنسانية**، م ب، ع 44، (ديسمبر 2015)، ص ص 255-270.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 255-270.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 255-270.

[4] **المرجع نفسه**، ص ص 255-270.

1/ نماذج المحاكاة: ونعني بها نمذجة النظام وتحديد المتغيرات التي تشكل نموذج الظاهرة مع إفتراض سلسلة من الروابط بين هذه المتغيرات.

2/ طريقة دلفي: عبارة عن منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع الدراسة، ويتم إستطلاع الرأي من خلال عمل مناقشة غير مباشرة بين الخبراء بشرط أن كلا منهم لا يعرف شخصية الأعضاء الآخرين وإنما يعرف فقط آراءهم ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول إلى النتيجة التي يطمح الباحث في الوصول إليها.

3/ طريقة عرض المستقبلات البديلة: ويقصد بها طريقة التنبؤ بتصميم صور مستقبلية لمتغيرات متوقعة، أي أنها تعتمد على تعدد الصور التي يضعها الباحث كبدائل مستقبلية.

3/ طريقة السيناريوهات: هي وصف مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسارات أو المسار الذي يمكن أن يؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقا من وضع معين. وتوجد السيناريوهات في أشكال مختلفة ذات إستخدامات متنوعة والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل من إحتمالات.

وإعتمادا على هذه الطريقة (السيناريوهات) إرتأينا وضع سيناريوهات تحولية للسياحة في ولاية الطارف، وقمنا بتعيين الفترة 2022 سنة الأساس-2027 سنة الإستشراف، حيث قمنا بربط هذا الأخير بمتغيرات الواقع الوطني والمحلي والمتمثلة في: الإستقرار السياسي والأمني، إرتفاع أسعار البترول، لامركزية القرار، النفقات العامة على القطاع السياحي والثقافة والوعي السياحي، الإرادة السياسية، تهيئة الإقليم،

حيث إعتمدنا على سيناريوهين، السيناريو التفاؤلي والسيناريو الخطي كما يلي:

***السيناريو التفاؤلي:** إن ما تزخر به الولاية من مقومات طبيعية هائلة يمكنها من صناعة سياحة على مدار السنة، متمثلة في سياحة شاطئية في موسم الحرارة، سياحة بيئية وجبلية في فصل الربيع، وسياحة أثرية وحموية على مدار السنة. حيث قدرت المواقع والمعالم التاريخية في الولاية بأكثر من 100 موقع تاريخي منها آثار ترجع إلى ما قبل التاريخ. حيث يمكن تحقيق هذه النتائج إذا ما توفرت المتغيرات التالية:

*الإرادة السياسية: بحيث يجب أن تكو للدولة الإرادة للنهوض بالقطاع السياحي وتنويع إقتصادها خارج المحروقات وذلك برسم دقيق لإستراتيجيات التنمية السياحية، وتذليل الصعوبات أمام الإستثمار السياحي الخاص وتشجيع البنوك على منح القروض لإنشاء المشاريع السياحية.

*تهيئة الإقليم من توفير جميع البنى التحتية وذلك لتسهيل التنقل من وإلى المناطق السياحية، وتوفير هياكل الإيواء اللازمة ذات الطابع التقليدي التي تعرِّف بعادات وتقاليد الولاية.

*الإستثمار في العامل البشري، فهو العامل الأساسي والأول الذي يعتمد عليه قطاع السياحة حيث يجب الإهتمام بهذا العنصر من خلال تكوين الإطارات والكفاءات في القطاع، خاصة الخدمات من الإستقبال الجيد للسياح، الإستجابة السريعة لطلباتهم ومحاولة توفيرها قبل الطلب عليها، وغيرها من الآليات والتقنيات التي تُكوِّن كفاءات بشرية في في تقديم خدمات ذات جودة.

*الإستثمار في القيم المتعارف عليها لسكان الولاية حيث يعرف سكانها بالجود والكرم والضيافة.

* التحسين من ظروف الإستثمار في الولاية من تهيئة مناطق التوسع السياحي وهذا يقع على عاتق الجماعات المحلية، تسهيل إجراءات سحب القروض الإستثمارية على مستوى بنوك الولاية.

هذه المتغيرات من شأنها توفير السياق العام لتحقيق تتمة محلية في الولاية، إذا ما تم الأخذ بها بعين الإعتبار كون أن السياحة قطاع مرتبط بجميع القطاعات التي يخول لها تحقيق التنمية. فإذا كانت هناك تنمية سياحية حقيقية وموضوعية تحقق تنمية محلية مقابل ذلك في الولاية وجعلها موردا إضافيا للخزينة العمومية.

***السيناريو الخطي:** من خلال هذا السيناريو تبقى السياحة في ولاية الطارف تعرف ثباتا في إتجاهها لا تراجع ولا تطور فيه. وهو إستمرار بقاء الوضع الحالي وبقاء القطاع السياحي للولاية على نفس وتيرة التنمية دون تغيير، وهو وضع يستوجب ثبات أسعار البترول كما هي في الوقت الحالي(إرتفاع سعر البترول نتيجة للحرب الأوكرانية يجعل الدولة تتراجع عن تهيئة هذا القطاع)، والمحافظة على الإستقرار الأمني والسياسي للبلاد والبقاء على نسبة التدفق السياحي للولاية، الإهتمام بالسياحة الشاطئية والبقاء على نفس السياسة السياحية التنموية للولاية أي البقاء على نفس الوتيرة خلال السنوات الماضية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا يمكن ترجيح السيناريو الخطي على أن تبقى وتيرة تطور السياحة في الولاية ثابتة كما هي. ذلك أن قطاع السياحة في الجزائر عامة لا تولي له الإهتمام الكافي لتطويره

وتصنيفه إلى جانب القطاعات الإستراتيجية بها، والأمر هنا يستدعي تغيير سياسة الدولة وتغيير الطابع الإجتماعي لها أي الخروج من الإيديولوجية الإشتراكية، فالسياحة قطاع يعتمد على الإستثمار بالدرجة الأولى والإستثمار هو أساس الرأسمالية الذي أساسه الربحية وكلما كانت الأرباح من هذا القطاع أكبر زادت معها النفقات السياحية التي بدورها ستؤدي إلى تحسين خدمات القطاع السياحي. لذلك وُجب تغيير السياق العام للسياحة في الجزائر. والجدول الموالي يمثل وضعية الأشغال الخاصة بالمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية لسنة 2022.

جدول رقم17 : وضعية مشاريع الإستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية بولاية الطارف.

المؤشرات	العدد
– عدد المشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية	44
– عدد المشاريع المتحصلة على رخص البناء.	43
– عدد المشاريع قيد الإنجاز.	07
– عدد المشاريع المتوقفة.	21
– عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد.	05
– عدد المشاريع المنتهية في طور الدخول حيز الاستغلال.	05
–عدد المشاريع المقترحة للإلغاء من بين 44 مشروع	06
المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال خلال سنة 2022.	**04**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

حيث نلاحظ أن العدد الإجمالي للمشاريع الإستثمارية للولاية 44 مشروع لكن أربعة مشاريع فقط دخلت حيز الإستغلال في الولاية لسنة 2022.

المطلب الرابع: معوقات السياحة في ولاية الطارف

_ أراضي غير مهيئة للاستثمار، مما يجعل أعمال التهيئة على عاتق المستثمرين فيبطئ عملية إنجاز المشاريع.

_ التماطل في منح رخص البناء.

_ الطابع الغابي للولاية وخضوع أغلبية مناطق التوسع السياحي لقوانين المحافظة على البيئة.

_ بنى تحتية غير كافية.

_ عرقلة منح القروض الاستثمارية من قبل البنوك في الولاية.

_ غياب إستراتيجية تسويقية للسياحة في الولاية.

_ الغياب التام الميزانية ا المخصصة لقطاع السياحة في الولاية.

_ نقص مراكز التأطير والتكوين في ولاية الطارف.

الفصل الثالث: السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف

خلاصة الفصل:

حاول هذا الفصل إبراز المقومات السياحية، الطبيعية، التاريخية لولاية الطارف وإبراز الإستراتيجية المتبعة للنهوض بهذا القطاع.

كذلك يستعرض هذا الفصل واقع الإستثمار السياحي في الولاية والذي يشهد غياب تام للشريك العمومي، مما يجعلها عاجزة سياحيا أمام ما تزخر به من مؤهلات.

تناول هذا الفصل كذلك نظرة إستشرافية لما ستؤول إليه السياحة في الولاية للخمس سنوات القادمة حيث إستنجنا أنها ستبقى بنفس الوتيرة الحالية إن لم تغير الإهتمامات الرئيسية للدولة كاملة.

الإستنتاجات

الإستنتاجـــات

إن التطور الذي عرفته السياحة جعلها فاعلا أساسيا في الإقتصاد العالمي، وذلك لإرتباطها بجوانب إقتصادية، إجتماعية، إنسانية وحتى بيئية وسياسية، بحيث أن بعض الدراسات الإستشرافية تنبأت بأنها أضحت المحرك التالي للمحروقات في الإقتصاد الدولي إلى جانب قطاع الخدمات والتكنولوجيا.

إضافة إلى إزدياد الوعي السياحي لدى الشعوب وتحسن مستويات معيشتهم وظهور الرحلات السياحية الجماعية المنخفضة التكاليف أدى إلى زيادة الطلب عليها بتوفير مختلف الخدمات السياحية، وهي الخدمات التي تقتضي تهيئة الإقليم بما يؤدي إلى تجسيد مشاريع التنمية المحلية. فالسياحة قطاع متشابك يستدعي إتحاد جميع الفاعلين الخواص والعموميين، والمؤسسات العامة والخاصة إلى جانب المجتمع المدني السياحي ومشاركة المواطنين في سبيل تحقيق تنمية إقتصادية محلية في إطار التنمية المستدامة التي أصبحت تمثل تحديا أمام تنمية الدول، الأمر الذي جعل الإهتمام الدولي ينصب على القطاع السياحي كونه يحقق تنمية إقتصادية بأقل ضرر ممكن على البيئة، فالسياحة تضمن الحفاظ على المناطق الطبيعية والأثرية للأجيال القادمة.

والجزائر بدورها أولت إهتماما كبيرا للقطاع السياحي من خلال المواثيق وبرامج الدعم الإقتصادي للدفع بعجلة الإقتصاد الجزائري. إلّا أنه في بداية الألفية برزت جديّة الدولة في الإهتمام بالسياحة وذلك بإطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 الذي يعتبر الوثيقة المرجعية للسياحة بالجزائر، وإنبثقت عنه مخططات توجيهية للتهيئة السياحية للولايات، وعلى ضوئه تم رسم السياسة السياحية لولاية الطارف وذلك لتطوير القطاع السياحي فيها كونها ولاية سياحية لها من المقوّمات ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز إلّا أن هذا المخطط لم تظهر نتائجه إلى الآن مما يثبت فشله في تحقيق تنمية سياحية بالولاية، بدليل أنها أصبحت مجرد معبر للدولة الجارة تونس.

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

فشل السياسة السياحية في الجزائر هو أنها في الواقع ليست من أولويات الحكومات المتعاقبة رغم أهميتها. فرضية صحيحة ذلك أن الدولة تدرك أهمية السياحة وقد ظهر ذلك في العديد من المواثيق إلا أنها لم توليها ذلك الإهتمام الكافي لتكون رافدا من روافد الإقتصاد الوطني.

الإستنتاجـــات

الفرضية الثانية

على الرغم من تنوع مقومات العرض السياحي لولاية الطارف فإن مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية محدودة جدا. فرضية صحيحة، وذلك نتيجة للقيود التي تفرضها المؤسسات الإدارية على قطاع السياحة للولاية.

الفرضية الثالثة

القطاع السياحي في ولاية الطارف يحتاج إلى تظافر عوامل وفواعل متعددة لا زالت لم تلتئم بعد لتوفير الشروط المواتية لإقلاع القطاع. فرضية صحيحة ذلك أن الإستثمار السياحي في الولاية يعتمد بصورة كلية على القطاع الخاص مقابل غياب تام للقطاع العام.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا توصلنا إلى ما يلي:

***النتائج العامة للدراسة:**

- أن الإستقرار الذي عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية شكل العامل الأساسي لتطور ظاهرة السياحة، حيث تبين ذلك من خلال الطلب المتزايد عليها من أجل التخلص من الآثار النفسية السلبية التي خلفتها الحربين العالميتين.
- ظهور السياحة مرتبط بتطور وسائل النقل وخاصة الوسائل الجوية.
- تساهم السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة المداخيل بالعملة الصعبة وغيرها، يؤدي إلى زيادة الإنفاق على مختلف الميادين، ما يقود إلى تحسين أدائها، الذي بدوره يحقق التنمية الوطنية الشاملة.
- أن التنمية المحلية عملية واسعة تعمل داخل مكونات الكل بكافة جوانبه بحيث لا يستطيع قطاع واحد من القطاعات تحقيقها كونها عملية مجتمعية متكاملة، إلا أن القطاع السياحي يمكن له تحقيق هذا المبتغى وذلك نظرا لطبيعته التي تقتضي تقاطعه مع عديد القطاعات من نقل، وبنى تحتية، وتهيئة أقاليم، وبنوك، وتأمينات وغيرها كثير.
- يساهم القطاع السياحي في بعث التنمية المحلية إذا ما تم الإهتمام به.

الإستنتاجـــات

- لا يزال القطاع السياحي الجزائري ضعيفا جدا وتكاد تكون نسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي للبلاد منعدمة، بالرغم من المنتوج السياحي الهائل الذي تزخر به الجزائر.
- فشل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في تحقيق تنمية سياحية بالجزائر حيث أنه لم يراع خصوصية الإقليم الجزائري، إضافة إلى رسمه لأهداف بعيدة عن الإمكانيات المتاحة.

***النتائج الخاصة بدراسة الحالة(ولاية الطارف)**

- تنوع عناصر الجذب السياحي لولاية الطارف يخولها لأن تكون منطقة سياحية بإمتياز، إلّا أن نقص الهياكل السياحية وعرقلة تسليم المشاريع الإستثمارية يقف حاجزا أمام هذه الغاية.
- إعتماد ولاية الطارف على السياحة الشاطئية فقط وإهمالها للنشاطات السياحية الأخرى التي تتوفر عليها يحرمها من عائدات سياحية معتبرة التي توفرها النشاطات الأخرى على مدار السنة كالسياحة الجبلية والبيئية.
- الطابع الغابي لولاية الطارف الذي يخوّلها لتنويع الأنشطة السياحية فيها، كإقامة سياحة بيئية خاصة على مستوى الحظيرة الوطنية للقالة التي تضم كافة المقومات الطبيعية لبناء سياحة بيئية جبلية في جميع المواسم.
- بالنسبة للمشاريع الإستثمارية السياحية في الولاية هناك مشروع القرية السياحية بالبطاح الذي سيفتح أبوابه للسياح هذا الموسم 2023، والذي بيّنت دراسته التقنية والإقتصادية أنه سيكون إضافة قيِّمة للسياحة في الولاية خاصة وأنه يضم أنشطة ترفيهية جديدة وضخمة ستكون الأولى من نوعها في الجزائر وحتى في إفريقيا، والذي من شأنه الدفع بعجلة التنمية في الولاية.

ثالثا: التوصيات

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح بعض التوصيات التي من شأنها خدمة القطاع السياحي وخاصة في الولاية:

- فتح المجال أمام الجماعات المحلية في رسم السياسة العامة المحلية للولاية لجميع القطاعات وذلك لتسريع وتيرة التنمية.

الإستنتاجـــات

- ترقية القطاع السياحي إلى جانب القطاعات الصناعية لكي يحظى بإهتمام المستثمرين كونه من القطاعات الإستراتيجية التي تولي لها الدولة إهتماما بالغا مما يخلق فرصا أكبر للإستثمار فيه.
- تسهيل وتذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب والمحليين.
- تفعيل دور السفارات الجزائرية في الخارج للترويج لوجهة الجزائر، فمهام السفارات بالدرجة الأولى هو التعريف بالموروث الثقافي وما تزخر به البلاد من مقوّمات الجذب السياحي، مع التركيز على إبراز حقيقة الإستقرار الأمني في الجزائر ومحو تلك الصورة السيئة التي تشكلت عند السياح بسبب العشرية السوداء.
- بناء إستراتيجية تسويقية لوجهة الجزائر، من خلال تفعيل دور الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) وكذا دور الوكالات والدواوين السياحية.
- تطوير الكفاءات في المجال السياحي والرفع من أداء المورد البشري، وذلك من خلال تعميم معاهد التكوين السياحي في كل ولايات الوطن أو إدراجه كتخصص في الجامعات وذلك بالإستعانة بالكفاءات الأجنبية التي لها تجربة في قطاع السياحة.
- إعادة ضبط السياسة السياحية لولاية الطارف من خلال رسم إستراتيجيات منطقية تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات المتوفرة في الولاية وخاصة المادية والبشرية وفي هذا الصدد نقترح بناء سلسلة فنادق تحترم كل معايير الخدمات السياحية بتصميم تقليدي بحيث يعرِّف بعادات وتقاليد الولاية التي لا زالت تمارس إلى الآن، فلا حاجة لبناء هياكل سياحية بمعايير عالمية في ظل المنافسة الحادة بين الدول للإرتقاء بقطاع السياحة وخاصة الدول المجاورة، يكفي فقط توفير هياكل إيوائية بسيطة تعرِّف بالموروث الثقافي للولاية وتوفر جميع الخدمات الضرورية في أي مؤسسة فندقية، مجهزة بأثاث تقليدي ويقدم المأكولات التقليدية التي تشتهر بها الولاية خاصة "طبق الكسكسي" و"طبق العصيدة" وأطباق مختلفة من مختلف أنواع الحوت، إضافة إلى احتوائه لمعرض صغير لمختلف الصناعات التقليدية التي تُعرَف بها الولاية كصناعة الغليون، اللباس التقليدي، الحلى التقليدية المصنوعة من المرجان، الزيوت الأساسية أهمها زيت الضرو ذلك أن الولاية تشتهر بنبات الضرو، زيت الليمون، النعناع، الخزامى ... وتعميمها على كامل قطر الولاية. هذا النوع من الهياكل يستهوي الأجانب والسياح المحليين من أقاليم بعيدة.

الإستنتاجـــات

- العمل على إعادة تهيئة الحظيرة الفندقية وتوسيع مرافقها وذلك للتمكن من إستيعاب التدفقات السياحية على الولاية.
- إسداء تعليمة للبنوك المتواجدة على قطر الولاية لتسهيل منح القروض الإستثمارية.

قائمة الملاحق

قـائمة الملاحق

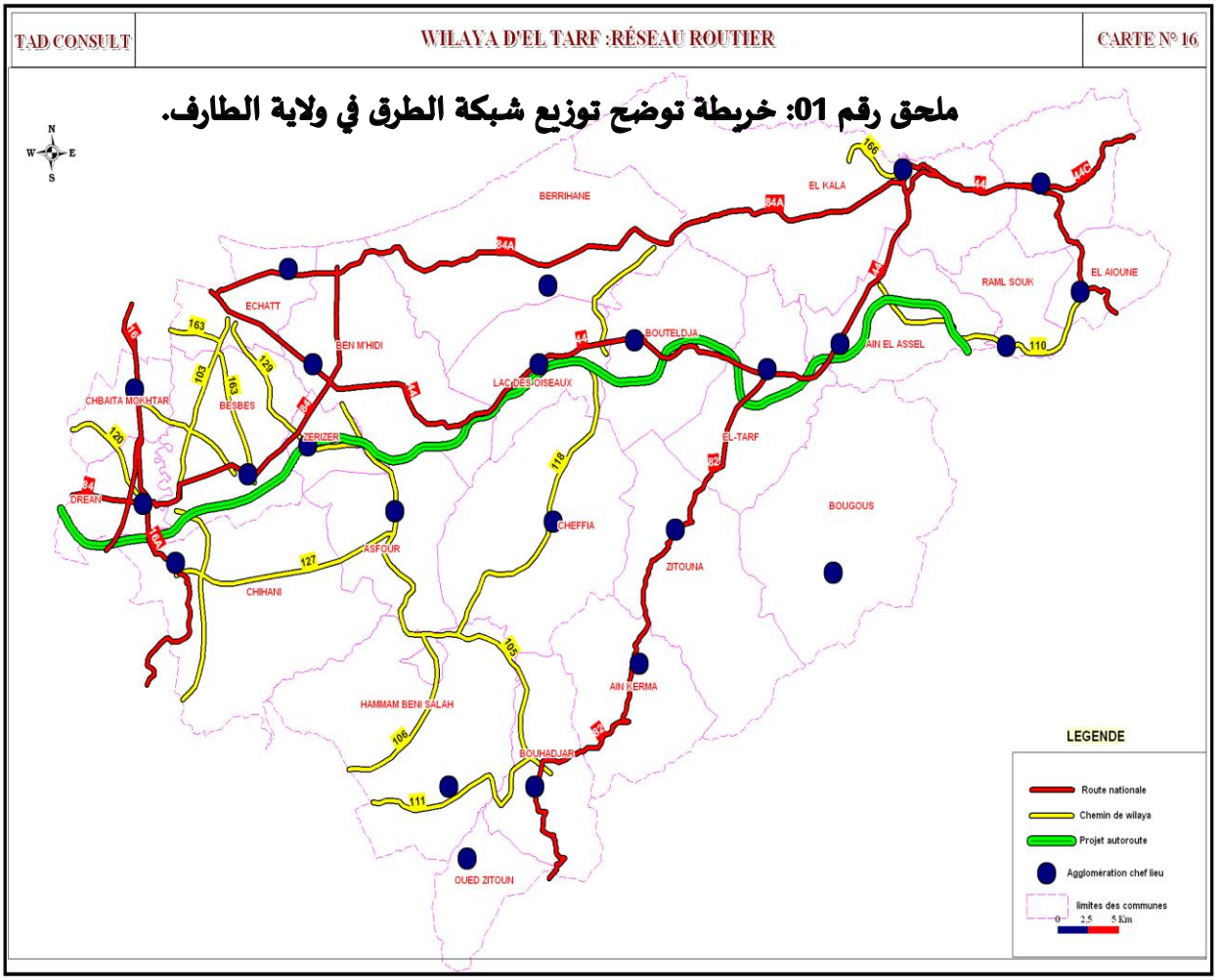

ملحق رقم 01: خريطة توضح توزيع شبكة الطرق في ولاية الطارف.

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

قـائمة الملاحق

ملحق رقم 02: خريطة الإمكانيات السياحية لولاية الطارف

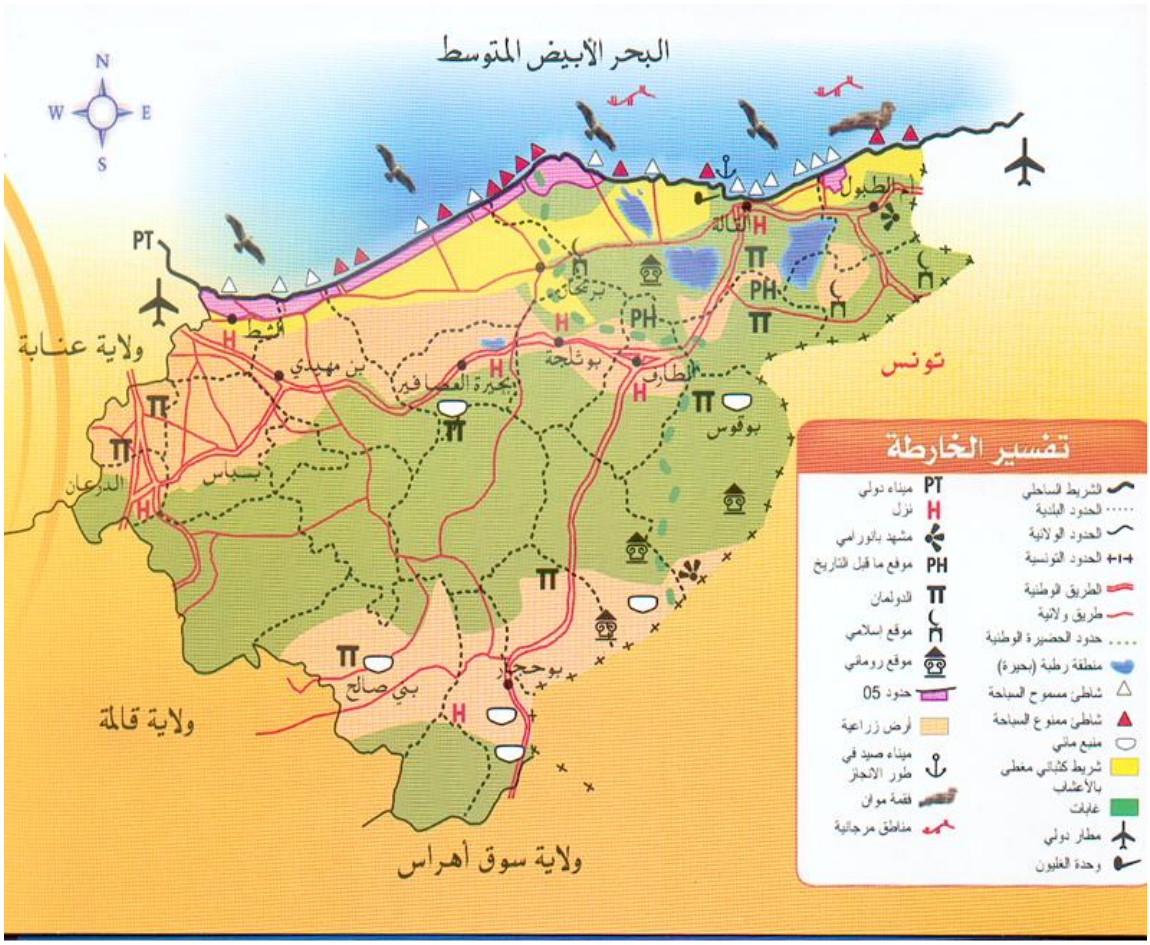

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف

قـائمة الملاحق

ملحق رقم 03: منطقة التوسع السياحي "كاب روزة"

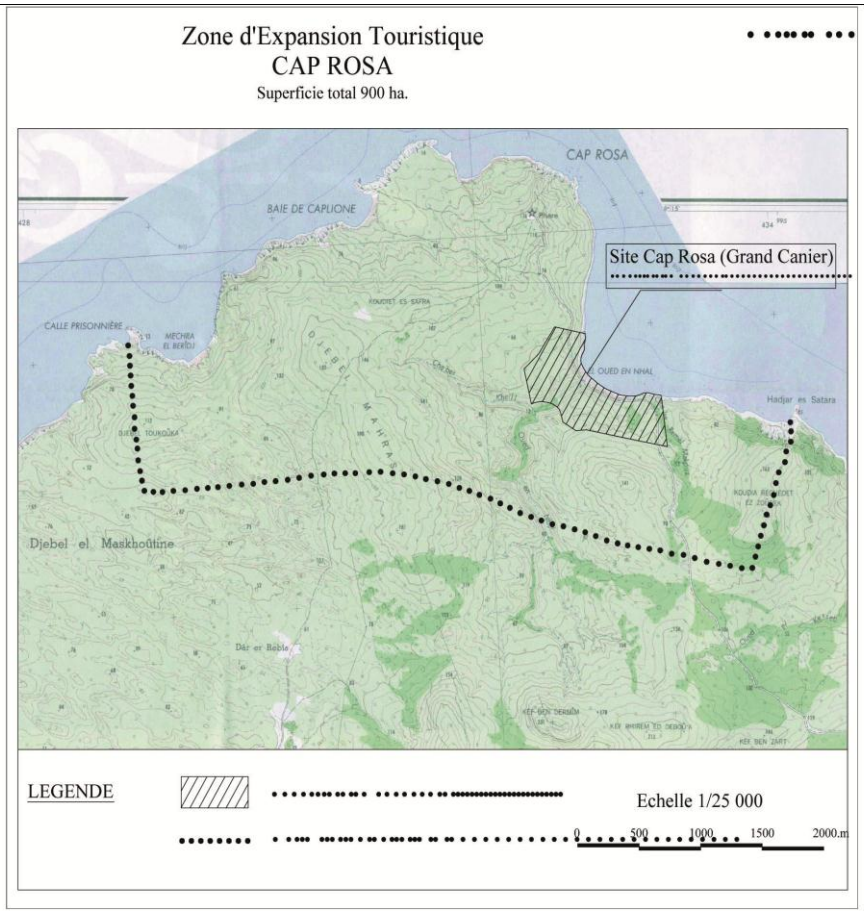

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

قـائمة الملاحق

ملحق رقم 04: خريطة لمنطقة التوسع السياحي "الحنايا".

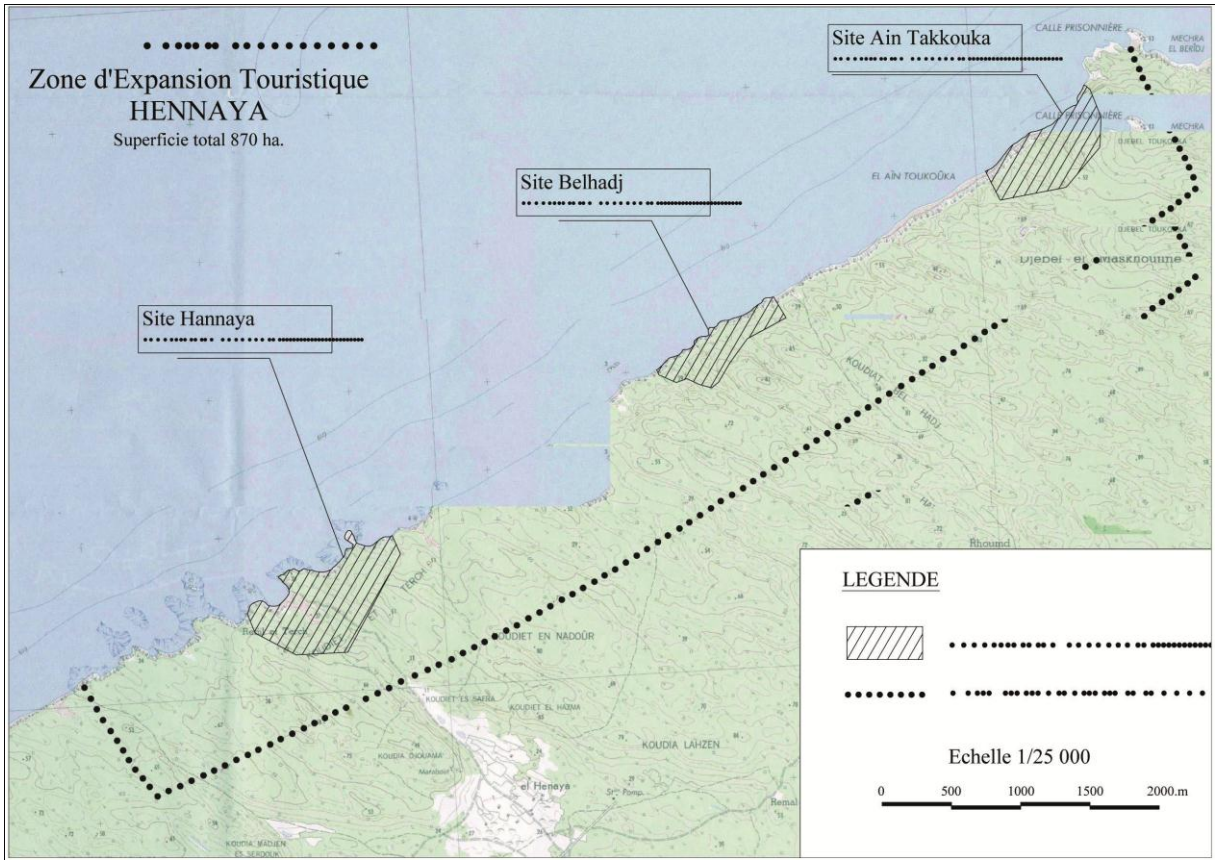

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

قـائمة الملاحق

ملحق رقم 05: خريطة لمنطقة التوسع السياحي المفرغ الغربي.

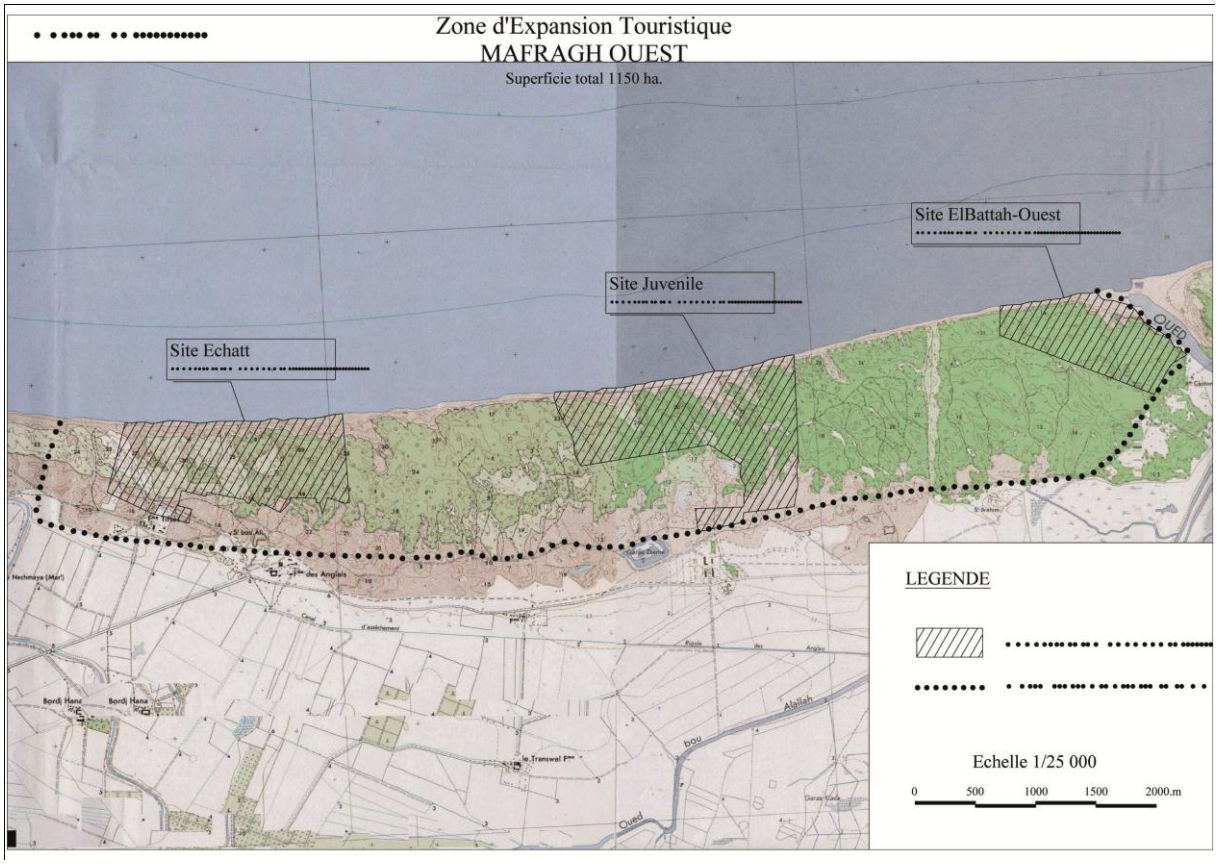

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

قـائمة الملاحق

ملحق رقم 06: خريطة لمنطقة التوسع السياحي المفرغ الشرقي.

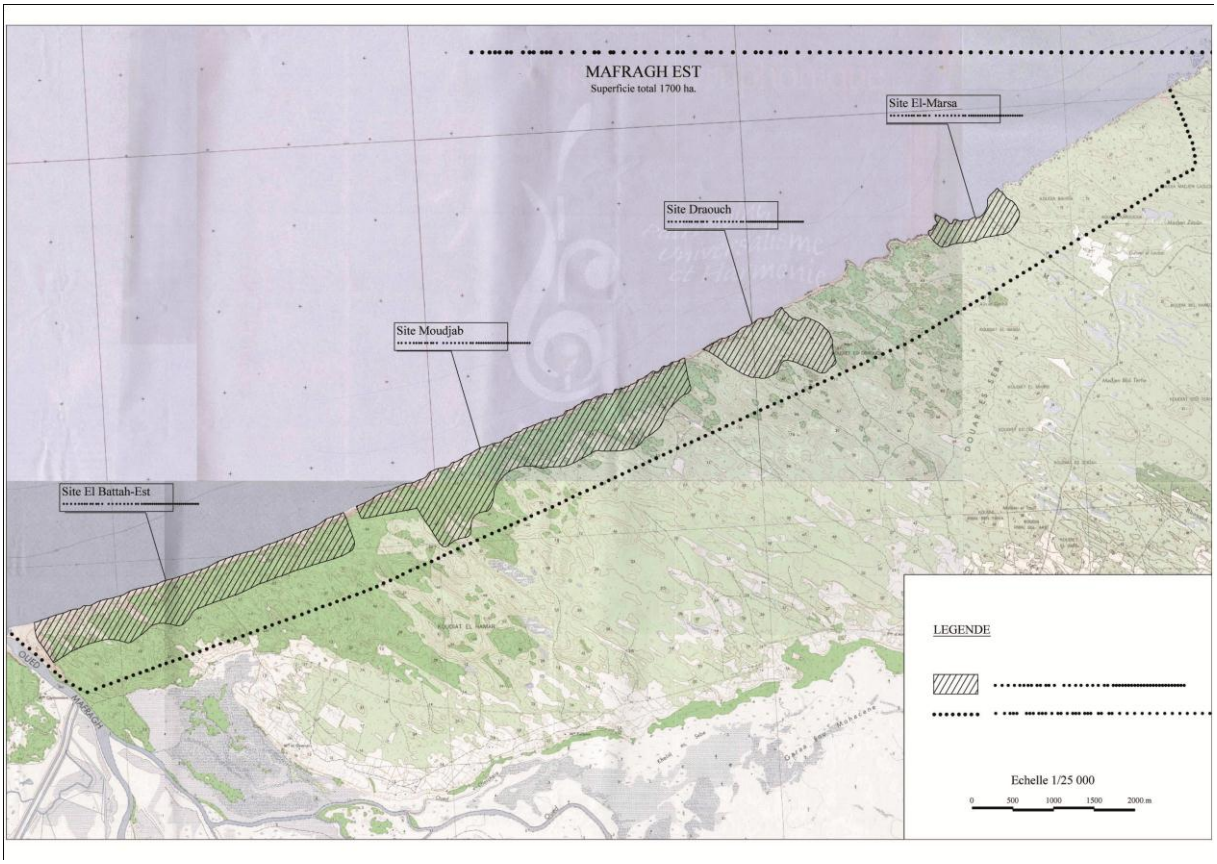

المصدر: وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.

قـائمة الملاحق

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم مقارنة

دليل مقابلة موجه لبعض المسؤولين والمسيرين لولاية الطارف

إنني أشكركم مرة أخرى عن منحي جزءا من وقتكم وأذكركم باسمي الطالبة "نجوعة سندس أمينة" أدرس في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جئت لمحاورتكم في إطار بحث يتناول موضوع السياحة والتنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف. إذا كنتم لاترون مانعا في ذلك، فسأقوم بتسجيل كلامكم حتى أتذكره، أعاهدكم أن ما تدلون به سيمحى بمجرد إنتهاء البحث. وبطبيعة الحال فإن كلامكم سيبقى جد سرّي ولا يذكر إسمكم إطلاقا.

مع جزيل الشكر والعرفان

على تعاونكم.

الطالبة نجوعة سندس أمينة

قـائمة الملاحق

المحور الأول: إمكانية تطوير السياحة في الولاية.

1_ ما هي طبيعة النشاطات السياحية الأكثر طلبا في الولاية؟

2_ هل يمكن أن تطغى السياحة الأثرية على حساب السياسة الشاطئية؟

3_ هل الإهتمام بالسياحة الأثرية سيزيد من الطلب عليها؟

المحور الثاني: دعم السياسة السياحية.

1_ ما هو وزن السياحة في ابرامج العمومية المحلية بالنسبة للقطاعات الأخرى؟

2_ ما هو دور المستثمرين الخواص في مجال السياحة في الولاية؟

المحور الثالث: مساهمة السياحة في التنمية المحلية.

1_ ما هي مكانة الإّقتصاد السياحي في التنمية المحلية؟

2_ ما هي شروط تحقيق سياحة في الولاية لتكون محركا للتنمية المحلية فيها؟

المحور الرابع: مباردرات التعاونية لتنمية السياحة.

1_ هل يوجد إمكانيات للتعاون أو إتفاقات تعاونية مع الولايات المجاورة لتطوير القطاع السياحي؟

2_ هل يوجد إمكانيات للتعاون مع جمهورية تونس؟

المحور الخامس: آفاق السياحة في ولاية الطارف.

1_ ما هو رأيك حول السياسة السياحية المحلية لولاية الطارف؟

2_ هل هي كافية للنهوض بهذا القطاع؟

3_ هل حقق العمل بالمخطط التوجيهي الأهداف المرجوة منه؟

قائمة المراجع

قـائمة المراجع

قائمة المراجع :

القوانين:

1. القانون 10-02 المؤرخ في 2010/06/29 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ج.ر. ع 61 سنة 2010.
2. المادة 20 من القانون 10-02 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

المنشورات الصادرة عن المديريات :

1. قطاع السياحة بولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 27 جويلية 2017.
2. وثائق إدارية، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف.
3. وضعية السياحة الحموية بولاية الطارف، مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية الطارف،2022.
4. يوم دراسي حول مخطط جودة السياحة الجزائر PQTA، إعداد مفتشي السياحة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 28 ديسمبر 2013.

الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين، نصار علي وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ط 03، مارس 1989).
2. أبو قحف أحمد ماهر عبد السلام ، **المنشآت السياحية والفندقية**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1999).
3. بن غضبان فؤاد، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015).
4. الجلاد أحمد، **السياحة المتواصلة البيئية**، (عالم الكتب القاهرة، مصر، 2002).
5. دابي شوقي السيد محمد ، **المدخل إلى جغرافية السياحة**، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، 2019).

قـائمة المراجع

6. الدباس نزيه، **إدارة القرى السياحية**، (الجبيهة: الحامد للنشر والتوزيع، 2007)،.
7. السرابي علاء حسين وآخرون، **التسويق والمبيعات السياحية والفندقية**، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011).
8. شحاتة حسن، **التلوث البيئي وإعاقة السياحة**، (القاهرة: الدار العربية للطباعة والنشر، 2006).
9. طارق عامر، **أساليب الدراسات المستقبلية**، (دار اليازوري، عمان، 2008).
10. الظاهر نعيم ، إلياس سراب، **مبادئ السياحة**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2007).
11. عبد اللطيف رشاد أحمد، **التنمية المحلية**، (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2011).
12. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، (مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، 2014/01/01).
13. عبوي فريد منير، **مبادئ السياحة الحديثة**، (الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 1، 2016).
14. علي سعد إسماعيل ، **الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993).
15. فؤاد نشوى، **التنمية المحلية**، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2008).
16. كافي مصطفى يوسف، **مبادئ السياحة**، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013).
17. محمد تيمور داليا، **الوعي السياحي والتنمية السياحية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008).
18. مخلد خالد الفراج، **السياحة في المملكة العربية السعودية في عصر العولمة**، (الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2005).

المقالات:

1. أمينة مغلاوي، فاطمة الزهراء سكر، "الأثر الإقتصادي للنشاط السياحي على النمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (2000-2008): دراسة قياسية"، **مجلة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي**، م17، ع 01، (جوان 2020).

قـائمة المراجع

2. بوضياف ياسين، "التنمية الإقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية"، جامعة الشلف (الجزائر).
3. حبيطة علي، "الأهمية الإقتصادية للنقل ودوره في التنمية الإقتصادية"، ع 22، (ديسمبر 2014).
4. خالد كواش، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، ع01.
5. د. مرزوقي عمر، ط. مخلوف أحمد، التنمية المحلية: مفاهيم، إستراتيجيات وتجارب دولية، **مجلة البحوث القانونية و السياسية**، ع 10، (جوان 2018)،
6. دواي سعاد، لعلمي فاطمة،" إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، إستنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030"، جامعة بشار.
7. رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، **دراسات في التنمية والمجتمع** مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، ع 03، (ديسمبر 2015).
8. رحماوي عماد الدين، خياري لطفي، "الإقتصاد التونسي في ظل جائحة كوفيد 19-دراسة في التأثيرات والتحديات-"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م 9، ع 1، 6 جوان 2022.
9. سنوسي عياشي، إسماعيل بوقنور، "إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، م 06، ع 02، (2021).
10. عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، **مجلة الباحث**، ع 13،(2013).
11. عبد الكريم مسعودي،" الإستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر".
12. عمار علوني، "التنمية المحلية الأهداف والسياسات، مقارنة نظرية"، **المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية**، م 02، ع 01، (جوان 2019).
13. عمار لوصيف، "الدراسات الإستشرافية: مقاربة مفاهيمية"، **المجلة الإنسانية**، م ب، ع 44، (ديسمبر 2015).

14. فلاق علي، "التنمية السياحية وأثرها على التنمية الإقتصادية المتكاملة في الوطن العربي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 2006.
15. ميسوم منال، "واقع السياحة الجبلية في الجزائر وآفاق النهوض بها"، **المجلة الدولية للتنمية**، م05، ع 01، (2016).
16. الهذبة مناجلية، "الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، ع 26، مارس 2017.
17. وليد عيدي عبد النبي "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الإقتصادي"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

الرسائل الجامعية:

1/ أطروحات الدكتوراه:

1. خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية –دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة- أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2011/2010).
2. خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011).
3. عشي صليحة، الأداء والأثر الإقتصادي والإجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية،2011/2010).
4. عقاقبة عبد العزيز ، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية: حالة الجزائر 1990-2009، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.(
5. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التطورات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2004).
6. معافة وليد، دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية : دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب (2010_2015)،أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018).

قـائمة المراجع

2/ رسائل الماستر:

1. حاج الله حيزية، الإستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة،جامعة البليدة، 2006.
2. خير الدين فتحي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم S.N.A.T، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي التبسي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018).
3. شريك رندة، سعاد دمدوم ، الإستثمار السياحي في الجزائر، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة محمد بوضياف المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2019-2020).
4. العربي تريكي، واقع الإستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013).
5. محمد لعريجة، تحديات التنمية ومتطلبات تحقيقها في الجزائر –دراسة حالة ولاية قالمة-، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة جيجل: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013).
6. مزاري محمد ، إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاسها على التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة2011/2007، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013).
7. نسيبة سماعيني، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، أطروحة ماجستير (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للتجارة وإدارة الأعمال، 2014/2013).
8. نصيرة مجادي ، حماد مريم، دور تمويل البنى التحتية الأساسية في النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماستر غير منشورة، (جامعة ابن خلدون –تيارت-، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، 2020/2019).

الملتقيات:

قـائمة المراجع

1. د. لحسن مريم، د. مناع ريمة، "تقييم واقع قطاع الإتصال بالجزائر"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والإقتصاد الرقمي: ضرورة الإنتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 24/23 أفريل 2018.

المقالات من الجرائد:

1. ح. نوري ، "فيما تقرر اللجوء لاستغلال مراكز العطل: عجز في الهياكل السياحة بالطارف بـ20 ألف سرير"، جريدة النصر، 04 ماي 2019.
2. كلمة وزير البيئة والتهيئة والسياحة، السيد شريف رحماني، الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطنين ع 15 الصادر بتاريخ 2010/05/26، المتعلق بالفترة التشريعية السادسة للدورة العادية السادسة، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الإربعاء 2010/04/20.

المواقع الإلكترونية:

1. "الإستثمار المفهوم- الأهمية- الأصناف-المتطلبات- المبادئ"، http://uomustansiriyah.edu.iq ، 06 جوان 2023.
2. "تعرف على مدينة جميلة الأثرية...معلومات حولها"، https://www.edarabia.com/ar ، في 2023/05/23.
3. "تيمقاد" الجزائرية...أقدم مدينة رومانية في إفريقيا منذ 200 عام"، http://www.al-ain.com ، في 2023/05/23.
4. "حي القصبة"، https://www.algeriatours.dz/، في 2023/05/23.
5. "قصور وادي ميزاب..روائع هندسة و'ثلاثية مقدسة'"، https://www.maghrebvoices.com/، في 2023/05/23.
6. "قلعة بني حماد"، http://virtuelcampus.univ-msila.dz ، في 2023/05/23.
7. "يربط بين القالة وعنابة: تعليمات بتسريع دراسات مسار خط السكة الحديدية"، https://www.annasronline.com ، في 03جوان 2023
8. http://www.andi.dz
9. http://www.mtp.gov.dz،mai 2023

قـائمة المراجع

10. https://ctb.ku.edu/ar/content/assessment/promotion-strategies/community-development/main
11. https://www.almaerifaa.com /2021/05.
12. https://www.mta.gov.dz.
13. بلال إنجي ، التنمية الإقتصادية ، في : https://www.almrsal.com/post828049/ ، 11) أغسطس 2022).
14. تاريخ مدينة "تيبازة" إحدى أقدم مدن الجزائر، https://arabicpost.net /، في 2023/05/23.
15. قردود عمّار، "الطريق العابر للصحراء..."طريق حرير" جزائري مصغر لتنمية القارة السمراء"، https://africanews.dz، في 9 جوان 2023.

المحاضرات العامة:

1. الخضيري حسن أحمد، التسويق السياحي مدخل إقتصادي متكامل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1989، ص 51.
2. د. الزين عبد الوهاب إدريس منال، محاصرة بعنوان مفاهيم علمية في التسويق السياحي، _قسم التسويق_، كلية إدارة الأعمال، جامعة تبوك، 2015/2014.
3. د.الزين عبد الوهاب إدريس منال، قسم التسويق، كلية إدارة الأعمال، جامعة تبوك، 2014-2015.
4. شبر إلهام، محاضرة بعنوان العرض السياحي وعناصره، أول فنادق –كلية العلوم السياحية- جامعة المستنصرية، دار المتنبي، بغداد، 2014.

المقابلات:

1. خ. م، رئيس مصلحة السياحة بمديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الطارف، 04 أفريل 2023، 11:30.
2. ع.س، رئيس لجنة السياحة لولايو الطارف، 17 أفريل 2023، 12:13.
3. م.م، مهندس سكن وعمران، مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية الطارف، 6أفريل 2023، 12:54.
4. ن.ب، رئيس لجنة الشؤون الثقافية والرياضية لبلدية القالة ولاية الطارف.

المراجع باللغة الأجنبية:

قـائمة المراجع

1. Lara Gilman, le tourisme comme levier de développement local économique local dans les projets de coopération décentralisée, p1
2. Schémas directeur d'aménagement touristique de la wilaya d'El Tarf, Prespective de développement et stratégies d'aménagement touristique, p22.
3. SDAT El Tarf, PHASE 1, (Rév), p56.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	نوزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962	
02	نصيب القطاع السياحي من المخططات الإقتصادية سنة 1962.	
03	تطور عدد الفنادق في الجزائر لسنوات 2013-2021	
04	توزيع أهم الحمامات المعدنية بالجزائر	
05	الجدول الزمني لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025	
06	الإيرادات السياحية بل الجزائر خلال 2013-2021.	
07	الخصائص العلاجية للمنابع الحموية في ولاية الطارف.	
08	الهياكل الأساسية للطرق لولاية الطارف.	
09	تطور المؤسسات الفندقية لولاية الطارف 2021-2031.	
10	هياكل إيوائية أخرى في ولاية الطارف.	
11	الشواطئ المسموحة للسباحة بولاية الطارف.	
12	تطور عدد السياح الوافدين على فنادق الولاية والليالي المقضاة بين سنوات 2013-2021	

قائمة الجداول

13	عدد السياح المتوافدين على الشواطئ لسنوات 2013-2021	
14	أشكال السياحة المتوافقة مع خصائص ولاية الطارف.	
15	مناطق التوسع السياحي لولاية الطارف.	
16	وضعية مشاريع الإستثمار السياحي الخاص المعتمدة من طرف اللجنة الوزارية بولاية الطارف 2022.	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
01	أهمية السياحة من المنظور الإنساني.	
02	هرم ماسلو للإحتياجات.	
03	تدفق السياح نحو الصحراء الجزائرية 2018-2021	
04	شبكة الطرق الرابطةبين ولاية الطارف والولايات المجاورة والحدود التونسية.	
05	شبكة الطرقات لولاية الطارف.	
06	مراحل صنع الإستراتيجية السياحية حسب المخطط التوجيهي لولاية الطارف.	
07		

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

مقدمة..... 1

الفصل الأول..... 8

المبحث الأول: السياحة دراسة في المفهوم..... 10

المطلب الأول : تطور السياحة في العالم..... 10

المطلب الثاني : تعريف السياحة..... 12

المطلب الثالث: تعريف السائح..... 14

المطلب الرابع : أشكال السياحة..... 17

المطلب الخامس: أسس ومقومات السياحة..... 20

المطلب السادس: أهمية السياحة..... 29

المطلب السابع: آثار السياحة..... 34

المبحث الثاني : التنمية الإقتصادية والمحلية..... 38

المطلب الأول: مفهوم التنمية..... 38

المطلب الثالث : أهداف التنمية الإقتصادية..... 43

المطلب السادس : عوامل ظهور التنمية المحلية..... 51

المبحث الثالث : مكانة السياحة كمورد أساسي للنهوض بالتنمية الإقتصادية المحلية..... 52

المطلب الأول : السياحة كأداة للزيادة في الدخل الوطني..... 54

المطلب الثاني : السياحة كأداة لتوفير فرص العمل..... 55

المطلب الثالث : المساهمة في تنمية و تحقيق التوازن الإقتصادي و الإجتماعي بين المناطق..... 56

المطلب الرابع : نقل التكنولوجيا..... 57

المطلب الثاني : عناصر الجذب السياحي في الجزائر (الإمكانيات)..... 70

المطلب الثالث: التجهيزات و الهياكل السياحية:..... 79

فهرس المحتويات

المبحث الثاني : إستراتيجية التنمية السياحية بالجزائر حسب المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2013- 2030 91

المطلب الأول : المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 91

المطلب الثاني : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية S.D.A.T 2025 95

المبحث الثالث: مساهمة القطاع السياحي الجزائري في في الإقتصاد الوطني 104

المطلب الأول: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) 104

المطلب الثالث: الإيرادات السياحية في الجزائر 106

الفصل الثالث 108

السياحة كمورد لتحقيق التنمية الإقتصادية المحلية: دراسة حالة ولاية الطارف 108

المبحث الأول : التعريف بولاية الطارف 110

المطلب الأول : لمحة تعريفية عن الولاية 110

المطلب الثاني : المؤهلات السياحية للولاية 112

المطلب الثالث: تحليل السوق السياحي لولاية الطارف 126

المبحث الثاني: إستراتيجية ولاية الطارف للتنمية السياحية 131

المطلب الأول: تقديم عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية S.D.A.T 131

المطلب الثاني: الإستثمار السياحي في ولاية الطارف ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية بالولاية 141

المطلب الثالث: دور السياحة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الطارف 146

المبحث الثالث: إستشراف مآلات و آفاق السياحة في ولاية 148

المطلب الأول: مفهوم الدراسات الإستشرافية 148

المطلب الثالث: طرق بناء الدراسات الإستشرافية 149

المطلب الرابع: معوقات السياحة في ولاية الطارف 152

الإستنتاجات 155

قائمة الملاحق.....160

قائمة المراجع.....168